جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن الأوروبي

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتان:

- طريف تسعديت
- شعلالي سكينة

إشراف الأستاذ:

لطفي مزياني

لجنة المناقشة:

- زاوي رابح ..... رئيسًا
- لطفي مزياني. .....مشرفًا ومقررا
- قصاص يونس..... ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015

كلمة شكر

قال رسول ﷺ:

«من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا من طرق الجنة، و إن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، و إن العالم ليستغفر له من في الأرض و الحيتان في جوف الماء و إن العالم على العابد فضل كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب. و إن العلماء ورثة الأنبياء، و إن الأنبياء لم يرثوا دينارا و لا درهما، و رثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر».

بداية نشكر الله تعالى على نعمه علينا، الذي أمدنا بالصحة و العافية و الصبر لإنجاز هذه المذكرة المتواضعة ووفقنا في المشوار الدراسي.

أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذ لطفي مزياني على قبوله الإشراف على المذكرة و على نصائحه القيمة و توجيهاته.

كما أشكر لجنة المناقشة المتكونة من الأستاذ لطفي مزياني مشرفا والأستاذ قصاص يونس ممتحنا والأستاذ زاوي رابح رئيسا لقبولهم مناقشة مذكرتي.

و لا يفوتني شكر كافة أساتذة قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي و الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية خاصة موظفو مكتبة القسم.

شكرا

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أبي و أمي العزيزان

إلى أخواتي نصيرة، فايزة، عليجية، نجاة

إلى أخي الوحيد عبد الرزاق و زوجته ليدية

والى جدتي وإلى إبنة خالي دهبية و إبنتا خالتي وهيبة، مليكة

إلى عائلتي الكريمة عائلة طريف

إلى زميلتي التي شاركتني العمل سكينة

إلى صديقاتي : تنهينان، سعيدة، حياة، سميرة، خلوجة، فريزة

إلى زملائي في الدراسة تخصص دراسات متوسطية

و إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أبي و أمي العزيزان

إلى أخواتي وإلى أخي الوحيد حفظه الله

إلى عائلتي الكريمة عائلة شعلا لي

إلى زميلتي التي شاركتني العمل تسعديت والى عائلتها الكريمة

إلى زميلي :جيلالي براي.

وإلى صديقاتي :طاووس، تنهينان، سعيدة، سالمة ،لمية

إلى زملائي في الدراسة تخصص دراسات متوسطية ،وكل زميلاتي في الإقامة الجامعية

و إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل.

الخطة

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة الهجرة غير الشرعية و الأمن الأوروبي

المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية

المطلب الأول: مفهوم الأمن و أبعاده

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: الأمن حسب منظورات العلاقات الدولية (من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع)

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية بين المفهوم و النظريات المفسرة لها

المطلب الأول: مفهوم الهجرة و أنواعها

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المشابهة لها

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للهجرة

المبحث الثالث: أسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية لأوروبا

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: العوامل المساعدة لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية كتحدي للأمن الأوروبي

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية والأمن الأوروبي

المطلب الأول: المنظور الأوروبي للمهاجرين

المطلب الثاني: المنظور الأوروبي للأمن في المتوسط

المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

المبحث الثاني: مسالك ومنافذ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا

المطلب الأول: محور العبور من دول المغرب العربي من إفريقيا إلى أوروبا

المطلب الثاني: معبر تركيا للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط و شرق أوروبا إلى أوروبا الغربية

المطلب الثالث: معبر مصر للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي

المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية في المجال الاقتصادي

المطلب الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية في المجال الاجتماعي

المطلب الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية في المجال السياسي والأمني

الفصل الثالث: آليات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الآليات الأمنية

المطلب الأول: الأنظمة الرقابية المادية

المطلب الثاني: الإجراءات الرقابية والعقابية

المطلب الثالث: الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية و المتعددة الأطراف

المبحث الثاني: الآليات السياسية

المطلب الأول: منتدى 5+5

المطلب الثاني :بيان الرباط 2006

المطلب الثالث : ميثاق الهجرة و اللجوء

المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية

المطلب الأول: مسار برشلونة 1995

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي

المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط

الخاتمة

مقدّمة

تطرح ظاهرة الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي العديد من الإشكاليات المتعلقة بالأمن التنمية والاندماج، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت القارة العجوز بحاجة للمهاجرين للمساعدة في إعادة إعمار القارة ما جعل الدول الأوروبية تعمل على تشجيع الهجرة الوافدة إليها خاصة من الدول الجنوبية نظرا للحاجة إلى اليد العاملة النشيطة والرخيصة لخدمة متطلبات الانتعاش الاقتصادي، ومع مطلع الثمانينات اكتفت الدول من أعداد المهاجرين فسرعان ما تحولت سياسة التشجيع إلى غلق الحدود في وجوههم رغبة في التقليل منها. إلا أن هذا الأمر له الأثر السلبي فهذه السياسات لم تخفف من الظاهرة بل زاد عدد الراغبين بالهجرة نحو أوروبا وظهر نوع جديد يتمثل في الهجرة غير الشرعية.

إن البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة عرفت اتساع في المفهوم الضيق للأمن ليشمل أبعاد تتجاوز البعد العسكري، نتيجة لظهور تهديدات جديدة من بينها الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وبالتالي لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، والنظرة الجديدة للواقع الأمني أعاد النظر في مفهوم الأمن وأصبح ينظر إلى هذا الأخير كمفهوم واسع لا ينحصر فقط في الميدان العسكري، بل يمس ويتأثر بكل القطاعات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية.

صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا فهي هاجس أمني يشغل حيز معتبر من اهتمام الدول لاسيما الدول الأوروبية التي تعد الأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين حيث أصبحت هذه الظاهرة من مظاهر العلاقات الأوروبية مع العالم الخارجي، فهي مسألة أمنية تحتاج إلى عملية تعاونية وتنسيقية، لذا قام الإتحاد الأوروبي بانتهاج عدة آليات أمنية، اقتصادية للحد من الظاهرة والتخفيف من تداعياتها من خلال العمل المشترك بين الضفتين.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تنطوي على أهمية علمية و المتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هي من أهم المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية، كما يحظى باهتمام دولي إذ تقوم بعقد مؤتمرات وملتقيات وتسخير الإعلام لدراسة وتحليل هذه الظاهرة نظرا لغياب حلول ناجحة للحد منها رغم الإجراءات الأمنية الصارمة المتبناة من قبل الدول الأوروبية. ففي ظل الظروف والمتغيرات الدولية الحالية وانعكاسات العولمة وتصاعد الاهتمام الدولي بقضايا الهجرة والتنمية والأمن وتزايد وتيرتها وتنوع أشكالها من هجرة منظمة إلى غير منظمة.

إن الاهتمام بقضية الهجرة غير الشرعية يكمن في أهمية دراسة وتحليل الأسباب والعوامل المؤيدة لها. نظرا للانعكاسات السلبية المهددة للأمن الأوروبي.

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار الهجرة غير الشرعية هاجس أمني يهدد الدول الأوروبية؟

التساؤلات:

_ فيما تتمثل الهجرة غير الشرعية؟وما هي أسبابها والدوافع الجوهرية التي أدت إليها، وما هي انعكاساتها؟

_ ما هي أهم المحطات التاريخية لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا؟ وما هي أهم المنافذ والمسالك التي يسلكها المهاجرين غير الشرعيين؟

_ فيما تتمثل آليات وسياسات الإتحاد الأوروبي المعتمدة للحد من الهجرة غير الشرعية؟ وما مدى نجاحها؟

فرضيات الدراسة :

– تأثر الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي بصفة عامة وعلى الأمن المتوسطي بصفة خاصة

_ يشكل ضعف التنمية السياسية ،الاجتماعية، الاقتصادية، العامل الحاسم في تنامي واستمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالرغم من الإجراءات المتخذة للحد منها.

_ كلما زادت وتيرة الهجرة غير الشرعية زاد انتشار الخطر الأمني، وعدم الاستقرار بين الضفتين الشمالية والجنوبية على حد سواء.

الإطار المنهجي:

من خلال هذه الدراسة عمدنا الاستعانة بمجموعة من المناهج و النظريات لإضفاء صفة العلمية على الموضوع محل الدراسة:

– المنهج التاريخي:

وهو منهج يهدف إلى البحث في تطورات و حيثيات الظاهرة المدروسة وتحليل حقائق المتعلقة بها لإضفاء الخلفية التاريخية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا وتطور الظاهرة إلا إن أصبحت تهديد يشكل خطر أمنها وإيجاد تفسيرات ملائمة ومنطقية لأسباب حدوثها وإنعكساتها على أساس علمي دقيق ومنطقي.

- **المنهج الوصفي التحليلي :**

تطرقنا لهذا المنهج من خلال شرحنا لظاهرة الهجرة غير الشرعية وكذلك مراحل تطورها في العالم بشكل عام وفي الضفتي البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص.

- **منهج تحليل الأحداث:**

ولقد عمد عليه من خلال دراستنا لظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة تحليلية أكاديمية بحيث قمنا بشرح وتحليل أهم الأسباب و العوامل المؤدية لهذه الظاهرة كذلك تحليل الأساليب المنتهجة للتخفيف أو الحد منها و من تداعياتها.

الإطار النظري لدراسة :

- **نظرية التبعية :**

لقد استخدمنا هذه النظرية التي وجدناها ملائمة وذلك لتحليل الأسباب الهجرة من جنوب حوض المتوسط إلى شماله وهذا نظرا لغياب التكافؤ في العلاقات التي تربط الضفتين، حيث نجد الشمال متقدم (مركز) والجنوب متخلف (محيط)، وتعتبر هذه النظرية أن الهجرة شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط وذلك نتيجة لعدم المساواة في الأجر والمستوى المعيشي بين الأفراد ويعتبر « **سمير أمين** » أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى المركز خاصة هجرة الكفاءات لان دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

نظرية صدام الحضارات :

يمكن الاعتماد عليها وذلك أن مسألة الربط بين الأمن و الهجرة في الدراسات الأمنية تعود إلى دراسة العلاقة بين الهجرة و التصادم الحضاري و الأمن ،خاصة بعد أطروحة "**هنتنجتون** "المتعلقة بصدام الحضارات بعد فترة الحرب الباردة ،أصبحت العلاقة بين الغرب الذي يمثل المركز والجنوب الذي يمثل الأطراف على اتصال وثيق في مسألتي الهجرة و التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة واعتبار أن الهجرة التي مصدرها الدول الجنوبية من أهم المخاطر المهددة للأمن في دول الشمالية ،عن طريق تهديدها للهوية الحضارية و ثقافة مجتمعاتها.

الدراسات سابقة:

تم الاعتماد من خلال الدراسة على مجموعة من المراجع و الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية:

_ "**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجيات المواجهة**"، دراسة لمجموعة من الباحثين (محمد غربي، سفيان فوكة، مرسي مشري)، حول موضوع الهجرة غير الشرعية، حيث تم معالجة مختلف جوانب الظاهرة: أسباب، انعكاسات، آثارها على الأمن الأوروبي وكذا أهم الآليات و الإجراءات التي انتهجها الإتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

_ "**الهجرة غير الشرعية و الجريمة**"، لمؤلفان (عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك) و قد تطرقا في دراستهما هذه لظاهرة الهجرة والهجرة غير الشرعية وتميزها عن بعض المفاهيم المشابهة، وتناول الكتاب أهم آثار الظاهرة في المجال الاجتماعي،

الاقتصادي، السياسي، الأمني على الدول الأوروبية، وتطرقا لإبراز أهم منافذ ومسالك الهجرة غير الشرعية.

_ "**البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية** 1995-2010"، "**فايزة ختو**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الجزائر 2011/2010، حيث عالجت الباحثة موضوع الهجرة غير الشرعية بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني من خلال الوقوف على مسار برشلونة والرهانات الأمنية والتحدي الإنساني التي تفرضها أوروبا واختزلتها في إطار الشراكة الأورومغاربية ودور سياسات دول الجنوب.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي أدت إلى اختيار موضوع الهجرة غير الشرعية و تأثيرها على الأمن الأوروبي منها:

- الأسباب الموضوعية:

مسألة الهجرة غير الشرعية تثير عدة قضايا فهي من المواضيع التي تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، كونها من بين التحديات المشتركة بين الضفتين و تأثر بشكل سلبي عل الدول الأوروبية، ومن هنا يظهر لنا مبرر آخر مرتبط بمحاولة معرفة العلاقة الارتباطية بين الهجرة غير الشرعية و الأمن الأوروبي.

وكذا العمل على إبراز نتائج السياسات و الإجراءات المتبناة من قبل الإتحاد الأوروبي من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية مع التركيز على مدى فعاليتها أو العكس.

- **الأسباب العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية في معرفة كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية في رسم السياسة الخارجية للدول الأوروبية في ظل تصاعد الخطاب السياسي الأوروبي المعارض لتواجد المهاجرين غير الشرعيين في الضفة الشمالية، و اتخاذها لسياسات متشددة للحد من الظاهرة وانعكاساتها.

- **الأسباب الذاتية:**

اهتمامنا بدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن الأوروبي يندرج في إطار تخصص دراسات أورومتوسطية، حيث أصبحت الهجرة قضية أمنية معقدة وخطر يهدد دول الضفة الجنوبية (المصدرة) ودول الضفة الشمالية (المستقبلة) على حد سواء، وفضولنا في متابعة مستجدات الهجرة غير الشرعية واكتشاف أهم الأسباب والعوامل المؤدية لها والسعي لإبراز أهم انعكاساتها وتأثيراتها السلبية على الأمن الأوروبي رغم الإجراءات الصارمة التي تتخذها الدول للحد من هذه الظاهرة.

صعوبات الدراسة:

تتمثل أغلبية الصعوبات في عدم المعلومات الكافية التي تخدم الموضوع بشكل عام، وكذلك امتزاج اللغة الإعلامية باللغة الأكاديمية في معظم الدراسات الخاصة بالموضوع و هذا بحكم طبيعة الموضوع، حيث أنه موضوع متناول جدا من طرف الإعلاميين.

تقسيم الدراسة :

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث مكون من ثلاث مطالب بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة .

تطرقنا في **الفصل الأول** إلى دراسة الإطار النظري لدراسة الهجرة غير الشرعية والأمن الأوروبي حيث تضمن الفصل أهم مفاهيم الأمن والتحولات التي مست هذا الأخير في فترة ما بعد الحرب الباردة مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة ما أدى إلى التوسيع في مفهومه و أبعاده ومستوياته وكذا تناولنا أهم المفاهيم الهجرة ،الهجرة غير الشرعية والمفاهيم ذات الصلة بها ،والنظريات المفسرة لها .

وأما **الفصل الثاني** فقد تطرقنا إلى المنظور الأوروبي للمهاجرين وكذا الأمن في المتوسط ،وأهم المحطات التاريخية التي مرت بها الهجرة غير الشرعية و بإبراز أهم المسالك والمنافذ التي يسلكها للوصول الى الضفة الشمالية كما تطرقنا لدراسة أهم الانعكاسات المترتبة عن الظاهرة .

أما **الفصل الثالث** فقد عمدنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة أهم الآليات والسياسات المتخذة من طرف دول الاتحاد الأوروبي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية بخلق الحزام الأمني لضمان أمنه وذلك بتطوير الآليات السياسية، الاقتصادية ، والأمنية واتخاذ مختلف الإجراءات للحد من تداعيات الظاهرة .

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة الهجرة غير الشرعية والأمن الأوربي

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل بين للدارسين والأكاديميين في حقل الدراسات الأمنية، وهذا الاختلاف يعود بالأساس إلى اختلاف المنطلق الذي ينطلق به كل باحث، كذلك الشيء المراد تأمينه وبحكم ما تشهده الساحة الدولية من تغيرات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز التهديدات الجديدة العابرة لحدود الدول، كان من الضروري أن يكون هناك تفسيرات جديدة لمفهوم الأمن، حيث وتناولت الدراسات الأمنية مختلف أنواع وأشكال التهديدات والأخطار التي تمس بأمن أية دولة كانت لاسيما الدول الأوروبية التي تسعى جاهدة لمكافحة أي اعتداء يمس امن إقليمها.

ومن بين الأخطار والتهديدات التي تواجهها أوروبا ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم القضايا البارزة في الساحة الدولية والتي تستلزم الدراسة والتحليل الموضوعي، ذلك لكون الهجرة غير الشرعية من بين التحديات الأمنية المشتركة في الضفتين الجنوبية والشمالية للمتوسط ومع تزايد حاجات الإنسان في منطقة الجنوب وعدم قدرته على تلبيتها وازدياد الشعور بالحرمان وما يعانيه الفرد من مشاكل اقتصادية ناتجة عن قلة فرص العمل وتدني المستوى المعيشي وغيرها... كذلك المشاكل الاجتماعية المصاحبة لعزوف الشعب عن المشاكل السياسية الناتجة عن فقدان الثقة بالأنظمة وجور الحكام كلها أسباب ودوافع ساهمت في ارتفاع وتيرة الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى عدة عوامل محفزة منها التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تشهده البشرية ما جعل من العالم قرية صغيرة بالقضاء على المسافات بالإضافة إلى التطور الحاصل في وسائل الإعلام والاتصال خصوصا المرئية والقرب الجغرافي من أوروبا، كلها عوامل حفرت الشباب ودفعتهم إلى ركوب قوارب الموت والمخاطرة بحياتهم في حين لم يستطيعوا الهجرة بالطرق القانونية سعيا للوصول إلى مدينة الأحلام وتحقيق حياة أفضل.

المبحث الأول:

مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم التي لم يقع الإجماع عليه من طرف المهتمين والمختصين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، فهو مصطلح يتميز بالغموض نظرا لاختلاف الدراسات التي قدمت سواء خلال التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والتطورات الجديدة في النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة.الأمر الذي أدى بدوره إلى تنامي النقاشات النظرية بشأنه واختلافها، إذ ظهر تصورين مختلفين حول مفهوم الأمن وهو: التصور الضيق الذي يعتبر الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ويركز على الجانب العسكري لتحقيق أمنها. ومن رواد هذا المنظور (الواقعية، الواقعية الجديدة، الليبراليون)، أما التصور الثاني فهو التصور الواسع الذي ظهر مع نهاية الحرب الباردة، حيث عرف المفهوم تحولا جذريا من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري، واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا لظهور تهديدات جديدة عابرة للحدود مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي أثرت في مفهومه وأبعاده.

المطلب الأول:

مفهوم الأمن وأبعاده.

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات الحديثة نسبيا، وما زال يحتاج إلى إضافات ويخضع لتجديدات، ويتسع بتغيير الأحوال الدولية إضافة إلى أن الباحثين والأكاديميين في مجال الدراسات الأمنية مازالوا مختلفين في آرائهم حول أسس ومبادئ الأمن بل حتى في مفهومه.

1_مفهوم الأمن:

أ- **الأمن لغة:** الأمن هو نقيض الخوف وحسب المعجم الوجيز يعني الطمأنينة والأمان وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة. ومن مفهوم الأمن نستخلص أن بقاء ونماء الأفراد والمجتمعات والأمم قوامه الأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف، وأن الأمانة لا تقتصر على أداء حقوق الآخرين من مال بل أداء ما عليها من التزامات بنزاهة وصدق، وعموما فبالأمن يتحقق صلاح الأمة وتتم نهضته.[1] ويعرف أيضا في اللغة العربية على انه الاطمئنان والتحرر من الخوف والقلق [2] وقد جاءت كلمة الأمن: أمن، يؤمن، آمنا، وأمانا، بمعنى وثق به واطمئن إليه ولم يخف فهو آمن. [3]فقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى:﴿**وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا**﴾[4].

1. ولقول تعالى: ﴿**لإيلاف قريش(1) إيلافهم رحلة الشتاء والصيف(2) فليعبدوا رب هذا البيت (3) الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾(4)[5].

---

[1]-محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2011 ، ص 13.
[2]- أنغام عبد الكريم أبومور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية "مقاربة معرفية"**، (منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص 24.
[3]- ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة، دار الحديث، 2003، ص 164.
[4]-من القرآن الكريم، **سورة البقرة الآية: 125.**
[5]-من القرآن الكريم**سورة قريش الآية : 1-4.**

ولقوله تعالى: ﴿**فلما دخلوا على يوسف أوى إليه أبويه وقال ادخلوا مصر إنشاء الله أمنين**﴾[1].

✓ تعريف **دائرة المعارف البريطانية** على أنه:« حماية الدولة–الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية».

ب–اصطلاحا:

اختلفت الآراء حول مفهوم الأمن كونه من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ويتسم بالاختلاف من باحث إلى أخر، شأنه شأن المفاهيم المتداولة التي تفتقر إلى تعريف جامع ومانع، ومن هنا فقد أدرجنا مجموعة من التعاريف التي تتمثل في:

✓ ويقوم **هنري كيسنجر** تعريف للأمن بأنه:« أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء[2].

✓ أما **روبرت ماكنمارا** (Robert Macnamara) أعطى نظرة شمولية لتعريف الأمن بقوله:« لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حد أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه ألا يتوفر حد أدنى للتمنية». فالأمن في نظره هو التنمية ومن دونها لا مجال للحديث عن الأمن[3].

✓ ويعرفه عبد الوهاب ألكيالي:« الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية وقد يؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوطات خارجية أو انهيار داخلي»[4].

✓ ويعرفه **باري بوزان** على أنه: «العمل على التحرر من التهديد، في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتناسقها

---

[1]-من القرآن الكريم، **سورة يوسف الآية: 99.**

[2]-منذر سليمان، **دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم**، 10 مارس 2006، على الموقع الإلكتروني:
.Alhiwaradimocraty. Free. FR/16-03-06-3.htm . 02h :30, 2016-06-15

[3]- وهيبة تباني ،**الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص20.

[4]- عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص31.

الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فان الدولة والمجتمع بوجدان أحيانا في انسجام مع بعضها البعض، لكن يتعارضان أحيانا، فأسس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقا.»[1]

- ✓ من جانب آخر نجد المفكرين العرب الذين قدموا تعريف للأمن نذكر **بطرس بطرس غالي** يعرف الأمن على أن:«الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي.»[2].

2-أبعاد الأمن:

ميز باري بوزان بين أبعاد الأمن الرئيسية والتي تشمل:

أ-الأمن العسكري:

وهو الذي يتعلق بالمتفاعلين والمتقاتلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية ومدركات الدول لنوايا بعضها البعض اتجاه الأخر وعليه فهو متعلق القوات والتعداد العسكري.

[1]- وهيبة تباني،**المرجع نفسه**، ص 20.
[2]- معمر بوزنادة ، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 16.

الأمن السياسي

يقصد به الاستقرار التنظيمي للدول، تضم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

ج-الأمن الاقتصادي:

يحمل في طياته إمكانيات الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ على مستوى مقبول من الرفاه وقوة الدولة.

د-الأمن الاجتماعي:

يخص قدرة المجتمع على إعادة إنتاج أنماط خصوصياته في اللغة، الثقافة، الهوية، الوطنية، الدين، العادات والتقاليد، وكذا التهديدات والانعكاسات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها[1].

هـ-الأمن البيئي:

الذي يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية[2].

[1]-محمد الأمين بن عائشة، **مفهوم الأمن الوطني**، على الموقع الإلكتروني:
www.maqalaty.com/43641-html. 02 :50, 2016/06/15 ,

[2]-سهام حروري، **"الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"**، **"مجلة الفكر"**، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد الخامس، دون سنة النشر،ص345.

المطلب الثاني

مستويات الأمن.

يمكن إيجاز ثلاثة مستويات للأمن وهي:

I. الأمن الوطني القومي: Sécurité National:

ويعرف على أنا الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية.[1]

ولقد عرفه أيضا:« **نورمان بادل**» و«**جورج لينكولن**»على أنه مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أو التهديد الخارجي، أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل شعبها يشعرون بالتحرر من الخوف بما تضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي.[2]وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

- **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولية.
- **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يرى أصحابها أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما تشمل أيضا التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد اقتصادية اجتماعية وثقافية.

فعلى المستوى الداخلي الأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحة التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع.

[1]-هايل عبد المولى طشطوش ،**مقدمة في العلاقات الدولية** ،الأردن :جامعة اليرموك ، 2010،ص 173.
[2]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 81.

على المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات[1].

ولتحقيق الأمن القومي لأية دولة لابد لتحقيقه من مقومات يرتكز عليها و تتمثل في :

1-العوامل السياسية

لداخلية والخارجية منها المتعلقة بالأوضاع السياسية ونظام الحكم في الداخل ومدى ارتباط الشعب بدولته والتفافه حول النظام الحكم فيه. بالإضافة إلى قدرة النظام على تحقيقه أمال وتطلعات هذا الشعب، وكذا تحقيق التعاون بين الدول الجوار على الصعيد الإقليمي والدولي فيما بينها.

2-العوامل الاقتصادية:

تشمل قدرة الدولة الاقتصادية في كافة المجالات صناعية، زراعية ،خدمات ومدى اعتماد الدولة على نفسها في الإنتاج وقدرة اقتصادياتها على مواجهة الأخطار ويضف إلى ذلك حجم السكان ومهاراتهم وخبرتهم التعليمية والفنية.

3-العوامل الاجتماعية

وتعني التكوين الاجتماعي للشعب ومدى ارتباطه وتعاونيه وانسجامه مع بعضه البعض، وتالف الطوائف والأجناس والقوميات والأعراف الموجودة ضمن تركيبتها بالإضافة إلى إحساس الشعب بالولاء والانتماء للوطن وتحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والوجبات.

[1]- وهيبة تباني ،**مرجع سبق ذكره** ،ص41 .

4-العوامل العسكرية:

وهي القوة العسكرية المتمثلة بالقوات المسلحة عددا وعتادا بالإضافة إلى كافة جهود الأمة التي يجب أن تتحول لخدمة العامل العسكري والمجهود الحربي عندما يستدعي الأمر ذلك[1].

ومما سبق تبين أن أهمية الأمن القومي لأية دولة تكمن بتحقيق المصلحة الوطنية، التي يمكن تحديد أبعادها انطلاقا من مفهوم الأمن، فالأمن الوطني لدولة ما يمثل أكثر المصالح أهمية التي لا يمكن التنازل عنها.

II-الأمن الإقليمي:Sécurité Régionale

يعبر هذا المستوى على مفهوم الأمن الإقليمي كمستوى تحليل في الدراسات الأمنية، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بفعل تحرير المبادلات الاقتصادية وزاد توسعا بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الثنائية القطبية مع زيادة درجات التعاون بين الدول وصولا إلى درجة التكامل[2].

[1]-هايل عبد المولي طشطوس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 174-175.
[2]- ياسمين حداد ، **أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016)، ص45.

ويعرف الأمن الإقليمي على أنه:« عبارة عن سياسية مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم، لمنع آية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهتها الداخلية.» ويعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا لدفع التهديد الخارجي عنها لتحقيق الأمن والاستقرار بشرط توافق المصالح وأهداف هذه الدول، أو تماثل التحديات التي تواجهها[1].

ويعرف أيضا على أنه: « مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسة المشكلة للنظام الإقليمي لمواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية المشتركة للإقليم.»[2].

تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي هو أولى الأهداف التي تسعى لتحقيقيها معظم الدول والمنظمات الإقليمية، وذلك بالتعاون في شتى المجالات السياسية الاقتصادية، الثقافية وحتى العسكرية الأمنية.[3]

ومنه نستنتج أن الأمن الإقليمي عبارة عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم تسعى منه خلاله إلى تحقيق الأمن والاستقرار وذلك عن طريق التعاون بتوحيد الجهود وتعزيز العلاقات السلمية في كافة المجالات لمواجهة التهديدات الخارجية من جهة وتنمية القدرات اللازمة لحماية الوحدات المشكلة للنظام الإقليمي من جهة أخرى ويبقى التعاون والتكامل فيما بين الدول الوسيلة لأنجح لتحقيق الأمن على المستوى الإقليمي.

[1]-خليل حسن، **نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام**. ، على الموقع ؟!الإلكتروني:
drkhali hussein-blogs Pot. Com. 14 :15-2016/06/15

[2]- وهيبة تباني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 42.

[3]- ياسمين حداد، **المرجع نفسه**، ص 46.

III- الأمن الدولي: Sécurité international

يعتبر الأمن الدولي أكبر وأسع وحدة تحليلية في الدراسات الأمنية كونه لا ينحصر في أمن منطقة إقليمية معينة بل مرتبط بأمن كل الدول العضو في النسق الدولي ولتحقيقه يتطلب آليات عمل جماعية منها: نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتواءها.[1]

ويمكن تعريف الأمن الجماعي على أنه: « النظام الذي تعتمد فيه الدول على حماية حقوقها، إذ ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية، أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في التنظيم الدولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية.»[2]

والأمن الدولي يمثل العلاقات والتفاعلات بين الدول فهو مفهوم قائم ومستقل بحد ذاته، تطور في مراحل تاريخية مختلفة انطلاقا من مرحلة ما قبل إنشاء عصبة الأمم المتحدة مع بروز فكرة الدولة وتعددها، وكذا نشوب الحروب فيما بينها بسبب الاختلاف في التصورات والمصالح، خاصة خلال القرن 19.[3] ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية التي عرضت الأمن والسلم الدوليين إلى خطر كبير وبل إلى فناء تام استدعى الأمر البحث عن السلام وإقامة تنظيم دولي جديد يستند إلى مبادئ وأسس دولية وذلك بعد فشل عصبة الأمم على ضبط الأمن العالمي والحفاظ عليه بسبب عدم قدرة أجهزتها وميثاقها على مواكبة التغيرات في المجتمع الدولي، إذا كان من الضروري تأسيس هيئة دولية مهمتها حفظ السلم الأمن الدولتين، وذلك بإصدار الدول المجتمعة في 07 أكتوبر 1944 بيان يتضمن

[1]- وهيبة تباني، **المرجع نفسه**، ص45.
[2]-زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، ليبيا،دار الروائد، 2008،ص 203.
[3]- ياسمين حداد ، **المرجع نفسه**، ص47.

مقترحات لأسس ومبادئ التي سيقوم عليها النظام الدولي الرسمي الجديد تحت اسم «**هيئة الأمم المتحدة**» وبرز دورها في فترة الحرب الباردة مع ظهور تهديدات أمنية جديدة[1].

ولتحقيق الأمن الدولي يجب توفر مجموعة من الشروط:

1-حظر اللجوء إلى القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية إلا في حالتين:

- ✓ من خلال الجهاز الدولي الذي يجب أن يكون مسؤول عن تنفيذ الأمن الجماعي.
- ✓ حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

2-احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.

3-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4-تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية[2].

مما سبق تبين لنا أن الأمن الدولي اليوم يتجاوز البعد العسكري ليشمل أبعاد أعمق منها: الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية، وذلك بسبب بروز تهديدات جديدة عابرة لحدود إقليم الدولة خاصة في ظل التحولات التي عرفتها الساحة الدولية في زمن العولمة ما عرقل بشكل كبير المجتمع الدولي على تحقيق نظام آمن وخال من العدوان وانتهاك حقوق الإنسان وذلك راجع للتنافس بين الدول وتصادم المصالح.

[1]-هايل عبد المولى طشطوش ،**مرجع سبق ذكره** ص 45.
[2]- وهيبة تباني ، **المرجع نفسه** ، ص ص 45-46.

المطلب الثالث:

الأمن حسب منظورات العلاقات الدولية (من المفهوم الضيق إلى مفهوم الموسع).

يعتبر مفهوم الأمن من بين المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش بين الدراسيين والأكاديميين في حقل الدراسات الأمنية. ولقد تباينت الآراء حوله كونه مفهوم يتسم بالغموض والتغيير ومسألة معقدة عكفت دارسو السياسية الدولية، ولقد تحول هذا المفهوم عبر منظورات العلاقات الدولية فبعدها كان الأمن منحصر في ضمان أمن الدولة وبقائها بمواجهة التهديدات الخارجية (المفهوم التقليدي)، اتسع المفهوم ليشمل قضايا الاقتصاد البيئة، المجتمع، التنمية... (الأمن الموسع) لأن التصور التقليدي أصبح لا يتماشى والحقائق الجديدة للبيئة الأمنية.

I- المفهوم الضيف للأمن:

يشهد المنظور التقليدي (العقلاني) بصورة لافتة زخما قويا على صعيد المواقف والافتراضات الأساسية حول مفهوم الأمن وطبيعة وسبل تكريسه، حيث أن التقليديون يرون العالم بواقعية أي بالمنظور الواقعي[1].

***المدرسة الواقعية:**

ظهرت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة عامل القوة في الحرب والنزاعات وفهم سلوكيات الدول، كعوامل مؤثرة في علاقاتها، وتستقي مادتها الخاصة من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي، بالتركيز على الدولة القومية

[1]- جميلة علاق ، خيرة، ويفي **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والمطروحات النقدية الجديدة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 29-30-أفريل 2008، ص.ص 7-8.

كأساس وحدة التحليل ويعتبر الواقعيون بأن ميزان القوى يمثل أحد السبل العامة لإقامة السلام والاستقرار على الصعيد الدولي[1]. كما أن الواقعية من أكثر التيارات تحمسا للدفاع عن فكرة أن الأمن من اختصاص واهتمام الدولة كونها الفاعل الوحيد والأساسي ومعيار الشرعية السياسية، فقد ارتبط مفهوم الأمن الوطني بعسكرة الدولة للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها[2].

ويعتبر هانس مورغنتو أكثر منظري الاتجاه الواقعي وضوحا في المبادئ والأعمال التي تقوم بها النظرية الواقعية وقد ساهم الكثير من المفكرين والباحثين هذا الاتجاه ونذكر من بينهم **ريمون آرون، كينيث واالتز، ستالين هوفمان،هانري كيسنجر.....**

وأكد **مورغنتو** على دور **القوة** في العلاقات الدولية، واعتبرها تعبيرا عن المصلحة القومية، وإن الصراع من أجل القوة والسيطرة على النفوذ هي أساس كل علاقة دولية ويرى أن جوهر السياسة الدولية مطابقة لجوهر السياسة الوطنية. فكلاهما صراع من أجل السلطة[3].

وحسب رواد المدرسة الواقعية فان **المصلحة الوطنية** هي من أوليات الدولة وتحقيق الأمن من التزاماتها، ويقول **ريمون آرون** في هذا الصدد: « أنه في حالة الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية«.

إذ يندمج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية ويمكن أن يؤسس على ضوء المنافسين (نزع السلاح الشامل أو الجزئي)[4].

[1]-محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص33.
[2]- جميلة علاق ، خبرة ويفي ،**المرجع نفسه** ،ص ص 7-8.
[3]-محمد منذر، **المرجع نفسه**، ص ص 34-35.
[4]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر،المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005، ص 18.

ومن أهم المسلمات التي ترتكز عليها النظرية الواقعية نذكر:

1-الدولة هي الفاعل والوحيد والأساسي في العلاقات الدولية.

2-الدولة هي فاعل عقلاني وموحد تقوم في سلوكها الدولي في تعبير المصالح الإستراتيجية والدبلوماسية على أساس المصلحة الوطنية وتسعى للمزيد من القوة أو الحفاظ على الوضع القائم.

3-النظام الدولي، نظام فوضوي ليس هناك سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة، فالواقعيون يسلمون أن الصراع حالة طبيعية ناتجة من تناقص المصالح.

4-العلاقات بين الدول مبنية على أساس القوة والتي تحددها القدرات العكسية والاقتصادية لهذه الدول وليس على أساس المبادئ العقلانية والأخلاق.

5-الدول تسعى باستمرار نحو قوتها الذاتية من خلال تطوير مورد القوة لديها، لأن بنية النظام الدولي تتميز بعدم الثقة بين الدول، فالدول ليس باستطاعتها التأكد من نوايا جيرانها.[1]

أما عن المفاهيم المركزية للواقعية فهي تقوم على ثلاث مفاهيم أساسية وهي (القوة،المصلحة ،وتوازن القوى)

1-**القوة** :يرى هانس مورغانتو أن للقوة ثلاث مهام رئيسية في العلاقات الدولية ،فالقوة كهدف والقوة كعملية مسيئة ؟فهناك تكون القوة السبب المباشر لأي فعل سياسي ،فمجرد لمقومات القوة فهذا يعد سببا مباشر لدفع وبسط تقدمها وسيطرتها على الآخرين ،أما مهمة القوة كهدف فهذا ما يوضحه تعريف مورغانتو للعلاقات الدولية بأنها« **صراع من اجل القوة ،فمهما اختلفت طبيعة السياسات المنتهجة من طرف الدولة فإنها تصب**

[1]- عبد العالي عبد القادر،**محاضرات نظرية العلاقات الدولية**، سعيدة، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص 17.

كلها في قالب القوة ،أما مهمة القوة كوسيلة فتنحصر في كونها أداة لبلوغ الغايات الموجودة[1] **»**

2-**المصلحة** :ويعرفها مورغنتو على أنها المقياس الدائم الذي يمكن على أساسها تقويم و توجيه العمل السياسي ،و أن الفوضى تضع الأمن على رأس قائمة اهتمامات الدول على صعيد السياسة الخارجية [2]

3:توازن القوى :هو وجود الدول في حالة صراع دون أن يؤدي إلى صدام مباشر بسبب تكافؤ القوى لدى أطراف الصراع ،ويقوم على إدراك من قادة الدول بان توزيع القوى بينهم يعود بالفائدة عليهم [3]

***المدرسة اللبرالية :**

لا يختلف الطرح الليبرالي عن الطرح الواقعي التقليدي إلا أن الرواد حاولوا النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح مما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينها، إلى جانب استمرار أهمية ميكانيزم القوة في الإدارة العلاقات الدولية، إذ يتحدد مفهوم الأمن اعتمادا على عوامل وإبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات ضمن وغير الدول.[4]

فالليبرالية تعتبر من أقدم النظريات التي دخلت حقل العلاقات الدولية في صورتها المثالية، بدأ من الدولة الليبرالية، المذهب المثالي وفكرة الأمن الجماعي، فالليبرالية المؤسساتية ونظرية السلام الديمقراطي، و أهم الصور الليبرالية تتمثل في:

---

[1]- عمر خلف الله ،**التهديدات البيئية و فعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر3،كلية العلوم السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2012) ،ص16.

[2]-ناصف يوسف حتى ،**نظريات في العلاقات الدولية** ،لبنان، دار الكاتب العربي،1985 ،ص 18 .

[3]-عبد النور بن عنترة ،**مرجع سبق ذكره**،ص18 .

[4]-جميلة علاق ، خيرة ويفي ، **مرجع سابق** ، ص ص، 7-8.

✓ **الدولة الليبرالية:**

تعود أفكارها إلى حركة التنوير في أوروبا، تؤمن أفكارها بإمكانية تحقيق العقل، الحرية، العدالة والسلام في العلاقات الدولية أهم أنصارها: **إيمانويل كانط، وجيريمي بنتام.** وتقوم أفكارها على تحويل الوعي الفردي والدستورية والفدرالية.

فكانت مخلفات الحرب العالمية الأولى دافعا قويا لبروز المذهب الفدرالي وفكرة الآمن الجماعي وإن مبادئ الحرية الاقتصادية كفيلة بتحقيق السلام، أما **وودرو ويلسون** أن الأمن والسلام وضع يجب بناؤه وإقامته، وإن الأمن الجماعي يستدعي إيجاد مؤسسة دولية تنطوي على إجراءات ديمقراطية لمعالجة النزاعات.

***الليبرالية المؤسساتية:**

تعد نتائج الحرب العالمية الثانية على عاملا حاسما لا عادة النظر في الأمن الدولي، خاصة أطروحة الأمن الجماعي التي سادت في ثلاثينات القرن العشرين، ومع مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين تحول الكثير من الليبراليين إلى إعطاء المؤسسات الدولية المزيد من الاهتمام لجعلها تضطلع بمهام ووظائف ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها، و دعا **دافيد ميتراني** في منتصف القرن العشرين إلى التعاون فوق وطني لحل المشاكل المشتركة ليشمل عدة قطاعات، وتبنى "**هاس**" فكرته في قدرة التعاون على بناء الثقة وتوثيق المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقرارا. ومن بين النماذج الناجحة الليبرالية المؤسساتية منظمة حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي خاصة بعد نجاح التجربة الأوروبية الكفيلة بحقيق التعاون والاعتماد المتبادل إلى مستويات أعلى[1].

[1]- اليامين بن سعدون ، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة، جامعة لحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2011-2012)، ص ص 22-23.

-نظرية السلام الديمقراطي:

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن الماضي في كتابات **مايكل دوي (Michael Doyle)** و **برمس راست** (Bruce Russet) وتستند هذه النظرية إلى مقالة **إيمانويل كانط** الموسومة ب:« التمثيل الديمقراطي الجمهوري، التزام إيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية»[1].

وتتمحور هذه النظرية حول الديمقراطية باعتبارها لا تحارب بعضها البعض هذا يدعى تأسيسا للسلام وتكريسا للأمن، فهي القادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والقنوات الدبلوماسية.

يلخص **جون جاك روش** منطلقات المقاربة الليبرالية في النقاط التالية:

- ✓ انتشار القيم الديمقراطية كفيلة لتخفيض النزاعات المسلحة وحل الخلافات بطرق سلمية.
- ✓ تعمل التجارب على التقريب بين المكاسب العامة، وذلك بتجسيد انتشار هياكل التبادل الحر الذي يقود نحو السلم وان الاعتماد المتبادل وتطوير شبكات المال فوق الوطنية، وازدياد وزن المنظمات والفواعل غير الحكومية تعمل جميعا في اتجاه إدماج قاري وعالمي.
- ✓ مكاسب التعاون ستزيد من مؤسسة الأمن ومخفضة لأخطار الغدر، ومجتمع الفواعل الدوليين وميلهم الإداري إلى قاعدة معيارية مشتركة، وأن صعود دولة القانون الليبرالي المؤسسة تشجيع المقاربات المشتركة للأمن[2].

[1]- عبد الكريم واري، **الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص59.
[2]- اليامين بن سعدون، **المرجع نفسه**، ص.ص 24-25.

-الواقعية البنيوية(الجديدة):

هي على عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية، أي الاعتماد على المنهجية النظامية، فنقطة الانطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي، ويضيف **كينيث والتز** مفكري هذا الاتجاه في محاولته إيجاد بناء نظري بانطلاقه من نفس منطلقات النظرية الواقعية السياسية ولكن بتفسيرات متباينة خاصة في مسائل الفوضى والفواعل والنظام الدولي.[1]ومن بين المساهمين هذا الاتجاه نذكر: **وستيفن والتر، وجون ميرشيمر، وروبرت جبلين.**

ويرى **كينيث والتز** أن النسق الدولي يتشكل من بنية وتفاعل بين وحدات والبنية السياسية التي تتسم بالفوضى، لذا فهو يدافع عن الواقعية ويرى أنها لا زالت تحتفظ بقوتها التفسيرية، ويرى بان الخاصية الفوضوية لبنية العلاقات الدولية لا يمكن أن تغيرها التحولات الداخلية، فالدول مازالت هي الفاعل الأساسي، وتسعى إلى مد نفوذها وسيطرتها في المجالات الاقتصادية والثقافية، كما يرى بان نظرية توازن القوى لازالت صالحة رغم قصورها في عدم التنبؤ بموعد إعادة التوازن، فهي تتنبأ بما سيحدث بدلا بمتى سيحدث.

وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة.

1-الدولة كفاعل أساسي ووحدوي وعقلاني أي أن الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

2-العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية حيث يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهما، وهذا ما دفع عنه و**التز** بقوله: «**نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي**».

[1]- وليد عبد الحي ،**تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص 24.

3-إذ يبدو أن الواقعيين وخصوصا واقعية **والتز** البنيوية تفصل وتنفي أي تأثير و أهمية للسياسة الداخلية في تقديم اطر تفسيرية للسلوكات الخارجية للفواعل ما دفع البعض لوصفها

ب: النظرية النيواقعية النسقية ذلك بسبب نفيها لأي تأثير للعوامل الداخلية على صنع السياسة الخارجية[1].

4-الفوضوية وانعدام السلطة ضمن نظام دولي ما هو إلا النقطة الأولى والرئيسية وهذا يعني أن غياب أي سلطة غير سلطة الدولة نفسها يمكن من تعزيز الاتفاقيات وحماية حقوق الإنسان المشروعة.

5-امتلاك بعض الدول للقوة العسكرية قد يمثل خطرا على غيرها على اعتبار أن القوة بنظر الواقعية الجديدة تتلخص بالقدرات العسكرية.

6-تتحرك الدول بدوافع الصراع على البقاء.

وعلى غرار المدرسة الواقعية الكلاسيكية، فان المدرسة الواقعية الجديدة قامت على أساس مفاهيم مركزية مثل:(النظام الدولي،توازن القوى والأمن).

وتنطلق الواقعية الجديدة من فكرة مفادها أن الدول تعمل من منطلق الحوافز المادية ضمن النظام الولي العالمي وتعكس مواقف الدول، موقعها ضمن النظام الدولي العالمي، وترتكز اهتماماتها وخططها على احتساب مواقعها ضمن هذا النظام الدولي فتسعى للحفاظ على مكانتها النسبية وازداد نفوذها داخل هذا النظام كلها زادت من قدرات دولة ما وارتفعت

[1]- إبراهيم بولمكامل ، **تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية** على الموقع :
WWW.boulemkahel. yolasite.com.
يوم 2016/06/20 على الساعة 14:30سا.

مكانتها في ترتيبية السلطة وازدادت نفوذها في الساحة الدولية وتتحدد بنية النظام الدولي العالمي عبر هذا التوزيع بين الدول[1].

مما سبق يتبين لنا أن مفهوم الأمن سواء عند منظرو الواقعيين الكلاسيكيين أو الواقعيين الجدد يقوم على فكرتين أساسيتين هما : محورية الدولة والبعد العسكري للأمن ومن هنا نستخلص أن المنظرون التقليديون لم يكن بإمكانهم فهم أي تهديد آخر خارج حماية الحدود وسيادة الدولة الوطنية.

II-المفهوم الموسع الأمن: مدرسة كوبنهاجن.

تعتبر مدرسة كوبنهاجن ورائده **باري بوزان** أول المساهمين في إعادة صياغة مفهوم الأمن بفتحه مجالات جديدة للبحث في المدرسة لتحليل الأمن بصيغة حديثة مفادها أن القطاع العسكري باعتباره قطاع هام في تحديد مفهوم الأمن ليس القطاع الوحيد، بل هناك عدة قطاعات منها (السياسي والاقتصادي) وأهم قطاع يركز عليه **باري بوزان** هو القطاع الاجتماعي (الأمم، الإديولوجيا، الأديان، الثقافات، حقوق الإنسان أو ما يسمى بالأمن المجتمعي بالإضافة إلى القطاع البيئي...)[2].

وانطلق **باري بوزان** من فكرة مفادها أن المواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل تربط بين أمون الدولة نتيجة لتأثيرات الجغرافية، ويرى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والروابط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا وأضاف **بوزان** في هذا الإطار مفهوم "**الأمن المركب**" في إشارته إلى أن الأمن أصبح مرتبطا بالأبعاد الخارجية للإقليم فمن الصعب تصور الأمن في دولة ما بمعزل عن أمن الدولة المجاورة خصوصا مع

[1]- عمر خلف الله ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 20.
[2]-خديجة بثقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية، 2014)، ص26.

ما تشهده الساحة الدولية من تهديدات جديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية[1].

وتقدم مدرسة كوبنهاجن للأمن إطار ملائم لدراسة الطبيعة الديناميكية بإقرارها أن الأمن ليس مفهوم ثابت بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة بشكل ديناميكي وما يميز الجديد الذي جاءت به المدرسة إلى جانب الأمن المركب ما يسمى "**بالأمننة**". ولقد قدم بوزان خمسة قطاعات وهي: الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن العسكري، الأمن المجتمعي بالإضافة إلى الأمن البيئي.

أما نظرية الأمنية لرائده "**أولى ويفر**" فهي تعني إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة لم تكن أنطولوجية سابقا تشكل تهديدا أمنيا، تمت أمتنتها عبر حصر الخطابات النخبوية في شيء ما على أنها تشكل تهديدا أمنيا يستدعي إجراءات إستعجالية لإدارتها، ومن ثمة إضفاء الطابع الأمني عليها[2].

ومن هنا نستنتج أن الأمن بالمفهوم الواسع مختلف جذريا على المفهوم التقليدي الأحادي الاتجاه، الذي كان يركز في تحليله على الدولة الفاعل الوحيد والأساسي وفي العلاقات الدولية، والأمن العسكري باعتباره، القوة القادرة على حماية حدود الدولة والحفاظ على سلامتها وتحقيق الاستقرار، فالأمن المعاصر هو أمن شامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد: سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا ويخص الأفراد في جميع أنحاء العالم ويرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين إذ من الصعب إن لم نقل من المستحيل تصور امن الدولة بمعزل عن أمن الدول المجاورة.

[1]- وهيبة تباني ، **مرجع سبق ذكره**، ص36.
[2]-خديجة بثقة، **المرجع نفسه**، ص.ص 26-27.

المبحث الثاني:

الهجرة غير الشرعية بين المفهوم والنظريات المفسرة لها

تعتبر الهجرة ظاهرة بشرية قديمة قدم الإنسان نفسه إلاّ أنّ عملية الهجرة بشكل جماعي تعتبر ظاهرة حديثة تعود إلى نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 25 مليون مهاجر قد هاجروا من أوربا خلال السنوات 1870-1918، وقد وصلت إلى شبه توقف خلال عقد الثلاثينات من القرن 20 ذلك بسبب القيود التي تفرضها الدول في وجه الهجرة والحد منها.

ما ساعد على بروز ظاهرة لهجرة غير الشرعية، التي تتعدى الحدود وقيود الهجرة، ولعلى من أبرز وجهات الهجرة غير الشرعية التي يشهدها العلم هي الهجرة نحو أوروبا.

ونظرا لتفاقم الظاهرة في الساحة الدولية برزت عدة أطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربة شاملة لتفسيرها

المطلب الأول:

مفهوم الهجرة وأنواعها.

برز مصطلح الهجرة في العقود الأخيرة وأخذ مكانة كبيرة في وسائل الإعلام واهتمامات واضعي السياسة في بلدان العالم المتقدم، إذ أنها أصبحت من أهم القضايا الإستراتيجية المعاصرة[1].

[1]- عمر يحي أحمد، **الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الأوروبي المعاصر: "الجزائر دراسة حالة"**، السودان، جامعة الأزهري، الجمعة 7 أوت 2015. www.maspolitiques.com

فقد جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، واصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن فيقال: «هجرت الشيء هجرًا إذا تركته وأغفلته »[1].

وفي الإسلام كانت الهجرة هجرة النبي محمد صلّى الله عليه وسلّم من مكة إلى المدينة المنورة بغرض نشر الإسلام ، فكانت هذه الهجرات مصدقًا لما جاء في الآيات القرآنية[2]. لقوله تعالى: «فامن له لوط وقال إني مهاجر إلى ربى [3]»

ولقوله تعالى : «ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرًا وسعة ومن يخرج من يخرج من بيته مهاجرًا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله[4]» . ولقوله تعالى: «والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا»[5]

والهجرة في علم السكان "الديموغرافيا" كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو الجماعة.

أما في **علم الاجتماع** فتدل على تبدل الحال الاجتماعية كتغيير الحرقة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرها وقد يجتمعان[6].

وهي تعني أن يحرك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أو أطول من كونها زيارة أو سفر[7].

---

[1]- طارق عبد الحميد الشهاوى، **الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009، ص14.
[2]- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة سياسية**، الأردن، دار الفارس للنشر والتوزيع، 2009، ص 27.
[3]-من القران الكريم **:سورة العنكبوت الآية** :26
[4]-من القران الكريم **:سورة النساء الآية** :100
[5]-من القران الكريم :**سورة الأنفال الآية** :72
[6]- عبد الوهاب الكيالي، **المرجع** السابق، ص 27.
[7]- عبد المؤمن محبوب ، **ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات المغاربية**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، العدد العاشر، 2014، ص 302.

أما **في القانون**، تعرفه الهجرة على أنها مغادرة الفرد دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى، ومن خلال هذا التعريف نجد أن فقه القانون الدولي أعتد بنية المهاجر، كما يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى الإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا دائما[1].

والهجرة تتنوع بحسب الدوافع الذي تؤدي إليها إذ نجد عدة أنواع للهجرة نذكر منها:

1. **الهجرة الخارجية أو المحلية:** عن طريق هجرة الأفراد أو الجماعات من دولة إلى أخرى.
2. **الهجرة الدائمة:** يقصد من ورائها الإقامة الدائمة في المكان الذي يهاجر إليه، سواء كان هذا المكان في داخل أو خارج الدولة.
3. **الهجرة المؤقتة:** وهي عكس النوع السابق، فالمهاجر لا يهدف إلى الإقامة الدائمة إنما يعود إلى موطنه الأصلي بعد مدة.
4. **الهجرة الفردية:** والتي تتم بشكل فردي ولأسباب مختلفة.
5. **الهجرة الجماعية:** أي بشكل جماعي، ذلك لأسباب مختلفة كالحروب، الكوارث الطبيعية.
6. **الهجرة الشرعية:** وهي مرتبطة بسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة ذلك عن طريق جوازات سفر، أو وثائق معتمدة من طرف الدولة المهاجر إليها وبموافقتها.
7. **الهجرة غير الشرعية:** تتم بطرق غير قانونية، إذ يقوم المهاجر بدخول دولة أخرى دون وثائق سفر أو جواز سفر غير قانوني[2]

[1]- خديجة بثقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.
[2]- رتيبة برد ،**الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، الجزائر ،جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2009)، ص ص 189-190.

المطلب الثاني:

الهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المشابهة لها.

أ-مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يعد مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة كثيرًا خاصة في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي إذ يصعب إيجاد تعريف جامع[1]، أي لا يوجد تعريفًا موحدا متفق عليه عالميا أي لا يزال غامضا، لذلك فقد تعددت التعاريف حول مفهوم الهجرة السرية[2].

-التعريف الفقهي للهجرة غير الشرعية:

هناك من يرى بأن الهجرة غير الشرعية هي الدخول والخروج غير القانوني من وإلى إقليم أو دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقييد والاعتداء بالضوابط والشروط الشرعية التي تفرضها كلّ دولة في مجال تنقل الأفراد[3].

وهناك أيضا من يعرفها على أنها الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيها، مخالفا للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقا لأحكام القوانين الدولية والداخلية[4].

كما أن الهجرة غير الشرعية تعني قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية، البحرية، الجوية، أو

---

[1]-خديجة بتقة ،**مرجع سبق ذكره**،ص 29

[2]- ليندة بوعافية، شهيدة برباش، **الهجرة غير الشرعية ومكافحتها**،(مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، بجاية:،جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، 2013)، ص 06.

[3]- عجيل الويسي وآخرون، **المنجد في اللغة العربية والإعلام**، بيروت، دار المشرق، 1988، ص 35.

[4]- محمد فتحي عيد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض، جامعة العربية للعلوم الأمنية، 2010، ص 35.

الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة وغالبا ما تكون الهجرة غير الشرعية جماعية، ونادرا ما تكون فردية[1].

وتعرف **منظمة الأمم المتحدة** الهجرة غير الشرعية بأنها: «دخول غير مقنن لفرد من دولة على أخرى عن طريق البر أو الجو، البحر... ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة».

أما المفوضية الأوروبية للهجرة غير الشرعية تعرفها على أنها ظاهرة متنوعة تشمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم دولة بطريقة غير مشروعة عن طريق البحر أو البر أو الجو، لما في ذلك مناطق العبور في المطارات يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهاجرين، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون بدون الحصول على موافقة السلطة وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون فيها[2].

وتشير المنظمة العالمية للهجرة في تقريرها لعام 2010 بأن عبور الحدود الدولية هو أحد أشكال الهجرة السرية وكذلك العمل بدون رخصة وضحايا الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، كما تشير أيضا إلى أن الهجرة السرية يمكن تعرفها وحسب وجهة نظر الدولة المصدرة أو حسب وجهة نظر الدولة المستقبلة.

[1]- خالد إبراهيم حسن الكردي، **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**،ورقة عمل مقدمة في الندوة العلمية بعنوان **"الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية"** المنعقدة في مدينة سطات بالمغرب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،من 4-2015/02/6،ص 15.

[2]- مساعد عبد العاطي شتيوي ،**"التدابير و الإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية"** ،ورقة عمل مقدمة إلى الندوة العلمية بعنوان "الهجرة غير الشرعية –الأبعاد الأمنية و الإنسانية –"،المملكة المغربية سطات ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2014 ص ص08 - 09.

أ-الهجرة غير الشرعية حسب وجهة نظر دول المنشأ:

فهي تنظر للمهاجرين غير الشرعيين حتى ولو كان من رعاياه على أنه خرج من إقليمها من منافذ غير شرعية أو من منفذ شرعي لكن باستخدام سندات مزورة أو بطريقة احتيالية[1].

ب-الهجرة غير الشرعية في وجهة نظر الدول المستقبلة للمهاجرين:

فيعرفها على أنها وصول المهاجر إلى حدود الدولة البحرية أو البرية بأي طريقة مشروعة أو غير مشروعة، وباستخدام وثائق سفر سليمة أو مزورة وأيهما كان غرض المهاجر، طالما كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، أو الوصول الشرعي إلى أراضي الدولة لمدة مؤقتة بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة الشرعية[2]

التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:

فقد نصت الفقرة (ب) من الاتفاقية الدولية للهجرة غير الشرعية على أنه: «يعتبر بدون وثائق في وضعية غير قانونية كل من لا تشمله الشروط المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة، وعليه يمكن أن نستخلص تعريفا للمهاجر السري على أنه يعتبر مهاجرًا غير قانوني كل شخص دخل أو يقيم أو يقوم بنشاط مأجورا في إقليم غير دولته ولا تكون بحوزته الوثائق اللازمة للدخول إلى تلك الدولة والإقامة فيها بدون وثائق لازمة للعمل»[3].

[1]- رؤوف منصوري، **الهجرة السرية في منظور الأمن الإنساني**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 16-18.

[2]- حسن حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية: على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014، ص 29.

[3]- ليندة بوعافية ، شهيدة برباش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 08.

جاء في التعريف الذي قدمه المكتب الدولي للعمل الذي جاء كما يلي: «الهجرة السرية هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقية الدولية والقوانين الوطنية ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير قانونين:

1. الأشخاص الذين يعبرون الحدود عن الرقابة المفروضة.
2. الأشخاص الذين يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة.
3. الأشخاص الذين رخص لهم العمل بموجب عقد، ويخافون هذا العقد، سواء بتخطي المدة المحددة له أو بالقيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد»[1].

أما التعريف المعتمد عليه خلال دراستنا للموضوع هو:

الهجرة السرية هي تلك الظاهرة المعقدة والمتطورة التي تدل على الفعل غير المشروع، أو السري الذي يرتكبه الأفراد أو الجماعات المهاجرة بعدم احترامهم قواعد القانون الداخلي والدولي للهجرة بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم، وكذلك تلك المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في تلك الدولة التي يقصدونها، سواء كانت هذه الهجرة مباشرة أو سرية، ويستوي في ذلك أن تكون عن طريق أفراد أو جماعات منظمة كالتالي تنشط في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين عبر الحدود الدولية[2].

أنواع الهجرة غير الشرعية:

يمكن تصنيف الهجرة بأنواعها المختلفة سواء كانت ضمن حدود الوطن أو تتجاوز الوطن منها ما هو داخلية أو خارجية. ولقد اتخذت الهجرة على مدى التاريخ أشكال عدة

[1]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك ،**الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة** ،مركز الدراسات والأبحاث السعودية ،جامعة نايف العربية ،2008 ، ص 79.

[2]-Mammilles Philippines, Gérer la migration et minimiser les impacts négatifs de la migration irrégulière, session de Table Ronde, 30 Octobre, 2008, p.2.

منها الهجرة الأولية والتي يقصد بها التوطن في جهات غير مأهولة بالسكان، أما الهجرة الثانوية فهي الإقامة بين المواطنين و الاندماج والتكيف معهم، وقد أصبح هذا النوع من الهجرة يصطدم بعقبات كثيرة وذلك لفرض الدول قيود تحد من عدد وجنسية النازحين إليها وعليها نميز نوعين من الهجرة:

1. الهجرة الداخلية:

تكمن في التحركات السكانية التي تحدث داخل الدولة والتي غالبا ما تحدث بين الريف والمدينة للبحث عن فرص العمل، الخدمات المختلفة، المعامل والشركات الصناعية...على عكس الريف الذي يتميز بظروف معيشية صعبة وثقل فيه عوامل جذب السكان. فالهجرة التي تتم من بلد عربي إلى بلد عربي على أساس هجرة داخلية، حيث تكون هذه الهجرة بشكل عام من الأقطار العربية الفقيرة بموارد طبيعية إلى الأقطار العربية الغنية بمواردها الطبيعية والفقيرة بمواردها البشرية كبلدان الخليج

2. الهجرة الخارجية:

ويقصد بها تلك التحركات السكانية التي تتم عبر الحدود الإقليمية للدولة كانتقال المواطنين العرب من الوطن العربي إلى خارجه، مثل هجرة[1]الجالية السورية واللبنانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وكذا انتقال الجالية المغربية إلى الدول الأوروبية وانتقال العمال الأجانب إلى الوطن العربي كهجرة الباكستانيين والإيرانيين إلى بلدان الخليج العربي وذلك راجع إلى عوامل الجذب في البلدان المستقبلة للهجرة وعوامل الطرد في الدول المصدرة.[1]

[1]- محمد غربي آخرون ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجية المواجهة**، الجزائر، ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2014، ص ص22-23.

ب-الهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المشابهة:

-الهجرة والهجرة غير الشرعية:

تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيًا كان أم اقتصاديًا أو سياسيًا[1].

هذا المعنى ينطبق على الهجرة غير القانونية والقانونية لأنه تعريف يذكر خاصية الانتقال وأسبابه، وهما من أوجه التشابه بين النوعين:

أما ما يميزها عن بعضهم فهو الجانب القانوني والتنظيمي أثناء عبور الحدود، إذ أن المهاجر بطريقة قانونية حسب تعريف اتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين الأجانب وأفراد عائلاتهم في المادة 2 القسم 1 هو: «كل شخص يعمل لحسابه أو لحساب غيره في دولة غير دولته ولمدة معتبرة ويكون مرتبط بعقد عمل، ويكون دخوله البلاد وإقامته فيها بصورة مشروعة».

أما الهجرة السرية لا يكون المهاجر حاملا للوثائق القانونية التي تسمح لهم بدخول الإقليم الأجنبي والإقامة فيه ولا يكون مرتبطا بعقد عمل رسمي للدولة المستقلة والإقامة تكون بدون وثائق أو وثائق مزورة.

فالهجرة القانونية هي هجرة دولية فردية أو جماعية وهي كذلك هجرة إرادية دائمة تستهدف الاستقرار في البلد المضيف[2].

[1]- هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 87.
[2]- عبد المالك صايش ،**التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير قانونية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، عنابة،جامعة باجي مختار ،كلية الحقوق ،قسم القانون العام ، 2007)، ص 20.

الهجرة غير الشرعية واللجوء:

تعرف اتفاقية جنيف للاجئين عام 1951 على أنّه: «كلّ شخص يوجد وبسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو انتماءه إلى فئة اجتماعية معينة أو آراءه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كلّ شخص لا يملك الجنسية ولا يوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد».

فاللاجئ هو كل شخص يترك البلد الذي يحمل جنسيته ويقيم فيه ويتوجه نحو بلد آخر بدافع الخوف من الاضطهاد بسبب دينه أو عرقه أو آراءه السياسية، ومن هنا يتضح الفرق بينه وبين الهجرة غير الشرعية أي من خلال الدافع نحو ترك مكان العيش الاعتيادي الذي يسببه الخوف من الحالات المذكورة سابقًا، كما يقودنا إلى إيضاح فرق آخر وهو أن اللجوء هو ذات طابع اجتماعي[1].

إذ يحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين.

فيعدّ اللاّجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم للحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بها المفوضية الشؤون اللاجئين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة[2].ولقد شهدت العقود الأخيرة، تراجع في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول من باب اللجوء إذ تطالب الحكومات ضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يضفي الحماية الدولية على من يستحقها. واللاجئ عندما يحصل على

[1]- عبد المالك صايش ،**المرجع نفسه**، ص 22.
[2]- ، عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، مرجع سبق ذكره ،ص 21.

حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته مما يتطلب هجرة أسرته إليه[1].

وأخيراً ينبغي الإشارة إلى أنه وفقا للمعايير التي تقسم على أساسها الهجرة فإن الفرق بين الهجرة غير قانونية واللجوء هو من حيث الباعث فالأولى إرادية والثانية قسرية [2].

الهجرة غير الشرعية والنزوح:

النزوح هو حركة سكانية جماعية ناتجة عن ظروف مختلفة كالحرب والنزاعات الداخلية المسلحة، أو نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية أو كوارث طبيعية كالجفاف والتصحر، وقد يكون النزوح مستمراً إذ يعتبر من طبائع بعض المجتمعات التي لا تعرف الاستقرار في منطقة معينة وتكون في بحث دائم عن مناطق جديدة للعيش والتي تسمى بالقبائل الترحالية أي النزوح الريفي نحو المدينة. والنزوح مثله مثل الهجرة غير القانونية جزء من حركية المجتمع الإنساني، فالهجرة السرية عابرة للحدود أما النزوح يتم داخل حدود الدول ما يجعله لا يحتاج إلى وثائق ،و النازح داخل حدود دولته لا يفقد حقوقه الوطنية ولا يكتسب صفة أجنبي، بل يتمتع بكافة الحقوق عكس المهاجر غير الشرعي، فهو لا يكون أجنبيا ولا يتمتع بأدنى الحقوق، فالفرق بين النازح والمهاجر غير شرعي يكمن في الصفة الجوهرية المميزة التي تتجلى في أن النوع الأول يتم داخل الدولة الواحدة بالتالي هي هجرة داخلية أما النوع الثاني فهو عابر للحدود ذات طبيعة دولية[3].

[1]- فايزة ختو، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات المغاربية 1995-2010** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر :كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2010)،ص40 .
[2]- عبد المالك صايش ، **المرجع نفسه** ، ص 22.
[3]- عبد المالك صايش ، **المرجع نفسه**، ص 23.

الهجرة غير الشرعية والإبعاد:

توجد علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية والأبعاد، إذ أن هذا الأخير تصدره السلطة العامة في الدولة وهذا راجع لأسباب تتعلق بسلامة أمنها الداخلي أو الخارجي، إذ تتطلب من الأجنبي مغادرة إقليمها خلال مدة محددة ولا تعرض للجزاء والإخراج بالقوة، وعلى دول المنبع التدخل بطرق دبلوماسية لحمايته من حالة تعسف الدولة في إبعاده. والأصل في الأبعاد أنه عمل فردي يقع على فرد أو عدة أفراد معنيين غير أن الدولة لها أن تقوم بما يسمى بالأبعاد الجماعي "Expulsion en masse" وذلك عند حالة نشوب حرب أو حدوث اضطراب داخل الدولة[1].

الهجرة غير الشرعية والترحيل:

نقصد بالترحيل إخراج الأجانب جبرًا عن طريق الأبعاد، إذ يعد نتيجة الواقع العملي للهجرة غير الشرعية، فالإدارة تمارس مواجهة أبعاد دخول الأجانب بطرق غير شرعية دون ترخيص شرعي للإقامة نتيجة تخلفهم عقب انتهاء مدة الإقامة الممنوحة لهم دون تجديد[2].

المطلب الثالث:

النظريات المفسرة للهجرة.

هناك عدة أطر تحليلية تحاول إعطاء مقاربة شاملة لظاهرة الهجرة وحركة الأشخاص سواًء من قبل المختصين في المجال الاقتصادي أو علم الاجتماع أو الجغرافيا.

[1]- عبد الحليم مشري، **"ماهية الهجرة غير الشرعية"**، مجلة الفكر، العدد السابع، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،دون سنة النشر ص 18.

[2]- عجيل الويسي وآخرون، **مرجع سبق ذكره** ، ص4.

1. النظرية االنيوكلاسيكية:

تعود هذه النظرية إلى نموذج "التطور في الاقتصاد المزدوج" لصاحبها "W.A.Lewis" أين حاول أن يجد تفسيرًا للهجرة، حيث أكدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجرة كعامل مسير لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل، ففي التحليل النيوكلاسيكي الحد المبني على المفاضلة بين المزايا والتكاليف وتعظيم المنفعة بأقل الأثمان.

تعد الهجرة استثمارا قادرًا على إحداث فائض صاف إيجابي يتأنى من الفوارق بين الدخل المتحصل عليه في بلد الأصل والدخل المتوقع الحصول عليه في البلد المضيف مع احتساب وطرح نفقات النقل والتنقل[1].

2-نظرية التبعية:

إنّ تطّور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة ومتطورة، ودول محيطة متخلفة، تربطها علاقة غير تكافئية تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، حيث تعتبر هذه النظرية أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجود بين الأفراد.

وتعتبر الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة لدول المحيط إلى دول المركز خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل التكاليف، وتفسر الهجرة وفقا لنظرية التبعية تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي[2]، بأن التنمية في دول العالم

[1]- سمير محمد عياد ، **سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة**، الجزائر، دار الروافد الثقافية، 2014، ص ص 389-390.
[2]- فايزة بركان، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، باتنة،جامعة لحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم الحقوق، 2011-2012)، ص11.

الثالث مقيدة ومكبوتة بسبب الرأسمالية العالمية، فهي تركز على مسألة العلاقات الاقتصادية[1].

وقد استطاع أ.بورتس "A. Pores" عام 1981، وس.ساسن "S.Sassen" عام 1988 تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع هذا النظام نحو دول المحيط واختراقها اقتصادياتها، التي تصبح تابعة أكثر فأكثر[2]، وهذا الاختراق بدأ مع المرحلة الاستعمارية وتم تعميقه بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن الموارد الأولية في دول المحيط كما تقوم باستغلال يدها العاملة، الاختراق يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديا دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة[3].

3. النظرية الاجتماعية:

سوسيولوجيا الهجرات، فهو فرع من فروع السوسيولوجيا المعاصرة، ظهر في مطلع القرن الماضي مع مدرسة شيكاغو، تطور في أوروبا خلال فترة السبعينات، يدرس أثر وفود المهاجرين، وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما يدرس مجموعة المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج وهو اتجاه نظري مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر، وتهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافية ووضعيات مجتمعات المهاجرين المقيمين مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي

[1]- عبد العالي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.
[2]- سمير محمد عياد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 390.
[3]- فايزة ختو، مرجع سبق ذكره ، ص 62

والثقافي، ونظام المهاجرين ضد هذا التمييز من أجل الحصول على حقوقهم وكذا التنظيمات المساندة لهم[1].

كانت الهجرة فيما مضى تتم دون قيد أو شرط وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت أوروبا بحاجة إلى أيدي عاملة لتدارك مخلفات دمار الحرب ولكن بعد اتفاقية شنغن وتشديد الحصول على التأشيرة للهجرة القانونية، فتحت أبواب الهجرة غير المشروعة أمام الراغبين في الهجرة.

ويقدر عدد المهاجرين في العالم بـ 2.4 مليون شخص أي ما يعادل 31% من سكان العالم منهم حوالي 37% من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وما يقارب 60 % من المهاجرين هم هجرات بين الدول ذات مستوى التطور متماثل و03% من المهاجرين هم مهاجرون من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[2].

المبحث الثالث:

أسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، فهي من أهم القضايا الراهنة التي أصبحت تشكل موضوع بالغ الأهمية في المجتمع الّدولي والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين، وكذا المستقبلة لهم.وذلك لأسباب مختلفة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وهذا راجع لعّدة دوافع منها: اقتصادية، اجتماعية، ديموغرافية، سياسة وأمنية تتحكم في الظاهرة.

ومع التطور العلمي والتكنولوجي وما وصلت إليه الدول من تقدم في عصرنا الحديث وخاصة في المجالات الصناعية والثقافية والاتصالات والمواصلات فهي من أهم العوامل

[1]-سمير محمد عياد، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 03، (ماي 2008)، ص03.
[2]- فايزة بركان، **المرجع نفسه** ، ص 12.

المسؤولة إلى حد كبير عن التحركات السكانية المتسارعة إذ يشهد العالم اليوم تفاقم في ظاهرة الهجرة بوجهيها القانوني والغير قانوني من جنوب المتوسط نحو شماله

المطلب الأول:

أسباب الهجرة غير الشرعية.

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو السرية ظاهرة عالمية منتشرة في عدة دول خاصة من دول الضفة الجنوبية نمو الضفة الشمالية، إذ أصبحت من أهم القضايا المزعجة التي تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين في السنوات الأخيرة. وشهد العالم تفاقم في الظاهرة بسبب الهوة الشاسعة في الاقتصاد وزيادة حدة المشاكل الاجتماعية والسياسية فكلهما عوامل أدت إلى الهجرة بالطرق الشرعية أو غير الشرعية نحو أوروبا، ومن بين الأسباب التي دفعت إلى تسارع التحركات البشرية ومجازفة المهاجرين بأرواحهم يركبون قوارب الموت نذكر:

1-الأسباب الاقتصادية:

تعد الأسباب الاقتصادية دافعا قويا يؤدي بالشباب إلى الهجرة غير الشرعية وتتمثل فيما يلي:

أ- التباين في المستوى الاقتصادي:

يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول لا المستقلة للسكان، وهذا التباين نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية خصوصا في البلدان التي لا تزال تعتمد في اقتصادياتها على الفلاحة والتعدين فهما قطاعات لا يضمنان استقرار في التنمية

نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ما له انعكاسات سلبية على سوق العمل.[1]

فتأثر سلبا على حياة الأفراد ويشكل نوعا من الضغوطات على رفاههم مما يدفعهم للبحث عن حياة أفضل خارج بلدانهم عابرين الحدود الّدولية بطريقة غير شرعية نظرا لسياسة الهجرة الانتقائية .[2]

ب_سوق العمل:

خلافا لما نجده في دول الاستقبال فإن النمو الديموغرافي رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديموغرافي للدول الوافدة، لا زال مرتفعا نسبيا، وهذا ما له انعكاس على حجم السكان النشطين وبالتالي على عرضه العمل في سوق الشغل.

وهكذا فإن البطالة تمس عدد كبير من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، تقدر نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بحوالي 12% ويبلغ 21% في المجال الحضاري، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7%حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و 5% بتونس، وهذا الضغط على سوق العمل نغذي التزوج إلى الهجرة خاصة في شكلها غير القانوني.[3]

ج- انخفاض الأجور ومستويات المعيشة:

من انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، ولقد أشارت دراسة صادرة عام 2006 على المجلس الغربي للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من 80% من سكان العالم العربي

[1]- خليل حسن، **العلاقات الدولية: النظرية والواقعية-الأشخاص والقضايا**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص953.
[2]- نادية لتيم، فتيحة لتيم، **"البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"**، مجلة السياسة الدولي"، القاهرة،مطابع الأهرام التجارية، العدد 183،المجلد 46 ، (جانفي 2011،) ص24.
[3]- عبد القادر شاقوري ، أحميدي بوجلطة، **"الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة**، الجزائر،ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 59-60.

يعيشون في فقر مدقع، وكذلك فإن مليار من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم كذلك فإن تدني مستوى الدخل الفردي وانخفاض مستويات معيشتهم، والتباين في الأجور يعد من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 03 إلى 05 مرات المستوى الموجود في دولهم.[1]

د-الحاجة إلى أيدي عاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين:

تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيادي العاملة فيها خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها حتى أطلق عليها اسم "**القارة العجوز**"، ولهذا فإن المهاجرين يشتغلون حاجة هذه الدول للعاملة، فيقمون بالهجرة إليها ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات وبالأخص العمل في المجالات التي يعزف شعوب البلاد عن العمل فيها، فيكون بذلك الباب مفتوح أمام المهاجرين غير الشرعيين الذين يقبلون الانخراط في هذه المجالات بالإضافة إلى فشل السياسات الحكومية والذي يتجسد في استمرار الحكومة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط.[2]

2-الأسباب الاجتماعية:

تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان آخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت، بصفة غير شرعية أو شرعية ومن بين هذه الأسباب نذكر:

- ✓ عدم المساواة في التوزيع للدخل يؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة الأمية ونقص الرعاية الصحية.[3]

[1]- هشام بشير، "**الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها**" السياسة الدولية، العدد 179، (جانفي، 2010)، ص170.
[2]- فايزة ختو، **مرجع سبق ذكره**، ص81.
[3]- سهام حروري، **مرجع سبق ذكره**، ص346.

وبما أن الهجرة ظاهرة اجتماعية ومشكلة حقيقية أصبحت هاجس لدى كثير من الدول المصدرة والمستقبلة لها، يجب الوقف على الأسباب المساعدة والمحفزة التي تؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة ومنها التغييرات الديموغرافية، ونقصد الأيادي العاملة في العديد من الدول الصناعية، فعلى سبيل المثال نلاحظ أن هذه التغيرات أثرت في الهجرة الدولية من الناحيتين.

فمن الناحية الأولى يلاحظ ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول النامية بنسبة 2% وغياب برامج تنموية ناجعة، الأمر الذي دفع بالسكان إلى الهجرة للبحث عن مستوى معيشي سواء عن طريق الهجرة القانونية أو غير قانونية.

أما من الناحية الثانية يلاحظ أن الدول الصناعية تمر منذ أكثر من نصف قرن بآخر مراحل التحول الديموغرافي التي تتميز بإنخفاظ كبير في معدل النمو السكاني 0.3% وارتفاع نسبة كبار السن نتيجة الانخفاض الشديد في معدل الوفيات فقد أدت هذه العوامل الديموغرافية إلى نقص في الأيدي العاملة، ما فتح الباب للهجرة بوجهيها القانوني والغير القانوني.[1]

ضف إلى ذلك:

- ✓ التفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية.
- ✓ أزمة السكن الحاجة الناتجة عن قلة المشاريع مما ولد أزمات اجتماعية نجمت عنها آثار سلبية.
- ✓ تنامي الشعور بالاغتراب والانعزال عن المشاريع في الحياة الاجتماعية.
- ✓ انتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي وتتدني القدرة الشرائية.[2]

[1]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **مرجع سبق ذكره** ، ص07.
[2]- جمعان رشيد بن رقوش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد 357، ندوة عدد خاص –الخطة السادسة ، دون سنة النشر ،ص 59.

- ✓ شحن الشباب لمعنويات الحماس والإصرار بقصص عن نجاح أحد الأصدقاء ووصوله إلى الضفة الأخرى.
- ✓ انتشار البطالة بين فئات الشباب والتي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا.
- ✓ ارتفاع نسبة الشباب إلى 70% من المجتمع نقل أعمارهم عن 30 سنة.[1]

3-الأسباب السياسية والأمنية:

تعتبر المواطنة من العلاقة والرابطة القانونية التي تربط الفرد والدولة وتحدد هذه العلاقة بواجباتها اتجاه دولة والحقوق التي يتمتع بها داخلها إذ تشكو دول العالم الثالث من الحرمان السياسي والّنظم الوردية، وفقدان حرية التعبير عن الآراء والديمقراطية الشعبية وكذلك غياب مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة، بحيث يتولد الأفراد حالة من الشعور بعدم الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي والرغبة في البحث عن ملجأ أفضل.[2]

وكذلك عدم الاستقرار السياسي نتيجة لحالات العنف التي تشهدها دول جنوب المتوسط وضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها.

- ✓ ضعف الولاء والانتماء للدول المتسلل منها.[3]
- ✓ الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني.
- ✓ انتشار الحروب بين الدول.
- ✓ الانتشار الواسع للأسلحة الخفية.
- ✓ غياب صارمة للحد من الهجرة غير الشرعية.[4]

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، **ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، بحث مقدم يوم 08 فيفري 2010، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ص04.
[2]- فايزة بركان، **مرجع سابق الذكر**، ص54.
[3]- سهام حروري، **المرجع نفسه**، ص346.
[4]- جمعان رشيد رقوش، **مرجع سابق الذكر**، ص09.

- ✓ المحسوبية والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والقيود على حرية التعبير وغياب الديمقراطية واستمرار قوانين قواعد كلها أمور تدفع إلى الهجرة وخاصة لدى أصحاب التعليم العالي.[1]

المطلب الثاني: العوامل المساعدة لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

تتجلى أساسا في ثلاثة عوامل:

1-**صور النجاح الاجتماعي:** الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفاني في إبراز مظاهر الغنى: سيارات، هدايا، استثمار في العقار...الخ وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية، فالثورة الإعلامية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة جعلت السكان منهم الفقراء يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيه الرغبة في الهجرة بشتى الطرق.

2-**القرب الجغرافي:** فأوروبا لا تبعد عن الشاطئ المغربي بـ 14 كلم والشاطئ الإسباني يمكن رؤيته بصحو من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبته.[2]

كما أن عامل النمو الديموغرافي الذي يشكل عاملا أكثر ثقلا للهجرة في غرب المتوسط مما يخلقه من مشاكل[3]، فإن الكثافة السكانية المرتفعة للدول المطلة على المتوسط مرشحة للارتفاع على مدى 20 سنة قادمة مثلا لسنة 1997 بأكثر من 300 مليون نسمة سينتقلون إلى ما يقارب إلى 500 مليون نسمة في سنة 2025 حسب تقرير منظمة الأمم

[1]- الأخضر عمر الدهيمي، **مرجع سابق الذكر**، ص05.
[2]- خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007، ص425.
[3]- رقية العاقل،**اشكاليات الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2008)، ص 60.

المتحدة. وهذا الفرق بين شمال المتوسط وجنوبه هو الذي يدخل البشر في ديناميكية التنقل (الهجرة)[1].

كذلك فإن مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص، حيث أصبحت فئة 60 سنة فما نوق تزداد من 12 مليون شخص سنة 2000 إلى 17 مليون شخص متوقعة سنة 2020، نظرا للديموغرافية المتزايدة في الضفة الجنوبية للمتوسط، إذ تعتبر حافزا أمام شباب الدول المغاربية الذين وضعوا نصيب أعينهم الهجرة وتوفر فرص العمل في الضفة الشمالية.[2]

3-عوامل الجذب والإغراء :

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع فالهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع، وهي رد فعل لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسية التي تبنتها الدول الأوروبية في هذا المجال، ولقد كانت آثار عكسية حيث زادت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة، وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية لتحقيق مكاسب مادية مشبوهة.[3]

- **عامل التخلف:** حسب ما جاء في تقرير لحلف الشمال الأطلسي فإنه ينظر للدول الضفة الجنوبية للمتوسط على أنه تشكل تهديدا للغرب وليس خطرا، أي تهديد ضد أمن الدولة الأوروبية من خلال الإرهاب، المخدرات، الهجرة النمو الديموغرافي، الفقر...الخ، فجنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم المسمى بـ "**العالم الثالث**"

[1]- سمير محمد عياد، **الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات**،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة ،جامعة منتوري ،قسم العلوم السياسية ،والعلاقات الدولية ، 2008، ص12.
[2]- رقية العاقل، **المرجع نفسه** ، ص61.
[3]- محمد محمود السيد، **الهجرة العنصرية، حقوق اللاجئين والجالية المهاجرة**، الحوار المتمدن، العدد 554، 2011/11/22،على الموقع الإليكتروني: www.ahewa.org /debat/show.art.asp ?aid =284448 20 /09/2016 11 :40

وحسب التقرير فإن الفقر والتنمية والتخلف يشكلان تهديد ضد الأمن والسلم الدوليين، وهذا التخلف الذي يتجسد من خلال عدة خصائص نذكر منها:

- ✓ انخفاض مستوى المعيشة للسكان (مستوى الدخل المتدني)، انعدام التغطية الصحية، ارتفاع معدل الوفيات، انتشار الأمية).
- ✓ انخفاض إنتاجية العمل.
- ✓ ارتفاع معدل النمو السكاني.
- ✓ تزايد نسبة البطالة.
- ✓ التبعية الاقتصادية للخارج في المجال التجاري، المالي، التكنولوجي.[1]

❖ **عامل العولمة:**

إن كثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرا للهجرة فهي ترى بأنها شملت تحولات كبيرة في التكنولوجيا، كذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدولية، فلقد أحدث هذان التطوران حركة ضخمة في دوران رأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود، ولكن كما يرى الدكتور "**سمير رضوان**" أن هذه التطورات لم تجاريها تطور مشابه في حركة انتقال اليد العاملة في حين يرى البعض أن ما نشهده الآن من تشريعات في الدول المتقدمة يهدف إلى الحد من انتقال اليد العاملة، فالتحول والتطورات الكبيرة التي شملت تكنولوجيا الإعلام والمواصلات والاتصال (شبكة الإنترنت، الاتصالات الهاتفية، النقل الجوي) في الآونة الأخيرة سهلت من الاتصال والتواصل الدولي، وساعدت على مضاعفة حركة الهجرة وتنقل الأشخاص التي اعتبرها البعض من مخلفات العولمة.[2]

[1]- رقية العاقل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36-42.
[2]- فايزة حتو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85-87.

خلاصة واستنتاجات:

- ❖ على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى التي لم يقع الإجماع عليها من طرف المختصين والدراسيين في حقل الدراسات الأمنية على تقديم مفهوم جامع ومانع له نظرا لتمييزه بالغموض والتعقيد.
- ❖ سيطرت المقاربة التقليدية الواقعة لوقت طويل على مفهوم الأمن باختزاله في المجال العسكري حيث يعتبر الواقعيون أن الأمن من إختصاصات والتزامات الدولة كونها الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، لذا تسعى الدول لتحسين قدراتها وتطوير موارد القوة لديها وتنظر للدول الأخرى على أنها تهديد لا منها هذا راجع لغياب الثقة وصعوبة إدراك نوايا جيرانها، وهدفها الأساسي هو الحفاظ على سيادتها وتأمين حدودها وضمان بقائها واستمرارها.
- ❖ لكن الفرضيات التي تقدمها الواقعية لتفسير الوضع الدولي أظهرت عجزها في مواكبة الظروف الجديدة لفترة بعد الحرب الباردة خاصة مع بروز ديناميكية العولمة وتطور وسائل الإعلام والاتصال... وبروز تهديدات جديدة لذا ظهرت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن وقطاعاته حيث تولى عدد من الدراسيين مراجعة هذا المفهوم وإخراجه من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع وقد كان الإسهام لمدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية وقد طرح من خلالها باري بوزان نموذجا للأمن الموسع يتكون من خمسة أبعاد: البعد العسكري، السياسي، الإقتصادي، البيئي، المجتمعي، وساهمت هذه المراجعات لبروز عدة مقاربات وتطوير عدة مفاهيم منها مصطلح "**الأمننة**" كما أن الجديد الذي جاءت به المدرسة هو إضافة مفهوم "**الأمن المركب**" حيث أشار بوزان أن الأمن أصبح

مرتبطا بالأبعاد الخارجية الإقليمية: إذ من الصعب تصور أمن دولة في معزل عن أمن الدول المجاورة.

- ❖ تعني الهجرة في أبسط معانيها انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من بلد غلى آخر هروبا من الأوضاع المتدنية التي يعيشها في بلده الأصلي بحثا عن ظروف معيشية أفضل أن يختلف الهدف والقرض وكذا أساليب الهجرة التي قد تكون قانونية أو غير قانونية ونظرا لسوء الأوضاع المعيشية خصوصا في دول الضفة الجنوبية للمتوسط في جميع المجالات، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والأمنية، حيث سجلت المنطقة ارتفاع ملحوظ في وتيرة الهجرة بوجهيها القانوني والغير قانوني نحو أوروبا.
- ❖ مشكلة التباين في مستويات المعيشة التي تزداد وضوحا، والهوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة تزداد اتساعا ولهذا فان عوامل الدفع كالفقر والبطالة، وعوامل الجذب كالثراء الفاحش، وارتفاع مستوى الدخل، ومستويات المعيشة، مازالت قائمة بقوة على مستوى المعيشة الدول، خاصة مع تزايد عملية الاتصال والتواصل بين الدول.

الفصل الثاني:
الهجرة غير الشرعية كتحدي للأمن الأوروبي

تمهيد:

تشكل الهجرة غير الشرعية خطر وتهديد لاستقرار وأمن الدول الأوروبية في شتى المجالات،إذ تؤثر على المجال الاجتماعي، الاقتصادي وحتى السياسي والأمني. فالهجرة أخذت منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة ولقد أصبحت هاجس يقلق أوروبا نظرا لتدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين بمختلف الطرق والمنافذ سوءا من دول المغرب العربي خصوصًا (الجزائر، تونس، المغرب) من، كذا من تركيا ودول الشرق الأوسط إلى أوروبا الغربية ومن مصر.

كلها محاور يعبرها المهاجرون للوصول إلى الضفة الشمالية بسبب سوء الأحوال خاصة منها الاقتصادية في بلادهم سعًيا منهم لتحسين ظروف معيشتهْم والحصول على مناصب عمل ونظرا لعدم التكافؤ في العلاقات بين الضفة الشمالية(الغنية) والضفة الجنوبية (الفقيرة) .

عرفت الهجرة بوجهيها القانوني والغير قانوني تزايد كبير في وترتها مما يشكل خطرا على نمو واستقرار الدول الأوروبية، وكذا على الدول التي تنطلق منها الهجرة نظرا لما تحمله من مخاطر في طياتها، فقد تزامنت هذه الظاهرة مع انتشار ظاهرة الإرهاب والتجارة بالمخدرات وتبيض الأموال والجريمة المنظمة ...الخ كما تهددا الأمن الأوروبي من خلال تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من جنوب المتوسط في ضواحي المدن الكبرى بتكوينها ما يسمى بمدن الأكواخ bidonvilles التي تعتبر مصدر كل الأمراض والأخطار الاجتماعية، إضافة إلى خلق البطالة في المجتمع الأوروبي نظرا للمنافسة القوية بين اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم في أسواق العمل.

المبحث الأول:

الهجرة غير الشرعية والأمن الأوروبي

بعد نهاية الحرب الباردة بزوال الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية وبروزها في المنظومة الإقليمية الغربية كطرف منتصر ومهيمن في هذه المرحلة، ودخول العالم في حالة اللاإستقرار واللأمن، حيث شهدت المرحلة بروز تهديدات جديدة عابرة لإقليم الدولة منها الإرهاب ،الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية التي أثرت على الأمن الأوروبي، إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي بحكم علاقاته التاريخية وقربه الجغرافي بالمنطقة المتوسطية من أكثر المتأثرين بهذه التحولات، التي تنعكس مباشرة على بناء تركيباته الأمنية باعتبار جنوب المتوسط مصدرا للخطر باحتوائه على عوامل لا استقرار تهدد أمن المتوسط بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة لاسيما أن هذه التهديدات يمكنها الانتشار إلى أوروبا.

المطلب الأول:

المنظور الأوروبي للمهاجرين

لقد شكلت قضية الهجرة محور خلاف بشأن تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة فبذلك نجد اتجاهين:

1-**الاتجاه المعارض** : حسب هذا التيار فان المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا إذ يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة، المغاربة خاصة والمسلمين عموما يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة عند تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية ،وما على المهاجرين العودة إلى أوطانهم من اجل الحد من هذا التهديد لان

هذا التيار يركز أكثر على الجانب الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب لان الخطر الذي يهدد المنظومة الغربية من الجنوب المتوسط والمهاجرون هم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

أما من الجانب الأمني فالهجرة تشكل مصدر تهديد للأمن في أوروبا وان الخطر آت من الجنوب(العالم الإسلامي) ،فمنذ التسعينات أصبحت الهجرة في أوروبا جريمة أي تجريم الهجرة مثل جرائم تهريب المخدرات ،الإرهاب ...الخ ،إذ يتم اعتقال المهاجرين السريين في الدول المهاجرة إليها كايطاليا ،اسبانيا ،اليونان التي تعد من المناطق الحدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي.[1]

- **الاتجاه المؤيد:** يؤكد هذا التيار على تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الّديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها.وحسب هذا الاتجاه فالعنصرية ضد المهاجرين من شانها أنتخلق ردود أفعال متطرفة من قبلهم لأنهم يعانون من التمييز والعنصرية. لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية، إذ نجد هناك أربعة وجهات نظر لدى دول الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة نجد :
- ألمانيا وبريطانيا: تعطي الأولوية للتحكم في الحدود الخارجية وتهتم في سياستها بالتوسع نحو أوروبا الشرقية.
- فرنسا وايرلندا: تركز على تشجيع تنقل المهاجرين من مستعمراتها القديمة وضرورة تكثيف التعاون في مجال الهجرة مع الدول الأصلية .
- الدول الاسكندينافية: تركز في سياسة الهجرة على ضرورة احترام حقوق الأجانب خاصة فيما يتعلق بتقديم الحماية اللازمة للاجئين .

[1]-هشام صاغور،**السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ،الإسكندرية،مكتبة الوفاء القانونية ،2010،ص ص،109-110 .

- ايطاليا واليونان واسبانيا والبرتغال: ترى أن الهجرة وسيلة لمواجهة العجز الديمغرافي في أوروبا وتركز على ضرورة التعاون الأوروبي لوقف الهجرة غير الشرعية ،وانتهاج سياسة انتقائية[1].

فقد أكدت الصحيفة الفرنسية le figaro بعنوان "هل سنكون فرنسيين في عام 2025"، serons nous français en 2025 وكيف تظهر صورة الأوروبيين في 2025 وإحساس أهم العواصم الأوروبية(برلين، باريس) بالخطر أو ما سموه بالغزو. فالأوروبيين يرون بان المهاجرين المغاربة غير قابلين للاندماج في كل المجالات وغير قابلين للمراقبة مما يشكلون خطرا على المجتمعات الأوروبية، وبان النخب السياسية اليمينية في أوروبا ربطت الهجرة بالتطرف الإسلامي والأزمة السكانية في دول المغرب العربي حيث أصبح التهديد الإسلامي من ناحية نقل الفوضى عبر قنوات الهجرة فانتشارها يهدد الهوية الثقافية للمجتمعات المسلمة في أوروبا فالهجرة مرتبطة بقضية الهوية ومن ثم تتحول إلى هاجس أمني يقلق الدول الأوروبية[2]. إذ أصبح ينظر للمهاجرين كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا ،في حين أنها في السابق كانت تخضع لمعالجة اقتصادية وكان ينظر للمهاجرين كعمالة مغتربين[3].

تؤكد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية في مرا قبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى الاتحاد ،ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين أهمها :اسبانيا، ايطاليا، البرتغال ودورها في مراقبة الهجرة باعتبارها نقاط تماس مع الدول المصدرة [4].

[1]-سمير محمد عياد ،**الهجرة في المجال المتوسطي –العوامل و السياسات** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق ،تلمسان ،جامعة أبي بكر بلقايد ،2008 ،ص-ص ،10-11.

[2]-مصطفى بخوش ،**التحول في الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة، جامعة منتوري ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جانفي ،2012،ص-ص،13-14

[3]-Dario Battistella ,Théories des relation internationales ,Paris presses de science Politiques ,2003,P453.

[4]-سمير محمد عياد ،مرجع سبق ذكره ،ص 229.

ولمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تسلحت الدول الأوروبية بعتاد قانوني وتنظيمي، فمثلا فرنسا قامت بسن قوانين متعددة منها التأشيرات البيولوجية الرقمية وعملت على مراقبة الزيجات المختلطة وشددت إجراءات طلبات اللجوء واستضافة المدعوين ومراقبة الحدود الداخلية والخارجية بتكثيف التنسيق الأوروبي الأمني بعقد اتفاقية التعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية وخصصت كل من القوات الفرنسية والايطالية والاسبانية وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين السريين ،وتفتيش السفن المشتبه بها خاصة وأن الدول العربية من أكثر الدول تصديرا للمهاجرين نظرا للأوضاع الاقتصادية ،السياسية ،الأمنية المزرية التي يعيشونها في بلدانهم [1].

المطلب الثاني :

المنظور الأوروبي للأمن في المتوسط

إن النظرة الأوروبية للأمن في منطقة حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة التي أدت إلى الانتقال من التقسيم الأفقي للعالم بين شمال جنوب إلى تقسيم عمودي شرق غرب . وهذا له أثره طبعا على إدراك الظروف الأمنية حيث أن فكرة التغلب على التوترات بين الشرق والغرب، وذلك بإحداث توترات أخرى بين الشمال والجنوب مرتبطة بالتكتلات الجيوستراتيجية. بالمقابل محاولة دول الشمال اعتبار نفسها بأنها الحريصة الوحيدة على الاقتصاد والأمن الإنساني أكثر من العلاقات العسكرية، وان إعادة تقسيم العالم إلى شمال جنوب وبوضعها في السياق الفلسفي والثقافي نجدها تضع دول الشمال في قمة الحضارة

[1]-فايزة ختو ،مرجع سبق ذكره، ص168 .

بكل ما تحمله الكلمة من معنى وبأنه مستهدف من القوى الهمجية والمختلفة من الجنوب والتي تختلف حضاريا وثقافيا عن العدو السابق أو التهديد وهم الشيوعيون[1].

إن النظرة "للأمن في المتوسط منبثقة من النظريات المراجعة لمفهوم الأمن، لقد كانت مسألة العدو تشير إلى دولة ذات سيادة في العلاقات الدولية وفقا للمفهوم التقليدي للأمن حيث تكون الدولة مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى. حسب المفهوم الموسع للأمن الأوروبي فانه تم الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة النظر إلى الأفراد أنفسهم على أنهم هم المشكلة في حد ذاتها.[2]

إن بيئة الأمن في المحيط الأوروبي خصوصا في الضفة الجنوبية للمتوسط تختلف كليا عن الوضع داخل الاتحاد الأوروبي، لهذا تبقى التهديدات النابعة من الجنوب سبب لعدم الاستقرار في الشمال، ويصعب السيطرة عليها وعلى نتائجها لذا تبقى الأساس لأول ومصدر القلق الأوروبي الرسمي،[3]إذ يعتبر الاتحاد الأوروبي عرضة للتهديدات العالمية والتأثيرات المنبثقة عنها والتي في الغالب تصدر من الضفة الجنوبية للمتوسط باعتبارها الأقرب جغرافيا والأقل أمنا ومراقبة ،لهذا يجب عليه تجهيز هذه الأخيرة بالوسائل والسياسات المتجددة في التعاطي مع القضايا الأمنية بمختلف معطياتها والزيادة في ترسيخ الثقة لدى المواطنين الأوروبيين في قدرتهم على الحفاظ على أمنهم وأمن هوياتهم ومصالحهم.[4]

فأوروبا حاولت أن تكون المركز أو المحور في تسيير أحداث المنطقة المتوسطية وكانت تشغل قوتها وتقدمها لتنفيذ ما تريده وبالطريقة التي تخدم مصالحها، وقد كان هذا واضح منذ القرن 17 مرورا بالمرحلة الاستعمارية والمرحلة التي تليها حيث استعمرت كل

[1]- عميورصالح دعاس ،**التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري :التحدي و الاستجابة** ،مداخلة في الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة -جامعة منتوري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008،ص10.

[2]-عزيز نوري ،**الواقع الأمني في منطقة المتوسط ،دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من المنظور بنائي** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،باتنة ،جامعة لحاج لخضر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلاقات الدولية ،2012)،ص-ص،83-84.

[3]-مصطفى بخوش ،**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** ،القاهرة ،دار الفجر ،2006،ص123 .

[4]-عزيز نوري ،**المرجع نفسه** ،ص87.

الدول التي تقع في الضفة الجنوبية للمتوسط ونهبت ثرواتها وحاولت طمس مقوماتها الحضارية، حيث وجدت هذه الدول نفسها في تبعية مطلقة لأوروبا بعد الاستقلال.[1]تؤكد البنائية على أن سلوك الفواعل في العلاقات الدولية، مرتبطة أساًسا بالأفكار والمعايير التي تحكم وتصقل هوياتهم ومصالحهم، وبالتالي تحديد سلوكهم ونظرتهم للواقع والأطراف الأخرى التي تشاركهم بناء هذا الواقع وهنا يمكننا تحديد النظرة الأوروبية لمنطقة المتوسط والأمن فيها . فهي مستمدة من نظرة راسخة في ذاكرتها حيث تعتبر نفسها جزء لا يتجزأ من المنطقة ككل بل تارة نجدها تسيطر عليها نظرة أعمق واخطر فتعتبر البحر الأبيض المتوسط ملك لها وتسمية كما كان سائدا في الحضارة الرومانية بحرنا notre mer.

فهذا التصور نجده اليوم يهدد الدول الأوروبية بشكل عام والدول الجنوبية للمتوسط بشكل خاص، فأوروبا تعي جيدا أن أمنها واستقرارها مرتبط بصورة قوية بمدى استقرار وأمن المنطقة ككل.[2]

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط يتسم بالتعقيد حيث انه لا يقتصر على تحقيق الاستقرار والسلم ولكنه يشمل إلى جانب ذلك الاهتمام بقضايا أخرى تعكسها كلمات مثل الشراكة، التسلح، إدارة الأزمات الدبلوماسية، الحد من النزاعات، حل النزاعات بطرق سلمية، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، المخدرات... حيث تكرار هذه الكلمات وصل إلى حوالي نصف معدل التكرار الإجمالي أي 4،51 % فأوروبا تعرضت لحربيين عالميتين مدمرتين خلال النصف الأول من القرن الماضي لا تريد استحداث مسببات لهذه

2-M .tayfur "security and coopertion in the Mediterranean perception "journal of international affairs .vol ,5 N°3,p 126. [1]

[2]ساعو حورية ،جامعة الشلف ،29 أفريل30،2015 :19،على الموقع الاليكتروني :

[2]www .maspolitiques.com /mas /.php ? option =com . 07/O6/2016 11:51

الحرب ومنه فالأولوية التي تعطيها للجانب الأمني مرهونة بالحفاظ على الوضع القائم والذي يجب أن تبقى أوروبا المسيطرة الأولى عليه[1].

ويقترن مفهوم الأمن بالمساعي الأوروبية لجعل منطقة حوض المتوسط منطقة سلام واستقرار دائم، وذلك من خلال الانخراط المستمر في حوار سياسي وأمني بين شعوب ودول المنطقة.[2]ويتسم المفهوم الأوروبي للأمن عموما بالتعقيد حيث أن المتفحص لأدبيات الموضوع يمكنه ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي يعمل على:

1-الحد من الهجرة غير الشرعية لأوروبا سيما أن الظاهرة في تفاقم مستمر.

2-محاربة الإرهاب سيما أن أوروبا قد عانت وتعاني من نشاطات إرهابية مثل تفجيرات مدريد ولندن.

3-نزع أسلحة الدمار الشامل خاصة وأن أوروبا قد عانت من حربين عالميتين مدمرتين.

4-نشر المبادئ والقيم الأوروبية وما يتعلق منها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

5- حل إشكالية الصراع العربي_الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وفق قرارات الأمم المتحدة بالخصوص، وخارطة الطريق وتطبيع العلاقات العربية_الإسرائيلية ليعم الاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط.

6-تفعيل سياسة الجوار الأوروبي مع الدول العربية المتوسطية بشكل خاص، واستمرار الحوار على كافة الأصعدة الأمنية والسياسية.[3]

---

[1]-عزيز نوري ،**المرجع نفسه** ،ص84.

[2]- عبد النور ناجي ،**الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ،قسنطينة ،جامعة منتوري ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،30/29/أفريل 2008،ص3 .

[3]- محمد زكرياء جاسم ،**أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية** ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول : الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق ،قسنطينة ،جامعة متنوري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،30،29-افريل2008 ،ص6 .

المطلب الثالث :

التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

لقد مرت الهجرة نحو أوروبا بعدة محطات تاريخية تبعا للظروف التي كانت سائدة خلال كل مرحلة وكذا وفقاً لحاجة الدول المستقبلة ،حيث كانت أوروبا تشجع الهجرة لأنها كانت بحاجة لليد العاملة ،وفي ظل تنامي الظاهرة وخاصة بعد الأزمة البترولية لسنة1973 بدأت تغير نظرتها للهجرة واتخذت منحا آخر، وبداية الثمانينات اتخذت سياسات لغلق الأبواب في وجه المهاجرين بغرض الحد من الهجرة نحوها إلا أن هذه السياسات كان لها اثر عكسي حيث أدت لبروز شكل آخر من الهجرة وهي الهجرة غير الشرعية.

أولا: مرحلة تشجيع الهجرة

تميزت الهجرة في الفترة التاريخية السابقة بسهولة الدخول إلى أي بلد عند الخروج من البلد الأصلي، كما أن الحركة السكانية في تلك الفترة لم تكن كبيرة، وقد نتجت الهجرة بسبب الصراعات المذهبية مثلما حدث لليهودية، البروتستانت، الكاثوليك وهذا بقصد البحث عن الثروة[1] .

أما فيما يخص منطقة شمال أفريقيا خاصة دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) تعود فترات هجرتها إلى القارة الأوروبية يعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي من لشمال أفريقيا. فقد شهدت هذه الفترة موجات كبيرة للهجرة خاصة من الجزائر واكبر هذه الموجات كانت في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث شجعت أوروبا المهاجرين وقامت باستقبالهم وذلك لخدمة ا لحرب أولا ثّم إعادة إعمار ما دمّر خلالها ثانيا[2] .ولقد تم

[1]- رشيد ساعد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص45.

[2]- Henry Jean Robert ,**Maghrébiens en France de la « mére-Patrie » aux marges de L'europeEuropien** – Revue Panoramiques n°55. 4eme trimestre .Paris . 2001. p 27

استغلال عمالة دول الشمال الإفريقي للعمل في المصانع و المناجم وصفوف الجيش الفرنسي، إذ أكدت الدراسات التاريخية أن دول المغرب العربي الثلاث أمنت للدول الفرنسية حوالي 175 ألف جندي و150 ألف عامل في الحرب العالمية الأولى[1]،كما تميزت هذه الفترة بالحاجة الملحة لليد العاملة المكثفة في الدول الأوروبية كونها تعيش فترة رخاء اقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال مما جعلها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من جنوب المتوسط خاصة الدول المغاربية . حيث عرفت الفترة ما يسمى بهجرة العمالة المغاربة وأبرمت عدة اتفاقيات بين دول المغرب العربي و البلدان الأوربية لإرسال العمالة وذلك استجابة لحاجيات اقتصاديات أوروبا التي شهدت انتعاشا واسعا خلال المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهذا تنامت الهجرة وتوسعت وصارت تشغل مكانة هامة ضمن اقتصاديات بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال . وقد كانت هذه الحقبة علامة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوروبية المجاورة حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استيعاب هذه الدول للعمالة المغاربية في هذه الفترة من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الاستقرار في منطقة المغرب العربي واعتبرتها دراسات أخرى بداية لاختفاء الحواجز أمام حركة العمالة وتحولها لاحد المكونات الأساسية للاقتصاد الدولي الجديد ،فقد قدر عدد المهاجرين من دول المغرب إلى فرنسا وحدها منتصف السبعينات بحوالي1,1 مليون مهاجر[2].

ثانيا :مرحلة وقف الهجرة

بعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم منتصف السبعينات من القرن الماضي أصبح بنظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث عن حلول ناجعة لها ،ولذلك برزت سياسة

[1]-ساعد رشيد ،**المرجع نفسه**،ص46 .
[2]-فايزة ختو ،**مرجع سبق ذكره** ،ص24 .

غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين و التجمع الأسري [1]مما أحدث زيادة في ارتفاع التجمع العائلي من جهة ،وأدى ببعض المهاجرين المؤقتين للرجوع إلى دول انتماءاتهم ،في حين سعى أغلبيتهم من الرافضين العودة إلى دولهم الأصلية للبقاء بأي طريقة نظرا للظروف الاقتصادية المزرية ،ومع منتصف الثمانينات بدأت تظهر التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصلي ،وتزامن مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستقبل آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين الذين استفادوا من التسهيلات الممنوحة لهم في الفترة السابقة مساعد على توافدهم بشكل يزيد على حاجة الدول الأوروبية لهم[2].

لقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات انخفاض عدد العاملين المهاجرين من الجزائر إلى فرنسا ،إلا أن هجرة الأسر حالت دون الانخفاض في أعدادهم في تلك الفترة .لذلك تميزت دراسات الهجرة بين نمط الهجرة الفردية لدوافع اقتصادية مثل الهجرة المغاربية في الستينات ونمط هجرة الأسر الذي ساد منتصف السبعينات[3] .

اتبعت الدول الأوروبية العديد من الوسائل منها منع الهجرة واعتمدت سياسة الترخيص السياسية المحددة المدى، أو سياسة الهجرة الانتقائية، واكبر مشكل يعاني منه المهاجر هو مشكل العنصرية والتمييز. وتشكل الهجرة من شمال إفريقيا هاجسا أمنيا بالنسبة للدول الأوروبية حيث يتم ربطها في إطار المنظور الأوروبي بالاستقرار في دول جنوب المتوسط ،ويؤدي عدم الاستقرار السياسي في دول شمال إفريقيا إلى تدفق اللاجئين نحو أوروبا بهدف العمل المؤقت أو اللجوء السياسي والاستقرار الدائم[4].

[1]-ساعد رشيد ،**المرجع نفسه** ،ص48 .
[2]-خليل حسين ،**مرجع سبق ذكره** ، ص423 .
[3]-هشام صاغور ،**مرجع سبق ذكره** ،ص99 .
[4]- رشيد ساعد ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 49 .

ثالثا: مرحلة تجريم الهجرة

تعود تاريخ الهجرة غير الشرعية إلى فترة الثلاثينات وحتى الستينات من القرن الماضي، إذ أن أوروبا بحاجة ماسة إلى أيدي عاملة في حين لم تصدر قوانين تجريم عملية الهجرة إلى أراضيها. ومع بداية السبعينات أوروبا اكتفت من الأيدي العاملة ما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة السرية بدأ من يونيو 1985 لتزداد الإجراءات للحد من الظاهرة في عام 1990 وهو العام الذي شهد توسع الاتحاد الأوروبي[1].

وعلى العموم فقد أصبحت الدول سواء تمنع الهجرة تماماً أو تعتمد سياسة الهجرة الانتقائية وقد تأكد في هذا التوجه أكثر بعدما تم التوقيع على اتفاقية "شنغن" التي تم بموجبها فتح الحدود الداخلية وغلق الحدود الخارجية ،أي كانت تمهيد للسير نحو سياسات تعاونية لتشجيع الهجرة فيما بين الدول الأوروبية وصد سيول الهجرة الخارجية لتنسق الجهود في مراقبة الحدود وفرض التأشيرة ،وترسخ سياسة الهجرة الانتقائية[2] .

عملت الدول الأوروبية سنة 1993بتعديل قوانينها المتعلقة باللجوء رغم أنها لا تستقبل سوى 2الى3 %من اللاجئين قصد التقليل من اللاجئين، وكانت ألمانيا أول من بادر إلى ذلك باعتبار أنها تستقبل ربع حصة أوروبا ثم اتبعتها كل من فرنسا وبريطانيا وهذا ما أدى إلى ظهور أشخاص بدون وثائق ،ينتقلون من جنوب المتوسط خصوصا من شمال إفريقيا إلى أوروبا عبر اليونان وايطاليا واسبانيا حيث أصبحت جزر الكناري الاسبانية أهم محطات الهجرة السرية من إفريقيا عبر سواحل المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا كذلك

[1]- آسيا بوعزيز ،**"سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية"** المجلة العربية للعلوم الإنسانية و الاجتماعية مجلة تصدر عن جامعة الجلفة، على الموقع الاليكتروني :
www.revue-dirasset.org/ألة-_مواجهة في_ -سياسة الإتحاد_ على الساعة 11:00 /2016/09/21

[2]-صايش عبد المالك ،**مرجع سبق ذكره** ، ص36.

جزر لامبدوس الايطالية التي أصبحت نقطة استقبال ألاف المهاجرين السريين من الجزائر تونس المغرب إلى ليبيا ثم إلى جزر لامبدوس[1].

لقد عملت الدول الأوروبية على انتهاج سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين بغرض الحدّ من نسبة الهجرة إلى بلدانها، نظرا للأوضاع المزرية في جنوب المتوسط منها مشكلة البطالة التي تفاقمت بشكل مقلق حيث بلغ أكثر من 5 82,مليون عاطل عن العمل في السوق الأوروبي عام 1978إلاأن هذه السياسة كان لها اثر عكسي حيث أدت إلى ظهور شكل جديد من الهجرة وهو تشجيع الهجرة غير الشرعية مادامت الطرق القانونية باتت مستحيلة أو بإجراءات معقدة ،وبهذا انتقلت أوروبا من سياسة تشجيع الهجرة إلى منعها وردعها في ظل بروز ظاهرة"الهجرة غير الشرعية"[2].

[1]- ساعد رشيد ،**المرجع نفسه** ، ص ص44-45 .
[2]-عبد المالك صايش ،**المرجع نفسه** ،ص ص36-37 .

المبحث الثاني :

مسالك ومنافذ الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا

تعتبر الهجرة غير الشرعية جزء من حركة الناس داخل الحدود القومية وخارجها، فهي مكون رئيسي لتاريخ المجتمعات البشرية كما يمكن اعتبارها في نفس الوقت وليدة ظروف الأفراد سواًء اقتصادية مثل البطالة والفقُر، أو اجتماعية منها اللاستقرار. وكذا سياسية وأمنية بسبب الضغوطات التي يتعرض لها المهاجرون في بلدانهم كلها عوامل تدفعهم للانتقال إلى أماكن الغنية والأكثر أمننا. ولكن يبقى العامل المهم والمتحكم بشكل كبير في تزايد وتيرة هذه الظاهرة هو الشرخ الموجود بين الضفتين الشمالية والجنوبية في المستوى المعيشي والأمني، وهما عاملان أساسيان اللذان يساعدان على تسارع الحركات السكانية. وكذا جعل القارة الأوروبية الوجهة الأولى المفضلة للمهاجرين حيث عرفت توافد يصل إلى 500 ألف مهاجر سنويا وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة أهم المعابر والمسالك التي يسلكها المهاجر غير الشرعي للوصول إلى الضفة الشمالية سواًء من القارة الإفريقية، دول المغرب العربي، ومن تركيا ومصر.

المطلب الأول:

محور العبور من دول المغرب العربي من إفريقيا إلى أوروبا

تعود هجرة دول الشمال الإفريقي خاصة دول المغرب العربي الثلاث إلى دول غرب أوروبا إلى عصر الاستعمار الفرنسي فقد شهدت هذه الفترة موجات للهجرة خاصة من الجزائر إلى فرنسا وكانت أكبر هذه الموجات في الفترة قبل وأثناء الحرب العالمية الثّانية، حيث تّم استغلال العمالة في المصانع، المناجم والمؤسسات العسكرية الفرنسية. وقد برز

دول المهاجرين في إعادة العلاقات بين دول المغرب العربي والدول الفرنسية، فالجماعة المهاجرة من الجزائر إلى فرنسا لعبت دورا هاما في الكفاح من أجل الاستقلال حيث ساعد وجودهم على نمو الشّعور القومي.

ولقد شهدت فترة الستينات ومنتصف السبعينات تزايد في موجات الهجرة نحو أوروبا بسبب الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربيففي فترة السبعينات والثّمانينات انخفض عدد العاملين المهاجرين من دول الشمال الإفريقي نحو أوروبا، إلاّ أنّ هجرة الأسر حالت دون الإنخفاظ في إعداد المهاجرين في تلك الفترة لذلك تميّزت دراسات الهجرة بين نمطين الهجرة الفردية لدوافع اقتصادية وفي الستينات ونمط هجرة الأسر منذ منتصف السبعينات والثّمانينات وطبقا لتقرير سنة 1988 فإن الأجانب المغاربة يقدر بحوالي 14%من إجمالي المهاجرين إلى الدول الأوربية كما شكلوا 22،8% من عدد الأجانب في دول المجموعة الأوروبية أو من دول أخرى خارجها، وكان توزيع المهاجرين المغاربة في دول المجموعة الأوروبية بنسب متفاوتة حيث كان التوزيع كالآتي من الجزائر 0،3%، من المغرب 9،7%، و2،8% من تونس[1].

تعتبر دول شمال إفريقيا منطقة مهمة ونقطة عبور "ترانزيت" تقليدية للعمالة الإفريقية المهاجرة إلى أوروبا وما يسمى بالهجرة العابرة، وبالنسبة إلى أوروبا فلقد كانت اتجاهات الهجرة إليها في الماضي القريب من دول المغرب العربي باستثناء ألمانيا والنمسا من دول الجوار خارج أوروبا وآسيا وشمال إفريقيا بالإضافة إلى تدفقات من دول منظمة التعاون والتنمية، ومن الطبيعي أن تكون هجرة المهاجرين من المغرب والجزائر اتجاه أوروبا من فرنسا، اسبانيا وايطاليا ذلك راجع إلى القرب الجغرافي والأسباب التاريخية. وظاهرة الهجرة غير الشرعية متفاقمة في معظم الدول الإفريقية وبعض دول آسيا غير أنها تزايد كلما اتجهنا

[1]-هشام صاغور،**مرجع سبق ذكره** ،ص –ص ،98- 100.

شمالا نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية من جهة وسياسة الحدود المغلقة الّتي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى، كل هذه العوامل جعلت من منطقة المغرب العربي منطقة مصدرة للهجرة السرية ومحور عبور الأفارقة بصورة غير قانونية إلى أوروبا[1].

وبشكل عام فإن اتجاهات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا جعلت من اسبانيا وايطاليا معبرا للمهاجرين القادمين من شمال إفريقيا، فمثلا وجهة الجزائريين والموريتانيين والمغاربة نحو أوروبا تكون عن طريق المرور بمضيق جبل طارق حيث أوقفت أكثر من 20 ألف شخص في المنطقة محاولون الوصول إلى اسبانيا في الفترة الممتدة ما بين عامي 1992-1997 . في حين يعتبر مضيق صيقيلية المسلك الرئيسي الّذي يتبعه كل المهاجرين الليبيين والتونسيين في وجهتهم إلى ايطاليا، حيث تم إيقاف أكثر من 11 ألف مهاجر سنة 2000[2].

أما بخصوص ليبيا ونظرا لقيام الجماهيرية العربية الليبية بإدخال إجراءات جديدة بإنشاء تنظيم أعمال الوافد لها ونظرا لطبيعة الأرض المفتوحة بالاتجاه الغربي نلاحظ وجود عمليات تسلل فردي أو جماعي إلى دول أوروبا[3]. فلقد أصبحت الحدود الليبية أحد المعابر لهجرة الأفارقة إلى دول الاتحاد الأوروبي وبالأخص إلى السواحل الايطالية، حيث تقدر السلطات الايطالية العدد المتزايد لمثل هذا النوع من الهجرة عبر الجماهيرية الليبية بنحو 1،5 مليون مهاجر، معظمهم من دول الشمال الإفريقي فضلا عن الدول الإفريقية الأخرى ولاسيما القادمون من الصومال وايريتيريا، تشاد وإثيوبيا ثم يلتقون في طرابلس وهناك

[1]- رشيد ساعد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] - Naima Guennauni .les migrants et leurs droits au Maghreb(Tunisie-Algérie-Maroc)cahier de l'unesco ,migration et droit humains, Casablanca :université Hassan 2 ,2004,p 13 .

[3]-طارق عبد الحميد الشهاوى ،**مرجع سبق ذكره** ،ص44 .

ينتظرون استكمال الإجراءات من طرف عصابات التهريب ثم ينتقلون إلى ايطاليا، اسبانيا، فرنسا[1].

والجزائر بحكم أنها تعاني من مشاكل عدة من بينها مشكلة الغذاء والبطالة، الأمن والاستقرار، كذلك تأثير الأزمة الاقتصادية التي دخلت فيها الجزائر اثر انهيار أسعار النفط عام 1986، كلها عوامل ساهمت في دفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية فالجزائر تتربع على شريط حدودي بطول 6000 كلم مع 07 دول، وعلى طول ساحل يبلغ 1200 كلم مما يجعلها محور هام ومنشط للأعمال الإجرامية العابرة للحدود أبرزها الهجرة السرية، فقد تم اكتشاف الطريق البحري شرق غرب شجع المهاجرين غير الشرعيين للهجرة وقد تم في سنة 2007 ما يعادل 1550 عملية و6988 أجنبي تم إيقافهم بما يعادل 2% على مستوى العمليات ونسبة 13%على الأشخاص الأجانب المقبوض عليهم. وكذا في أقصى الجنوب ومدن الساحل الغربي ومن الشرق فهي الوجهة المفضلة نظرا لقرب المسافة بينها وبين السواحل الاسبانية والايطالية كمناطق للعبور، حيث اتخذوا طريق السنغال للوصول إلى اسبانيا جزر الكناري، مرورا بعين صالح وغرداية قبل الوصول إلى وهران وتلمسان للوصول إلى اسبانيا بالمرور عبر مليلة [2].

ومن بين الدوافع الرئيسية التي تدفع بالأفارقة إلى اجتياز حدود الفقر والبطالة أملا في تحسين ظروف المعيشة في أوروبا الغربية فبناء على تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية فان نسبة البطالة في الدول العربية تتراوح بين 15 %و 20% وتزداد سنويا بمعدل 3 %كما يشير التقرير إلى إنعدد العاطلين في الدول العربية ربما يبلغ 25 مليون عاطل وبحلول عام 2010 . كما جاء في تقرير لمنظمة العمل العربية لعام 2005

[1]-عثمان الحسن محمد نور،ياسر عوض الكريم المبارك ،**مرجع سبق ذكره** ،ص47 .
[2]-محمد غربي ،**"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر نموذجا"**،الشلف ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الأكاديمية للدارسات الاجتماعية و الإنساني ,العدد8 ،2012، ص 55.

أن نسبة البطالة في معظم الدول العربية تعد من أعلى نسب البطالة في العالم، حيث تبلغ في الجزائر ب 23،7 و15 في تونس و 13 في ليبيا ونسبة 12 في المغرب كما يشير تقرير التنمية البشرية للدول العربية لعام 2004 أي عدد المغاربة الذين يعيشون تحت خط الفقر يبلغ 06 ملايين شخص أي يمثلون قرابة 19 من إجمالي السكان[1].

نسبة المهاجرين الدوليين من جملة سكان بلدان المغرب العربي 2000-2013:

	2000		2013		
البلد	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث
الجزائر	0.8	0.9	0.7	0.7	0.8	0.6
ليبيا	10.8	13.4	0.8	12.2	16.1	8.3
موريطانيا	2.3	2.7	1.9	2.3	2.7	1.9
المغرب	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1
تونس	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.3

Source :unitednation,trends in international migrant stock :the 2013 revision. 2014

التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية:"الهجرة الدولية والتنمية"

[1]-على الموقع الالكتروني :

M.alyaoum24.com /223783.html 30/06/2016 10:44

المطلب الثاني:

معبر تركيا المهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا إلى أوروبا الغربية

لقد عرفت تركيا كمحطة عبور "ترانزيت" للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط إلى أوروبا الشرقية إلى بلدان المغرب إذ تستقبل الآلاف من المهاجرين من أفغانستان وإيران، والعراق، وباكستان، ودول أسيوية أخرى الذين يسعون للهجرة إلى أوروبا بحثا عن مناصب العمل في ايطاليا، وألمانيا، فرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وغيرها...

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد المهاجرين غير النظامين القادمون من تركيا قد ازداد خلال الفترة الممتدة من 1997-2001 من (68000 إلى 9600 مهاجرا)، ثم بدا في انخفاض تدريجي نتيجة لضغوط دول الاتحاد الأوروبي على تركيا للسيطرة على الهجرة غير الشرعية. ولقد عرفت تركيا دخول مهاجرين من عدة دول خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2003 وهؤلاء قدموا من العراق بنسبة 64 ، ماليزيا 10، أفغانستان 08، باكستان 07، إيران 05، رومانيا 04، أوكرانيا 04 ،بنغلاديش 03، ومعظمهم دخلوا إلى تركيا بطرق غير شرعية بحثا عن فرص عمل رغم تعرضهم لانتهاكات والضغوط بسبب عدم مشروعية إقامتهم في تركيا. كما أنهم يعملون بطرق سيئة وبأقل الأجور ويتعرضون للاستغلال أحيانا يصل الاستغلال إلى عدم صرف رواتبهم وبالطبع لا تتوفر أي ضمانات اجتماعية أو صحية لهؤلاء المهاجرين[1].كما المهاجرون غير الشرعيين ينقلون من تركيا إلى منطقة الشرق الأوسط للوصول إلى أوروبا الغربية التي تعد في الغالب الوجهة الأساسية لهؤلاء المهاجرين حيث تشير إحصائيات سنة 2000 إلى وجود 20.5 مليون مهاجر أما في العالم ككل

[1]-عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص55 - 56.

فيوجد أكثر من 175 مليون . وحسب إحصائيات المكتب الدولي للعمل فانه يوجد ما بين 10 إلى 15 من المهاجرين غير الشرعيين وعليه فان عددهم يتراوح ما بين 17.5 إلى 25.5 مليون[1].

وبما أن منطقة الشرق الأوسط تشكل همزة وصل بين جنوب و شرق أسيا ،وبين أوروبا وأمريكا ما جعلها منطقة تتميز بمكانة إستراتيجية هامة بالنسبة لجميع القوى الدولية،ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعا وسطا بين قارات العالم الثالث (أسيا ،إفريقيا ،أوروبا) كما تتجمع في المنطقة معظم شبكات المواصلات العالمية .جوية،بحرية ،برية تتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز ،باب المندب ،وجبل طارق فضلا عن قناة السويس التي تعد شريان حيويا للملاحة العالمية .

وبما أنها طريق بحري سهل قصير يصل دول المغرب الصناعة بجنوب أسيا الغنية بالموارد الأولية كلها عوامل ساعدت وحفزت المهاجرين غير الشرعيين على العبور من المنطقة للوصول إلى دول شرق وغرب أوروبا بحثا عن حياة أفضل من الحياة التي يعيشونها في بلدانهم [2]

المطلب الثالث :

معبر مصر من إفريقيا إلى أوروبا

تعد مصر دولة مصدرة للعمالة المهاجرين حيث يقدر عدد المهاجرين المصرين إلى الخارج مابين 3و5 ملايين، ويلاحظ أن هجرة المصرين في بداية القرن العشرين نحو الدول الغربية كانت هجرات "انتقائية " بمعنى أنها كانت تقتصر في معظمها على نوعيات خاصة

[1]- رشيد ساعد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص29 .
[2]-أحمد سليمان سالم الرحاحلة،**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص و التحديات "**(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،جامعة الشرق الأوسط ،كلية الأداب و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2014) ،ص ص29-30

من الأكاديميين، المتخصصين والمهنيين، وحاملين الدرجات العليا وطلاب العلم والباحثين. وحلال منتصف القرن العشرين بدأت تظهر تيارات هجرة العمالة الماهرة للعمل في الصناعة والزراعة، وقطاع الخدمات إلى بعض الدول الأوروبية بحثا عن فرص العمل ،نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع معدلات البطالة في جمهورية مصر العربية، وغلاء تكاليف التأشيرات، وصعوبة الحصول على تصريحات الإقامة في الدول الصناعية خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 كلها أسباب جعلت الراغبون في الهجرة يستخدمون قوارب للسفر خاصة غالى ليبيا ،قبرص،اليونان ومنها إلى دول الاتحاد الأوروبي.

وفي الآونة الأخيرة أصبحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ملاذا للمهاجرين بصورة غير قانونية ،وخاصة للقادمين من الصحراء الإفريقية في طريقهم نحو أوروبا وذلك من خلال مصر، ليبيا، الجزائر، تونس والمغرب.

ويلاحظ أن غالبية هؤلاء من العمال لا يحملون أي مؤهلات علمية ،أو مستندات ووثائق سفر ولعل من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة هي الضغوط التي يتعرضون لها في بلدانهم كذا الفقر، البطالة، الحروب الأهلية والنمو السكاني المتزايد وعدم الاستقرار السياسي كلها عوامل جعلت ما يقرب 100 ألف يعبرون سنويا نحو الدول الأوروبية، وذلك من خلال بعض الدول العربية خاصة من جمهورية مصر[1].

ولقد ذكر رئيس اتحاد المصريين في أوروبا بأن الهجرة غير الشرعية زادت بشكل خطير وقدر عددهم في دول الإتحاد الأوروبي بنحو 400ألف مصري دخلوا 281 دولة ،وقد قدرت وزارة القوى العاملة المصرية في عام 2005 عدد المهاجرين الشرعيين في إيطاليا بحوالي 90 ألف مهاجر في حين يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين بحوالي 460 ألف مهاجر ،والهجرة السرية تتم عن طريق اللجوء إلى سماسرة السوق ومكاتب السفريات غير

[1]-عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص60-61.

القانونية ووسطاء الهجرة و الجماعات الإجرامية المنظمة ،ويتم تهريب المهاجرين أما برًا عن طريق التسلل إلى ليبيا من ثم بحرا في مراكب متهالكة إلى إيطاليا ومالطا أو عن طريق الأردن، حيث يتم تهريبهم إلى قبرص واليونان وتركيا، ورغم كل الصعاب التي يتعرض لها المهاجرون غير الشرعيين في رحلتهم إلى سفر أوروبا إلا انه يقبل العمل في أعمال كانوا يرفضونها في مصر، ويتعرضون طوال الوقت لمطاردة الشرطة وكثيرا مآلهم السجن والترحيل ،وقد قدر« **محمود بدير** » عدد الشباب المصرين الذين يلقى حدفهم في رحلتهم والذين يفشلون ويلقى القبض عليهم ويرحلون إلى مصر أو يسجنون في دولتهم المقصد خلال السنوات من 2003الى 2008 م بحوالي 500 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 20 و30 سنة ،وقدرت وزيرة القوى العاملة المصرية جملة الخسائر التي تتكبدها العائلة ومصر في رحلة الهجرة غير الشرعية بمبلغ يتراوح بين 10ألف و 30ألف جنية للفرد الواحد ،علاوة على الأمور المنفقة للبحث عن المفقودين و التكاليف الباهظة للتعليم وكذا تكاليف عودة جاثمين هؤلاء الشباب إلى مصر .[1]

[1]-محمد فتحي عيد ، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ،الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010،ص ص59-60 .

المبحث الثالث :

انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي.

باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة معقدة تأثر بشكل كبير سواء على الدول المصدرة أو على دول العبور،والدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين فهي قضية تؤرقهم وعلى رأسها دول أوروبا التي تعتبر المقصد الأول للمهجرين غير الشرعيين نظرا لما ينجم على الظاهرة من أثار سلبية في مختلف الجوانب الاقتصادية، التنموية، الاجتماعية والصحية، والسياسية الأمنية .فهي عامل ساعد على تفشي الجريمة بمختلف أنواعها كما أنها سبب في انتشار الأمراض والأوبئة وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة أهم أثار الهجرة غير الشرعية في كافة المجالات سواء الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الأمنية .ما جعلها قضية معقدة تشغل أكثر المجتمع الدولي على المستوى العالمي أو الإقليمي.

المطلب الأول:

أثار الهجرة غير شرعية في المجال الاقتصادي.

تتعدد أخطار الهجرة غير الشرعية نتيجة الآثار السلبية التي تترتب عليها و منها :

- يشكل المهاجرون غير الشرعيين عبئا على الاقتصاد المحلي فضلا من الاستفادة في الخدمات العامة التي وفرتها الدول للمواطنين مما يؤدي إلى تدني مستوياتها نتيجة استهلاك أو حرمان المواطن منها كما أن العمالة الوافدة تظهر نوعا من الاتّكالية والكسل لدى المواطنين.

- التأثير على حجم الإنتاج و الناتج القومي مما يترتب عليه انخفاض حركة التصدير والاستيراد، واحتلال الميزان التجاري وانخفاض الناتج القومي ،ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى المعيشة.
- هدر رأس المال البشري، حيث تتدهور قيمة رأس المال البشري و يقل عمره الإنتاجي نتيجة البطالة الناتجة عن مزاحمة المتسللين للمواطنين في فرص العمل.

-هدر الموارد التي أنفقت على تعليم المواطنين، والتي كان من الممكن الاستفادة منها في مجلات إنتاجية وتنموية أحرى .

-استنزاف احتياطي الدول من النقد الأجنبي في صور تحويلات يحولها المتسللون إلى أهلهم وذويهم في بلدهم الأم .

-انتشار الفساد في بعض الأجهزة الأمنية من حلال تقديم الرشاوى والمحسوبية والوساطة للتغاضي عن المهاجرين غير الشرعيين والإفراج عنهم عند إلقاء القبض عليهم [1].

-تأثير معدلات النمو الاقتصادي، إذ يؤثر المهاجرون غير الشرعيون سلبا على معدل النمو الاقتصادي ،نتيجة انخفاض فرص تكوين رأس المال الوطني اللازم للاستثمار في إنشاء وتطوير المشروعات الاقتصادية[2]

ضف إلى ذلك :

-اضطرابات في ميدان التنمية الاقتصادية أثرت في التحكم في برامج التنمية بالنسبة للموارد الضرورية لتلك المناطق .

[1]-عبد الله سعود السراني ،**العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم** ،الرياض ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2010،ص ص107-109 .

[2]- عبد الله سعود السراني ،المرجع نفسه،ص109 .

-الوجود المكثف لهؤلاء المهاجرين أّدى إلى ارتفاع البطالة في أوساط السكان الأصليين نتيجة تقديم خدمات من قبل هذه الفئة بمقابل زهيد .

-تدهور القيمة النقدية الوطنية وتأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني[1].

-الإخلال باليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدول.

-انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقل بأجور أقل، وشروط عمل قاسية.

-تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشين.

-الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية.

-انتشار المشاريع الوهمية وتزايد جرائم غسل الأموال[3].

كما أن الهجرة غير الشرعية تؤثر على البلد الأصلي والبلد المستقبل على حدى سواء، إذ تقوم العصبات بتنظيم الهجرة وتصديرها بتسهيل عملية الدخول بإعطاء المسافر جوازات سفر مزورة ،ومن بين أثارها أيضا أنها تسبب في الجريمة المنظمة وتهدد الاقتصاد الإقليمي والعالمي عن طريق الدخول الخاص في الدول التي تمر بمراحل تحول اقتصادها إلى اقتصاد السوق بشكل إيجابي.[2]

[1]- العربي زروق ،**ظاهرة الهجرة غير الشرعية :انعكاسات و آليات الموجهة** ،الجزائر ،ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014ص41.
[3]-عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،**مرجع سابق الذكر** ،ص82 .
[2]- ليندة بوعافية ، شهيدة برباش ،**مرجع سبق ذكره** ،ص28.

المطلب الثاني :

آثار الهجرة غير الشرعية في المجال الاجتماعي والثقافي.

تؤثر الهجرة أيضا في الجانب الاجتماعي للأفراد نتيجة تعرضهم للضغوط والصدمات الاجتماعية والثقافية في الخارج ،فتولد لدى المهاجرين أنماط سلوكية جديدة واضطرب في قيمهم واتجاهاتهم ،إذ نجد تضاؤل شعور الأفراد المهاجرين بعدم الانتماء لمجتمعه الأصلي، وما ترتب كذلك من تغير يصيب حياة الأفراد المهاجرين ،كالتغير في أنماط الزواج والأسرة مثل الزواج بالأجنبيات ،مما يؤدي إلى ازدياد نسبة العوانس في البلاد الأصلية وكذا انخفاض معدل المواليد وقلة الانتماء العائلي ،إضافة إلى تأثير امتزاج الثقافات الذي تنتج عنه آثار سلبية نتيجة وجود بعض التناقضات فيها ،لكن يمكن القول أن من الناحية الاجتماعية والثقافية أن الهجرة تساعد على نشر اللغة والثقافة ،فقد انتشرت اللغات والثقافات والتكنولوجيا في العصر السابق من خلال موجات الهجرات كما ساعدت على نقل الديانات إلى مناطق مختلفة من العالم[1].

- كما تنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة لعل أهمها مشكلة الاندماج لدى المهاجرين حيث تواجههم صعوبات التكيف في مجتمعهم الجديد ،ويزداد الأمر صعوبة كون المهاجرين لا يحملون أي سند قانوني لوجودهم في الدولة المستقبلة إذّ يعتبرون كلصوص أو متطرفين نظرا للخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف [2]

[1]- نصيرة طالح ،**اثر ضغوط الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج (دراسة ميدانية للطلبة المقبلين على التخرج .....جامعة مولود معمري تيزي وزو)**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي ،تيزي وزو ،جامعة مولود معمري ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا ،2011)،ص ص ، 157-158.

[2]- العربي زروق ،**مرجع سبق ذكره** ،ص40.

ضيف إلى ذلك :

- ✓ ظهور الأحياء العشوائية ،حيث تتدنى الخدمات الضرورية وتنتشر الآفات الاجتماعية كالسرقة والمخدرات.
- ✓ دخول عادات غريبة على المجتمع وظهور قيم جديدة وثقافات دخيلة مثل التسول والتسكع والبطالة.
- ✓ مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لبناء دولة.
- ✓ ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لد أبناء الدولة المستقبلة للمهاجرين[1].
- ✓ التفكك الأسري والانحراف الخلقي.
- ✓ زيادة نسبة الإعالة في المجتمع.
- ✓ معاناة المهجرين غير الشرعيين من ظاهرة الاغتراب في مجتمع جديد لا يشعرون بالولاء أو الانتماء له مما يترتب عليه شعورهم بالإحباط في ظل غياب المعايير وضعفها واهتزازها، ويقود إلى العزلة النفسية والاجتماعية ،مما قد يقود إلى سلوك طريق الجريمة والانحراف.
- ✓ زيادة الضغط على الخدمات والمرافق في مناطق العمل.
- ✓ المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تظهر نتيجة التباين بين المجتمعات فضلا عن مزاحمة السكان الأصليين في مواردهم، والضغط على المرافق والخدمات.
- ✓ تدهور حلة البيئة بسبب انتشار أفات اجتماعية مثل السرقة، المخدرات، التسول وغيرها.
- ✓ وجود أشخاص لا يحملون وثائق الجنسية.

[1]- عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،**مرجع سبق ذكره** ،ص83 .

✓ مشكلة الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة[1].

كما لا يخفى علينا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأثر أيضا في المجال الصحي وذلك نظرا إلى :

✓ العمالة غير الشرعية التي قد تكون مصدرا لانتشار الأوبئة والأمراض الجنسية المختلفة ،إضافة إلى أن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللاّزمة لمقابلة نفقات العلاج واغلبهم لا يدخلون في مضلة التامين الصحي[2].

المطلب الثالث :

أثار الهجرة غير الشرعية في المجال السياسي الأمني.

يشكل هاجس الأمن المشكلة الأكبر والأخطر حيث تزيد من حدّة معدلات الجريمة وتنوعها وتزايد من خطورتها عند عدم التفريق على هوية مرتكبيها ،إذ تساعد الهجرة غير الشرعية في انتشار الأسلحة والمتفجرات وذخائر لزعزعة أمن الدولة كما تؤدي إلى ظهور الأفكار المتطرفة وغير ذلك من الجرائم كالسرقة ،الترويج بالمخدرات، أو أعمال إرهابية وإجرامية أحرى .[3]وتشير دراسة عام 2004 إلى أن تهريب البشر يعد خطر على الأمن الوطني والسياسي، فقد تم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين، وأدى إلى ظهور خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في الدولة المستقلة.

–الترويج لأفكار منافية للآداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية.[4]

[1] عبد الله سعود السراني،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص 109-110.
[2] -عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،**المرجع نفسه**،ص ص83 .
[3] - فايزة بركان ،**مرجع سبق ذكره** ،ص08.
[4] -عثمان الحسن محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك ،**المرجع نفسه**،ص 81.

-تزايد جريمة الاتجار بالبشر من خلا ل عصابات المافيا التي تشغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع، والقهر العقلي والجسدي.

-تهديد الأمن العام المتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات والمظاهرات والإضرابات المتكررة لتحسين شروط العمل.[1]

بالإضافة إلى:

التواطؤ بين الإرهابيين والمهاجرين، وتتمثل في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعيين حيث أثبتت التحقيقات المختلفة التي أجرتها أجهزة الأمن بأن هناك علاقات مصلحيه بينها تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن واستفادة الإرهابيين من قسط من ربح المهربين.

-كما أثرت الهجرة غير الشرعية وساهمت في ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح والمخدرات وهذا لما تقدره من ربح سريع وتدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة وحسن تصريحات العديد من الإرهابيين التائبين أو المقبوض عليهم، فان مصدر الأسلحة من الخارج يكون خاصة من الحدود الجنوبية وكذا الصحراوية مع ليبيا.[2]

كما يؤدي النمو المتزايد لأعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى تكوين أقليات مقيمة إقامة غير شرعية، مما قد يترتب عليه مستقبلا مطالبة بلدان المنشأ بحقوق الجالية ،وقد تمحي ثقافة هذه الأقليات ثقافة مجتمع الدولة المتسلل إليها:

[1]- حمدي شعبان ،**الهجرة غير الشرعية (الضرورة و الحاجة) الإعلام الأمني ،أكاديمية الشرطة** ،مصر،دون،سنة،نشر، ص08

[2]- رشيد ساعد ،**مرجع سبق ذكره** ،ص89 .

-زيادة الإضطربات السياسية والفتن والنزعات على مراكز السلطة

-جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع احتمال نشأة المساومات السياسية

-وإلى جانب الآثار السياسية التي تنجم عن الهجرة غير الشرعية نذكر الآثار الأمنية التي لاتقل أهمية منها :

-تعد الأخطار الأمنية من أسوء أخطار مشكلة الهجرة غير الشرعية لان نسبة الجريمة تزداد في وجود المهاجرين غير الشرعيين ضمن أقليات التي تسعى في المقام الأول إلى تحصل المال ومن ثم تلجأ إلى سلوكيات إجرامية تتضمن السرقة ترويج المخدرات والممنوعات والتهريب كوسيلة لتحصيل المال بسرعة .

ومن أهم الآثار السلبية للمهاجرين غير الشرعيين في المجالات الأمنية نذكر :

1-ارتكاب السلوك الإجرامي :وهو سلوك غير سوي الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع و يخالف الشعور العام للجماعة ،لذلك تحرمه الدولة لضرورة على المجتمع وتفوض مرتكبه العقوبات.[1]

2-الانضمام للعصابات الإجرامية وتكوينها: إذّ يميل المهاجرين غير الشرعيين إلى الانخراط في جماعات تسعى لمخالفة القانون وقد تجرفهم في الجماعات لارتكاب السلوك الإجرامي أو الاتجار في المخدرات للحصول على المال ،من اجل ذلك قد يركبون أفعالا إجرامية أخرى تتمثل في السرقة والقتل ،لإشباع رغباتهم وطموحاتهم.

[1]-عبد الله سعود السراني ،**مرجع سبق ذكره** ،ص111-112 .

3-تهديد الأمن الوطني والسياسي من خلال إمكانية زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير الشرعيين مما يؤدي إلى ظهور الخلايا الإرهابية التي تحدث نزاعات ومشكلات أمنية في الدولة المستقبلة للمهاجرين .

4-المساعدة على تهريب أسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها ،فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها.

5-تكبد الهجرة غير الشرعية الدول أعباء مادية لملاحقة واحتجاز وتفسير المخالفين.[1]

❖ كما أن الهجرة لها تأثير سلبي من الناحية الأمنية في الدول باعتبارها منظمة أنتجت الجريمة عبر الوطنية من خلال معرفة نوع الجريمة ،أسلوبها ،كيفية ارتكابها ،حيث انتشار وتزايد حجم ما يقوم به المجرم الوظيفي الذي تدفعه الظروف والعوامل الخارجية لارتكاب جريمة بفعل ظروفه الوظيفية، وانتشار جرائم شبكات الانترنت وجرائم النصب الانتمائي بسبب تفاقم الاتجاه لتشجيع الاستثمار والترويج له[2].

[1] عبد الله سعود السراني،**المرجع نفسه** ،ص112-113.
[2] - ليندة بوعافية ، شهيدة برباش ،**مرجع سبق ذكره** ،ص29.

خلاصة واستنتاجات:

-تختلف نظرة الأوروبيين للمهاجرين باختلاف الاتجاهات ، فهناك اتجاه مؤيد للهجرة والمهاجرين نظرا لحاجة الدول لليد العاملة بسبب الشيخوخة التي تعاني منها القارة كما يشجعون تعدد الثقافات،أما الاتجاه المعارض فهو يرى أن المهاجرون خطر على ثقافتهم وأمنهم حيث يعتبرون أن المهاجرون الأفارقة خاصة من شمال إفريقيا هم جماعات إرهابية لكونهم مسلمين.

-إن النظرة الأوروبية للأمن في منطقة حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة وخصوصا مع بروز العديد من التهديدات في المنطقة نظرة متشائمة فدول الاتحاد الأوروبي هي من أكثر الدول عرضة للأخطار النابعة من الجنوب فهي ترى بان أمنها لا يتجزء من أمن جنوب المتوسط.

-تشكل الدول الأوروبية مركز استقطاب رئيسيا للمهجرين غير الشرعيين في العالم ،ويلاحظ أن منافذ الوصول إليها واضحة وجلية على امتداد البحر المتوسط من الدول العربية الإفريقية خاصة نظرا للعلاقات التاريخية والاقتصادية والتجارية التي عرفتها المنطقة في القرن الماضي ،حيث تنتشر بقوة في المغرب ثّم تأخذ بتناقص عبر الجزائر وتونس وليبيا ومصر ،تعود ثّم بالظهور على الحدود التركية لكن بدرجة أقل.

-لقد أصبحت قضايا الهجرة غير الشرعية مصدر قلق الدولة المستقبلة وكذا المصدرة لها، بالنظر لما تسببه من مشاكل فهي تؤثر بشكل واضح في جميع المجالات سواء اجتماعية، اقتصادية، سياسية وأمنية بين الدول.

الفصل الثالث:

آليات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

تمهيد :

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية تمس العديد من الدول خاصة أوروبا، التي تعتبر أكثر الدول استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين في العالم، لذا صنفت الهجرة كإحدى المشاكل العويصة وأصبحت هذه الظاهرة من مظاهر العلاقات الأوروبية مع العالم الخارجي، واعتبرت مسألة" إدارة الهجرة" مسالة أمنية تحتاج عمليات تعاونية وتنسيقية، واتخاذ إجراءات صارمة واستراتيجيات في العديد من المجالات منها السياسي، الأمني، الاقتصادي، وذلك لتخفيف من تداعيات الهجرة من خلال العمل المشترك، وفي هذا الفصل سنحاول توضيح مضمون هذه الآليات التي انتهجها الاتحاد الأوروبي لمكافحة ومعالجة الظاهرة.

المبحث الأول:

الآليات الأمنية

إن مسألة الهجرة غير الشرعية باتت قضية معقدة تقلق الدول الأوروبية، وعليه قام الاتحاد الأوروبي بانتهاج مجموعة من الإجراءات والتدابير الأمنية في مجال مكافحتها والحد منها نظرا للآثار السلبية التي تسببها في مختلف المجالات، والتي تنعكس على الدول المصدرة والدول المستقبلة على حد سواء، وعليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى دراسة أهم الأنظمة الرقابية المادية والإجراءات الرقابية والعقابية وكذلك أهم الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة من أجل التخفيف من تداعيات الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول:

الأنظمة الرقابية المادية

أ-إنشاء وكالة الأوروفورس: Euro-Force

يعود قرار تشكيل القوات الأوروبية الخاصة إلى اجتماع لشبونة في ماي 1995، حيث قررت الدول الأوروبية الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات، والتي تشكلت بالفعل عام 1996، وتتكون من قوة برية تعرف ب« Euro-Force » وأخرى بحرية أيضا تعرف ب « Euro-Mar-Force » وبالتالي فهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا و بحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات وتتكون قيادة الاورو-فورس من قادة القوات البرية و البحرية في كل من فرنسا، ايطاليا، البرتغال، اسبانيا، مهمتها حماية امن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقا لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك (Combined Joint Task (CJTF Force، ليتبنى الاتحاد الأوروبي فيما بعد فكرة قوات التدخل السريع (نوفمبر 2002) حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر آنذاك بما في ذلك بريطانيا التي عارضت تشكيل مثل هذه القوات في بادئ الأمر خشية تعارض أهدافها مع أهداف حلف الشمال الأطلسي، على تشكيل قوات للتدخل السريع في أية أزمات تؤثر في مصالح أوروبا (حماية منابع النفط، حماية الرعايا الأوروبيين في الخارج .....الخ) وبالرغم من قرار تشكيل القوات الأوروبية للتدخل السريع لم يحدد الأهداف التي تسمى لتحقيقها هذه القوات[1]. فان التدخل في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل عام ودول الساحل بشكل خاص بقصد منع أو الحد من الهجرة غير الشرعية والإرهاب وتهديد المخدرات يعد أبرز أهداف القوات الأوروبية

[1]- لدمية فريجة ، **إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية نموذجا"**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2004) ،ص ص 113-114.

للتدخل السريع، على أساس أن هذه المناطق تعتبر مناطق نفوذ تقليدية لأوروبا، وأن أوروبا لا تسمح لقوى أخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية بان تهدد نفوذها ومصالحها، وتتزعم فرنسا ومعها دول جنوب أوروبا الأخرى هذا الاتجاه على اعتبارها دول متوسطية تاريخيا وجغرافيا من ناحية، وعلى أساس أنها مهددة قبل غيرها من دول الاتحاد الأوروبي بعدم الاستقرار والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى[1].

ب-إنشاء وكالة فرونتكس Frontex

لقد أنشا الاتحاد الأوروبي وكالة مختصة منصوص عليها في التنظيم 24 أكتوبر 2004 و هي فرونتكس، والتي يقع مقرها في فصوفيا، دخلت في الخدمة في ماي 2005 بميزانية وصلت إلى 70 مليون أورو في 2008، أدمجت هذه الوكالة مركز برلين للحدود البحرية، و مركز روما للحدود الجوية، و مركز بيري للحدود البحرية، ومركز مدريد لحدود المتوسط الغربي.[2]

"فرونتكس" اسمها الرسمي "**الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي**"، هي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي تختص بمراقبة الحدود الدولية للدول الأعضاء، وهي مسؤولة عن تنسيق أنشطة قوات حرس الحدود الدولية لضمان تامين حدوده[3]، من خلال تشديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ولقد أنشأت هذه الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون الميداني بشأن الحدود الخارجية لدول الإتحاد.

---

[1]- لدمية فريجة،**المرجع نفسه**، ص114 .

[2]-عبد النور خلفي، **الشراكة الاورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الاتحاد من اجل المتوسط (الحصيلة و الأفاق)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011)، ص 150.

[3]فرونتكس: على الموقع:
تاريخ الاطلاع 21-09- 2016 على الساعة 10:00 www.marfa.org.index.php

_تعمل على مساعدة الدول الأعضاء على تدريب حراس الحدود عن طريق معايير مشتركة للتدريب، عقد ندوات وورشات عمل لموظفي السلطات المختصة.

_مساعدة الدول الأعضاء في الظروف التي تستدعي زيادة الدعم التقني والعملي آلي على حراسة الحدود.

–تزويد الدول الأعضاء بالدعم اللازم في تنظيم عمليات العودة المشتركة برعاية الدول الإفريقية.

هذا ورغم السعي الحثيث للوكالة من أجل وقف تدفق مهاجري القوارب غير الشرعيين من إفريقيا إلى الإتحاد الأوروبي، إلا أنها في عام 2008 لاقت نجاحا أقل من طرف الدول الأوروبية في التعاون مع بعضها البعض، إذ ركزت العملية "**نوتيلوس**" التي تولتها هذه الوكالة على تدفق المهاجرين بين شمال إفريقيا وإيطاليا ومالطا، لكنها لم تبعد أحد إلى شمال إفريقيا ويعزي إخفاقها في هذه العملية إلى الاختلاف في الرأي حول المسؤولية عن المهاجرين الذين تم إنقاذهم من البحر، كما أدت عملية "**هيرا**" الخاصة بفرونتكس أثناء عام 2008 إلى ردع وتشتيت نحو 4 ألاف و373 مهاجر غير موثقين إلى غرب أفريقيا كانوا متوجهين إلى جزر الكناري[1].

أما في عام 2009 فقد تأخرت العملية الثانية "**نوتيلوس**" بسبب عدم اتفاق مالطا وإيطاليا على الدولة المسؤولة عن استضافة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر، وللمرة الأولى في تاريخها أسفرت عملية "**لفرونتكس**" في 18 جوان 2009 عن اعتراض وإعادة مهاجرين من وسط البحر المتوسط إلى ليبيا و شاركت طوافة "**بوما**" الألمانية في العملية نوتيلوس الرابعة المنسقة من قبل حرس الحدود الإيطالي في اعتراض قارب يحمل 75

[1]-لدمية فريجة ،**المرجع نفسه**،ص115 .

مهاجرا على مسافة 29 ميلا جنوب لامبادوزا، وتناقلت التقارير أن حرس الحدود الإيطالي سلم المهاجرين إلى قارب دورية ليبي، قام الأخير بنقلهم إلى طرابلس وحسب التقارير سلموا إلى "وحدة عسكرية ليبية".

بعد البرنامج المكثفة للمراقبة المشددة للحدود والمنسقة في سياسة الجوار لمراقبة دخول المهاجرين، قراءة وثائق سفر آلية وإنشاء قوات حرس الحدود، تدريب الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال وضبط المهاجرين والتعاون في مجال الشرطة، فإن الإحصائيات تشير إلى إبعاد فرنسا 19 ألف 841 مهاجر غير شرعي سنة 2005 وإيقاف الجزائر 8000 مهاجر غير شرعي من جنسيات مختلفة (19 بلد) سنة 2007.

كما نجحت إيطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر وتسوية وضعية 517 مهاجر غير شرعي سنة 2006، هذا وتشير الأرقام إلى وصول ما يقارب 70 قارب هجرة غير شرعية إلى إيطاليا قادمة من الدول المغاربية، على رأسها الجزائر بنسبة 40 سنة 2009.[1]

وفي عام 2010 خلص مجلس القضاء والشؤون الداخلية إلى أن "فرونتكس" يحتاج إلى تعديلات في تنظيمه لتعزيز قدراته بما في ذلك زيادة كفاءة تنفيذ التدابير المالية المستهدفة في الأنشطة التشغيلية.

والقدرة على استغلال الأدوات والموارد الموجودة، وتعمل الوكالة على تحسين الدوريات المشتركة في البر والبحر وزيادة الجهود المبذولة لتعزيز آليات قانونية لعودة المهاجرين غير القانونيين، وجمع المعلومات المتعلقة بمجال إدارة الحدود والهجرة غير القانونية وتبادل هذه المعلومات.[2]

[1]- لدمية فريجة ، **المرجع نفسه**،ص115 .

[2] - كوليبه، وعلي كونسورتيوم، **يوروميد الهجرة 2 التشريعات و المؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية**، جامعة ساكس،27 /2011/03، ص 35 .

ج_دور الشرطة الأوروبية:

لقد كانت الأبعاد الدولية للجريمة المنظمة الحديثة خصوصا في مجال تهريب المخدرات هي أحد الأسباب التي دفعت الدول الأوروبية إلى التفكير في إنشاء وكالة أوروبية لتبادل المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالشبكات الإجرامية وطرق نشاطها وأماكن استقرارها.

وتم تكريس هذه الفكرة من خلال منظمة الشرطة الأوروبية Europol في نوفمبر 1991، عمد لها في البداية التنسيق في مجال مكافحة تهريب المخدرات وتبيض عوائدها من الأموال، لكن مجالاتها توسعت إلى الإرهاب والجريمة المنظمة من خلال المعاهدات التي خصصت لها والموقع عليها في 07 نوفمبر 1992، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1998، وبذلك تأخرت البداية الفعلية لممارسة مهامها إلى جويلية عام 1999، لكن الشيء الإيجابي أنها اليوم أصبحت ذات اختصاصات موسعة زيادة على ما ذكرنا إلى الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وأعمال التهريب.[1]

تعمل منظمة الشرطة الأوروبية على تحمل مسؤولية تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الأوروبية في مختلف المجالات التي تهدد الأمن الأوروبي، وفي مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية تتولى المنظمة تنسيق التحريات والتحقيقات التي تتم على مستوى دول الإتحاد الأوروبي ودعم فرق البحث المشترك، إلا أنها ليست لها صلاحيات القيام بالأعمال التنفيذية الميدانية من قبض وتفتيش ومطاردة وغيرها، وتبقى تلك المهام من صلاحيات أجهزة الأمن الوطنية في كل بلد عضو إعمالا لمبدأ السيادة.[2]

[1] خديجة بتقة، **مرجع سبق ذكره** ،ص 85.
[2] شعبان حمدي ، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

د_الكلية الأوروبية للشرطة:

هو جهاز تابع للإتحاد الأوروبي تم تأسيسه في سبتمبر 2005 بموجب القرار (JAI/680/2005) بقع مقرها في **برامشيل (Bramshill)** في المملكة المتحدة، تجمع هذه الوكالة كبار مسئولي أجهزة الشرطة في أوروبا، وتهدف إلى تقديم المساعدات في مجال تكوين الشرطة، وبالتالي فهي تسعى إلى تنمية قدرات أجهزة قمع الجريمة لكي تتمكن من مسايرة مختلف التهديدات والأخطار، مع الإشارة إلى أنها تركز على التهديدات التي تعني كل أعضاء الإتحاد، وبمعنى آخر فإنها تعني أكثر بالأخطار العابرة للحدود التي من بينها تهريب المهاجرين. ولكي تؤدي هذا الدور فإن الكلية تنظم هيئات العمليات في مجالات مختلفة، بالخصوص في المواضيع المهمة بالنسبة للشرطة الأوروبية باختلاف جنسياتها، وحتى إن كانت هذه الكلية لا تتمتع بصلاحيات التدخل الميداني المباشر في مجال تهريب المهاجرين إلا أنها تقدم إسهاما فعالا من خلال شبكة تعليمية إليكترونية تقدم من خلالها ما أمكن من المعلومات لأجهزة مراقبة الحدود.[1]

المطلب الثاني:

الإجراءات الرقابية والعقابية

I. الإجراءات الرقابية:

أ_ تشديد الحراسة على الحدود:

اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات الأمنية لتشديد الحراسة على طول سواحلها، يذكر من بينها المشروع الإسباني الممول من طرف الإتحاد الأوروبي القاضي

[1] خديجة بتقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

ببناء جدار حدودي يصل علوه إلى ستة (6) أمتار، وهو جدار مجهز برادار للمسافات البعيدة وبكاميرات الصور الحرارية، وأجهزة للرؤية في الظلام وبالأشعة تحت الحمراء، في الوقت نفسه قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإلكترونية مجهزة بوسائل الإشعار الليلي والرادارات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف" وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق بالإضافة إلى مشروع إطلاق قمر صناعي أطلق عليه اسم "شبكة فرس البحر" لمراقبة عملية الهجرة غير الشرعية، وهي شبكة سريعة لمراقبة البحر، هذا النظام رائد في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. ومن شأن هذا الإنجاز مساعدة الدوريات العسكرية البحرية خاصة المغربية الإسبانية اللتان تشغلان بشكل مشترك منذ 2003 في إطار التعاون الأمني الأورومتوسطي لمحاربة الشبكات المتخصصة في تهريب البشر.[1] إذ ولأول مرة في التاريخ تتبادل دول المنطقة معلومات فيما بينها عبر إشارات أقمار صناعية لمراقبة قوارب المهاجرين غير الشرعيين و أيضا تهريب المخدرات عبر البحر، ويسمح النظام الجديد بتوزيع المعلومات المستمرة حول تدفق المهاجرين غير الشرعيين، ومواقع واعتراض القوارب المشبوهة بالإضافة إلى تنسيق عمليات الإنقاذ عبر ربط الإتصال بالشرطة في كل بلد.[2]

كما قام الإتحاد الأوروبي بإنشاء "فرق التدخل السريع على الحدود" قصد منع العبور غير المرخص له.[3]

ب_ اتفاقية شنغن:

وقعت في 14 جوان 1989 والمتبوعة بمعاهدة "شنغن" 1990 التي تضم دول الإتحاد الأوروبي الموقعة عليها، وهي تضمن حرية التنقل داخل هذا المجال، وتنتهج سياسات موحدة اتجاه الهجرة القادمة من خارجه، فكان من أبرز نتائجها أنها حدت بقوة من

[1]- نادية لتيم، فتيحة لتيم، **مرجع سبق ذكره**،ص10.
[2]- لدمية فريجة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.
[3]-عبد النور خليفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

منع التأشيرات للدخول لأوروبا. الأمر الذي ترك في أوساط الراغبين في الهجرة إليها شعور بالإحباط وزاد ذلك من تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى قارة أوروبا، كما وضعت قواعد تخص مراقبة الحدود وسياسات الإبعاد.

وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول المشاركة فيما بينها المعلومات الشخصية و الأمنية عبر ما يسمى "**نظام شنغن المعلوماتي**" وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص مرغوب فيه في أي دولة مادامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك.

وقد أفاد هذا النظام "**نظام معلومات شنغن**" الدول الأعضاء في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون للدخول من دول أخرى غير الدولة المقصودة والتي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على التأشيرة إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى الدولة المقصودة. هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة في أوروبا هذا النظام، ومن ثم يتم تبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.[1]

ج_ دور النظام المتكامل للمراقبة الخارجية:

يعتبر النظام المتكامل للمراقبة الخارجية اليوم من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا التي تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهجرين غير النظاميين، تم تطبيق هذا النظام المتكامل في عام 1999 حول مضيق جبل طارق. حيث كان أغلب المهاجرين غير النظاميين في ذلك الوقت يصلون إلى التراب تدريجيا من خلال استخدام التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود و إدارتها بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة

[1]-فايزة ختو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72-73.

وأجهزة استشعار متطورة يمكنها من كشف دقات القلب عن بعد وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء، وطائرات هيلكوبتر وزوارق الحرس.

د_ نظام معلومات التأشيرة: visa information system-vis

يهدف إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء بما يمكن السلطات الوطنية المتخصصة في الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور الإلكتروني حول هذه البيانات، إذ يربط القنصليات في دول خارج الإتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول شنغن[1].

II. الإجراءات العقابية:

أ_ أسلوب الاعتقال:

قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها الى تاريخ ترحيلهم لبلدانهم، وقد سمح القانون الجديد الصادر من البرلمان الأوروبي في عام 2008 باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهرا مع السماح بالحضر لمدة 5 سنوات على الدخول إلى الإتحاد.[2]

وقد انتقدت فترات الاحتجاز لانتقادات المنظمات الحقوقية لاسيما فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين، وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالإتحاد

[1]-خديجة بتقة، **مرجع سبق ذكره** ،ض 89.
[2]-خديجة بتقة، **المرجع نفسه**، ص 90

الأوروبي إلى دول الشمال الإفريقي، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضعه كلاجئ أم لا. إلا أنه في اجتماع أكتوبر 2004 لوزراء الداخلية الأوروبيين بهولندا كان هناك انقسام بخصوص هذا الاقتراح، وفي الأخير تم رفض هذه الفكرة وهذا بعد التصويت.[1]

ب_ أسلوب الترحيل:

قام المجلس الأوروبي بتبني "الاتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة" و هو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي في النصف الثاني من 2008، يفرض هذا الاتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الإتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد في حق المهاجرين غير الشرعيين.

يشمل العامل الأساسي للسياسة الأوروبية في الهجرة على الأبعاد الفعلي للأشخاص المقيمين بصورة غير قانونية على أراضي الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، و بالتالي فإنه يجب إعادة المهاجرين الذين لا يحق لهم أو لم يعد يحق لهم الإقامة القانونية في الإتحاد إلى بلدانهم طوعا أو كرها. وتكمن العقوبات الرئيسية عند الترحيل في إثبات الصفة غير الشرعية للإقامة، وجنسية المهاجر وكذلك الحصول على موافقة البلد الأصلي للمهاجر بتقديم تصريح الدخول.

[1] ـنادية لتيم، فتيحة لتيم، **مرجع سبق ذكره**،ص 10.

وقد دعت المجالس الأوروبية إلى وضع سياسات للإقصاء والترحيل مبني على معايير مشتركة حتى يتسنى للأشخاص المعنية العودة إلى أوطانهم واحترام لحقوق الإنسان وكرامته.[1]

المطلب الثالث:

الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف

إن مشاكل الأمن في المتوسط تم التطرق إليها منذ سنوات التسعينات، وذلك في إطار المؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا والعقد النهائي لهلسنكي (1 أوت 1975) يعترف بالعلاقات الأمنية الموجودة بين الأمن الأوروبي والأمن المتوسطي.

ومن خلال هذا العقد بينت الدول الأوروبية على أنها مقتنعة بأنه لابد من تناول مسألة الأمن الأوروبي في مضمون أكثر إتساعا للأمن في العالم، وعلى أنها مرتبطة من جانب الأمن بمنطقة المتوسط بأكملها، إلى حد أن مسار تحسين الأمن لابد أن لا يكون مقتصرا على أوروبا، بل عليه أن يمتد إلى أجزاء أخرى من العالم و بوجه الخصوص منطقة المتوسط.[2]

وقد تبنت دول الإتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي، من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية ومثال ذلك:

[1]-فايزة بركان، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.
[2]-رقية العاقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 240.

_ الاتفاق المغربي الإسباني:

يشكل المغاربة الجالية الأولى في إسبانيا بأكثر من مئة ألف مهاجر مغربي بصفة قانونية وستين ألف مغربي بصفة مؤقتة، فإسبانيا مازالت تتعامل مع مشكلة الهجرة السرية بالمنطق الأمني المحض، كما تدعو إلى ضرورة تبني مقاربة إستراتيجية محكمة، والأسبان لم يدخروا جهدا في اللعب بورقة الهجرة السرية تجاه الإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل الدفع من الدعم المادي واللوجيستي المقدم لها من مفوضية الإتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير القانونية. وفي 1992 بادرت المملكتان إلى توقيع اتفاق يؤطر التعاون المشترك من أجل مواجهة المشكل، وينسق الجهود للحد من تدفق الوافدين السريين نحو إسبانيا، ولأن الاتفاق ذو طابع أمني فقد وقعه عن الجانب المغربي وزير الداخلية "إدريس البصري"، إذ التزم المغرب بموجب هذه الاتفاقية منع المهاجرين السريين من المرور عبر أرضه نحو أوروبا بطريقة غير شرعية، واستقبال كل المهاجرين السريين الذين دخلوا الأراضي الإسبانية عبر المنافذ المغربية بعد طردهم من إسبانيا.

وفي عام 1995 وقع الطرفان اتفاقا جديدا في موضوع الهجرة السرية حيث أضاف هذا الاتفاق بندا يلتزم فيه المغرب تكثيف دوريات حفر السواحل لرصد تحركات المهاجرين غير الشرعيين، فقد تواصلت اللقاءات بين وزراء داخلية البلدين من أجل تسوية شاملة لمشكلة الهجرة السرية.

وفي 05 حزيران 2000 تم توقيع اتفاق يتم بمقتضاه تبادل الزيارات بين رجال شرطتي البلدين بهدف مكافحة شبكات الهجرة غير الشرعية.

كما قامت إسبانيا بإنشاء مراكز للمراقبة الإليكترونية مجهزة بوسائل إشعار ليلي ورادارات وحساب مسافات، ودعمت هذه المراكز بجهاز "سيف" وهو جهاز مدمج لحراسة المضيق.

وابتداء من سنة 2011 شهد التعاون الثنائي بين الجارين تطورا ملحوظا وصل إلى درجة بناء سور ثالث على طول مدار مدينة مليلية المحتلة سنة 2014 لمنع تسرب المهاجرين إلى إسبانيا وقبول بعض المرحلين منهم رغم اعتراض الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الظروف التي تجري فيها عملية الترحيل في سبتة ومليلية نحو المغرب. الأمر الذي جعل الدولة الإسبانية تثني على التعاون المغربي، إذ اعتبره كاتب الدولة الإسباني في الأمن "**أنطونيو كاماتشو**" نموذجا يحتذى به [1].

_ الاتفاقية المبرمة بين إيطاليا والجزائر:

تم توقيعها في روما 24 فيفري 2000 صدق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، كما قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل لمهاجرين جزائريين عام 2008 ومثلها في 2009.

_ الاتفاقيات الأمنية المبرمة بين ليبيا و إيطاليا:

أبرمت عام 2007، بموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية مقدمة مؤقتا من إيطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع، وتقوم هذه الوحدات

[1]-انس الصنهاجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بثلاث وحدات بحرية، في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.[1]

والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية للمقرر للقيام بدوريات مشتركة، ولا تعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بين البلدين، وإنما أبرمت أيضا في فترة سابقة عنها، وبالضبط عام 2003 كمذكرة تفاهم بين الحكومة الإيطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك.

وعلى المنوال ذاته أبرمت **اتفاقية بين إيطاليا وتونس** تقتضي أيضا تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنويا لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالظاهرة بين البلدين، و الإجراء مس كذلك بقية الدول المتوسطية الشريكة في سياسة الجوار الأوروبي إذ أن تنظيم هذه الدوريات يندرج ضمن مشروعات يوروميد الشرطة، ويهدف هذا الأخير من خلال تنظيم دورات إعلامية للمتخصصين المعنيين بمسائل التعاون بين أجهزة الشرطة في بلدان الإتحاد الأوروبي والبلدات المتوسطية الشريكة من أجل مكافحة أشكال الجريمة المنظمة على رأسها التهريب البشري.

وعموما يمكن إعطاء ملاحظتين بخصوص هذه الاتفاقيات الأمنية:

- ❖ إن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول الواقعة على ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، فلم تأخذ طابع موسع شامل لجميع دول الإتحاد الأوروبي، مثلا مالطا انتقدت بشدة تحملها لعبئ مع الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير

[1]-أحمد فريجة ، لدمية فريجة ، **"الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية"**، مجلة الفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني عشر،دون سنة نشر ،ص ص 195-196 .

الشرعية، فهي ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر و لاسيما السفن التي تحمل المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إنقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرفئها.

- ❖ الدعم اللوجيستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدودة، بتقديم وسائل ومعدات وإمكانيات مادية معتبرة كعدد من الطائرات المروحية، أو أجهزة الرادارات الساحلية والزوارق السريعة ومناظير الرؤية الليلة والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية.[1]

[1]- أحمد فريجة ، لدمية فريجة ، **المرجع نفسه**، ص 196.

المبحث الثاني:

الآليات السياسية

انتهج الاتحاد الأوروبي مجموعة من الآليات والإجراءات منها السياسية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، ومن خلال هذا المبحث سنقوم باستعراض أهم الإجراءات منها حوار 5+5 حيث عقد مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات بين الضفتين للحد من الظاهرة بالإضافة إلى بيان الرباط 2006 وميثاق الهجرة واللجوء.

المطلب الأول:

منتدى 5+5.

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع (5+5) في سنة 1983 حيث أعلن الرئيس الفرنسي "**فرانسوا متران**" من مراكش عن عقد المؤتمر حول غرب البحر المتوسط يضم كل من :اسبانيا، ايطاليا،فرنسا،البرتغال،الجزائر،المغرب،تونس[1] .

وظهرت معالم الحوار 5+5 خلال الدورة الوزارية الأولى التي انعقدت بروما في أكتوبر 1990، شاركت فيه كل من الدول سالفة الذكر ، وذلك على مستوى مديري وزارات الخارجية، فقد انعقدت الندوة الوزارية لهذا الحوار في أكتوبر 1991 بالجزائر، وكان من المفروض عقد سنة 1992 إلا أنه تعطل بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا، تجسد هذا الحوار مدة عشرية كاملة من 1991-2001 لينطلق من جديد خلال اجتماع وزارة خارجية الدول العشرة 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية.

[1]- مصطفى بخوش، **مرجع سبق ذكره** ،ص90 .

ثم عقدت قمة منتدى 5+5 في **تونس** 2003، كان الهدف منها هو إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية، كذا محاولة الاتفاق على عمل جماعي تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرون غير الشرعيين، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة العبور، ويقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين معاقبة الأشخاص الذين هاجروا بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عشرون عاما وبغرامات مالية[1].

حاولت الدول الأوروبية إحتواء ومحاصرة التهديدات والمخاطر القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط، وذلك بإقامة الحوار والتعاون يضم الخمس دول الواقعة شمال المتوسط (فرنسا–إيطالي–إسبانيا–البرتغال–مالطا)، ودول المغرب العربي (الجزائر–تونس–المغرب–ليبيا–موريتانيا) ومن خلال هذه المبادرة فإن هذه الدول تسعى إلى إقامة حوار حقيقي يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الأهمية المشتركة كالهجرة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات...

عقدت أول قمة لمنتدى 5+5 في تونس عام 2003 دعت فيه الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال التعاون الحقيقي، كما طالبت باحترام تنقل الأشخاص بين ضفتي المتوسط، كما شكل الاتحاد بعد تعثر مسار برشلونة في تحقيق تقدم في عملية السلام تكريس التعاون في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة[2].

---

[1]- آسيا بن بوعزيز ، **مرجع سبق ذكره**.

[2]- جمال ساسي ، **مداخلة مقدمة بعنوان: مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمن في المتوسط ،واقع وآفاق ،جامعة جيجل ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2008، ص ص 09-10.

والحوار 5+5 هو من أولى أهمية كبيرة لمشاكل الهجرة غير القانونية من خلال اجتماعاته المختلفة لوزراء خارجية الدول المعنية حول الهجرة منها:

- **اجتماع تونس في 2002/10/17**، اجتماع الرباط بالمغرب في 22 و2003/10/23، وآخر بالجزائر في 2014/12/15، كما جاء نفس الاهتمام بالقضية في المشروع الأوروبي الذي أطلق عليه اسم مشروع السياسة الجوار، فهذه اللقاءات سمحت بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة والهجرة الغير القانونية عامة وكيفية بناء حوار وتعاون فعالين في مجال تنظيم حركة الأشخاص بين الأطراف[1].

أبدت الدول استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين السريين حيث اتخذت آلية **5+5** في اجتماعه بتونس 2002 بعض التدابير الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية التي تلخصت كما يلي:

- تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات التقنية بين البلدان الأصلية ودول العبور وبلدان الاستقبال من أجل منع ومكافحة الهجرة غير المشروعة.
- تدعيم إضفاء فاعلية أكبر على التعاون ومن أجل مكافحة ومقاومة الهجرة غير الشرعية بين بلدان العبور والمستقبلة والمرسلة من خلال اعتماد وتطبيق مقاربة متوازنة ومتنافسة في هذا المجال.
- تطوير اتفاقيات إعادة القبول على أساس شروط يتم ضبطها بصفة مشتركة.
- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وتطبيقها بصفة فعلية وخاصة البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[1]- عبد المالك، صايش **مرجع سابق**، ص ص 09-10.

- تطوير تعاون أكثر فاعلية بين السلطات السياسية والإدارية والقضائية والأمنية[1]

مؤتمر طرابلس (2006/11/23):

عقد هذا المؤتمر يومي 22 و23 نوفمبر 2006 بالعاصمة الليبية طرابلس جمع بين دول أوروبية ودول إفريقية، تطرق هذا المؤتمر إلى مختلف جوانب الهجرة وأهم ما تميز به هذا المؤتمر هو الربط بين قضيتي الهجرة والتنمية كما أشار هذا المؤتمر إلى:

- الأسباب الجوهرية للهجرة من إفريقيا إلى أوروبا والتي تتمثل أساسا في الفقر والتخلف الذي تعاني منه أغلب الدول الإفريقية، وكذلك الخلل بين النمو الاقتصادي والديمغرافي.
- أقر هذا المؤتمر بالحاجة إلى العمل الجماعي لإدارة شؤون الهجرة على اعتبار أن كلّ من دول الاتحاد الأوروبي وكلّ الدول الإفريقية طرق مباشر في هذا الموضوع، فهذه الدول جميعا دور مصدرة للهجرة أو دول عبور لها أو دول مقصد للمهاجرين، وبالتالي فلا مجال للتنصل من التعاطي مع هذه المشكلة كما تمت الإشارة إلى إستراتيجية "**الهجرة المنتقاة**" وما تشكله من تهديد.
- طرح المؤتمر جملة من الضوابط للتعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان خاصة حقوق المهاجرين وحماية اللاجئين وإمكانية منحهم حق اللجوء من خلال النظر إلى مسألة الهجرة كشأن إنساني وليس كهاجس أمني وتفعيلا لهذا المؤتمر تم عقد القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة في طرابلس الليبية يومي 29 نوفمبر 2010 بمشاركة معظم الدول الإفريقية والأوروبية تعتبر نقلة جديدة لتعزيز التعاون بين الجانبين للتصدي معا للتحديات الجديدة على المستوى العالمي بما فيها الهجرة غير الشرعية التي مثلت أهم موضوعات القمة وحظيت باهتمام

[1]- سحر مصطفى حافظ، **الهجرة غير الشرعية، المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية**، ص ص 78-79.

أوروبي، سعت القمة لوضع برامج حلول تنموية تساهم في الحد من هذه الظاهرة، مما يؤدي إلى استقرار المهاجرين في أوطانهم الأصلية بدلا من الهجرة والمغامرة في البحر، صدر عن هذه القمة وثيقتان هما إعلان طرابلس وخطة العمل الثانية تغطي الفترة الممتدة من 2011-2013[1].

- ***قمة باريس التأسيسية:**
- أعلن الرئيس الفرنسي **ساركوزي** في 13 جويلية2008 بالعاصمة باريس، وقد حضر القمة التأسيسية الأعضاء 27 في الاتحاد الأوروبي و11 من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، المغرب، موريتانيا) ثم انضمت في سنة 2007، سوريا، تونس، تركيا، فلسطين، بالإضافة إلى ليبيا) إلى جانب دول البلقان (اليابان، كرواتيا، البوسنة والهيرسك، ومونتنيغرو، وموناكو) وقد جاء المشروع على أنقاض ما بقي من مشروع (مسار برشلونة) الذي انطلق سنة 1995 في إطار ما يسمى بمشروع سياسة الجوار.

***إعلان باريس:**

توجت أعمال قمة مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط بإعلان باريس الذي جاء في ديباجته أن الغرض من إنشاء هذا الاتحاد هو بناء السلام والإزهار يعم كل المنطقة وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كثافة شعوبها، والغاية من الاتحاد هو إقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الإقليمي، فهو يعتبر أن الاتحاد يمكن أن يساعد على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقة المتوسطية (كالأمن الغذائي، تدهور البيئة، التصحر، الهجرة، الإرهاب وتعزيز الحوار بين الثقافات) كما يشير إلى أهمية مشاركة

[1]- سهام يحياوي، **المرجع سبق ذكره** ، ص 169.

المجتمع المدني والهيئات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص والتعاون والعمل المشترك وتقرير المشاريع وتنفيذها[1]

نقد المبادرة 5+5

ومن ما سبق نستنتج أن هذا الحوار رغم محاولاته العديدة لجعله عمليا لتجسيد أهداف ميدانية إلا انه لم ينجح لاعتبارات عدة أهمها الرفض الفرنسي والمعارضة الأمريكية وبريطانيا وإشكالية السلام في الشرق الأوسط.

ضف إلى أنها مبادرة تعمل في إطار غياب لمؤسسات الشراكة فهي على شكل شراكة ثنائية اتحاد أوروبي +1وليس إتحاد أوروبي +الدول المتوسط الشريكة، وفي هذا ضعف للقدرة التعاونية للدول الجنوب المتوسط وما يقدم في إطار الشراكة الاقتصادية لا يعد كافيا لنقل دول الجنوب من واقعها الاقتصادي إلى الرفاه مشترك وهذا نظرا لما تجاريه دول جنوب المتوسط من متاعب وتخلف اقتصادي، كما أن التمويلات المقترحة ل12 دولة جنوب المتوسط لتأهل بعض البنيات التحتية غير كافية بالمرة وتقدر الاستثمارات العالمية الموجهة للمنطقة حيث تقدم 50% لأسيا و30 %لأمريكا[2] .

يتبين لنا من خلال دراستنا لمشروع (5+5) انه لم يحقق الأهداف التي سطرت له، وذلك لعدة أسباب آلت إلى تجميده لمدة عشر سنوات ومنها الأسباب الداخلية لدول الجنوب. فمثلا العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر وحادثة" **لوكربي**" التي أدت إلى انقسام دول المغرب العربي نتيجة لعدم مساندة هذه الدول للقضية الليبية.

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي ،**الاتحاد من اجل المتوسط: الأبعاد و الآفاق** ، دون بلد نشر، ديوان المطبوعة الجامعية،2009 ص ص 45-49 .
[2]- اليامين بن سعدون ،**مرجع سبق ذكره** ،ص ص 104- 109.

إضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي كانت ولا تزال محور جدل بين دول المغرب العربي، فهذه العوامل أدت إلى إفشال هذا المشروع و هذا ما مهد إلى ظهور مبادرات أخرى.

المطلب الثاني :

بيان الرباط (2006)

في 13 جويلية 2006 طلبت من 60 دولة إفريقية وأوروبية مساعدة المفوضية العليا للاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا وهذه القضية تسبب القلق للمفوضية، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون من المهاجرين، وقد أصدر بيان صادق عليه 57 وزيرا (30 من دول أوروبية و27 من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية الرباط اتفق فيه على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين ،وتوفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية للدول المشاركة.

تهدف الخطة المعتمدة في هذا البيان إلى مواجهة الهجرة غير الشرعية وذلك بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة التي تعمل في مسار الهجرة غير الشرعية[1].

كما أقر بيان الرباط بحاجة إلى توفير الحماية الدولية تماشيا مع الالتزامات الدولية مع الدول الأعضاء المشاركة، ودعى البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية الأوروبية للمساعدة في تطبيق التوصيات المتفق عليها وأعلنت السويد أنها ستوفر التمويل اللازم لخطة اللاجئين والمهاجرين ،وتطالب بتعاون الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص

[1]- سهام يحياوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 169.

وشبكات الجريمة التي تعمل في مسارات الهجرة غير الشرعية ،وسيلقى الموقعون على بيان الرباط بعد أربع سنوات لمراجعة التقدم المحرز في اللحظة

هذا وقد سرح" فرانكو فراتيني" مفوض الإتحاد الأوروبي لشؤون العدالة :أن على المؤتمر محاولة الاتفاق على خطة عمل جماعية تضم أيضا الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجر أو يعبرونها إلى أوروبا، إذ يعد التعاون مع مثل هذه الدول أمر لاغني عنه بأية خطة عمل إعادت المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية ،كما أكد ضرورة تحسين أحوال هؤلاء المهاجرين و توفير قروض صغيرة لهم[1].

وبناءا على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط مجموعة (5+5) المنعقدة بالجزائر يومي 2013/09/08. وطبقا لإستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب و ما تضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة 2006/09/08 والتزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي خاصة المادتين 15/14 وتأكيدا على أن اتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج وأداة للحوار مع الشركاء الإقليمين والدوليين .وبدعوة من حكومة المملكة المغربية عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ 2013/04/21 بالرباط بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

واستعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية وأكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة

[1]-عزت حمد الشيشيني ،**المعاهدات و الصكوك و المواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية** ،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،طبعة2010،1، ص ص 151-152.

للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية وتبيض الأموال وما بينها من روابط وثيقة تشكل جميعها تهديدا خطيرا على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور واتفقوا على مايلي :

- في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة
- في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية
- في مجال متابعة و تنفيذ التوصيات و القرارات المتخذة
- أما ما يتعلق في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية :

شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وتنموي على الصعدين الإقليمي والدولي.

ومن أجل الحد من التدفقات غير الشرعية دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية و متوازنة و متضامنة تم التأكيد على :

- تكثيف الجهود في إطار المسؤولية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول إتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة
- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل الإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم بشأنها العمل على بلورة العمل إستراتيجية

مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بتعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال[1] .

المطلب الثالث:

ميثاق الهجرة واللجوء.

يعتبر الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء "**التزاما سياسيا**" للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء من أجل بناء سياسة أمنية مشتركة حول الهجرة واللجوء وكترجمة لتشكيل قناعة أوروبية مفادها أن الهجرة أصبحت جزءا مكونا للعلاقات الدولية عامة ولعلاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية خاصة، مع مراعاة ما تمثله الظاهرة من تحد وما تمنحه من فرص حيث "يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة وفعالة ومنسجمة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة والفرص الإيجابية التي تصاحبها.

هذا وكانت الدول الأوروبية قد تبنت بالإجماع مشروع ميثاق الهجرة التي تقدمت به فرنسا في 07-07-2008 وحظي بإجماع وزراء الاتحاد المكلفين بالهجرة 25-09-2008 وتمت المصادقة عليه من طرف رؤساء حكومات الدول الأطراف في دورة المجلس الأوروبي في 15-16. أكتوبر من نفس السنة، ويحدد الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء للمبادئ التوجيهية من خلال قوانين غير ملزمة للتحكم في الهجرة القانونية ومحاربة الهجرة غير الشرعية[2].

[1]-اجتماع وزراء داخلية دول إتحاد المغرب العربي بيان الرباط على الموقع الإليكتروني www.interieur .gov.dz /index . على 08:30 2016 /09/28

[2]- عزت حمد الشيشيني،**مرجع سبق ذكره** ، ص152.

اعتمد المجلس الأوروبي في 15-10-2008 للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء وذلك بعد اقتراح من طرف الرئيس الفرنسي "ساركوزي نيكولا" والذي ينص على مجموعة من الالتزامات:

تنظيم الهجرة القانونية مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات والقدرات التي تحددها كل دولة من الدول الأوروبية.

مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تعتبر كل دولة مسؤولة عن مراقبة حدودها البرية والجوية[1].

ويؤكد ميثاق 2008 المتعلق بالهجرة واللجوء عزم الدول الأعضاء على مكافحة الهجرة غير الشرعية، ودعم التعاون لمواجهة العصابات الإجرامية لتهريب البشر والمتاجرة بهم وكذلك لتنظيم عملية إقصاء المهاجرين غير القانونيين، ويدعو الميثاق إلى تنظيم رحلات جوية لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم تحت رعاية "فرونتيكس" والتقدم في التوقيع للمتسللين وتكثيف مكافحة المتاجرة بالبشر، وتهريبهم وذلك استنادًا لمبادرة العودة التي تبناها البرلمان الأوروبي في عام 2008[2].

ولقد أخذت الهجرة غير الشرعية أبعادا خطيرة بعد ظهور شبكات تنظيمية للجريمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، ما يتطلب تكثيف الجهود بين الدول المرسلة والعابرة وبين المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية من أجل إيجاد الحلول الملائمة لهذه الظاهرة، وإن المعالجة الأمنية تستوجب تدخل المجتمع الدولي وتنصيب قوانين فعالة من معاهدات وبروتوكولات هامة للتصدي على هذه الظاهرة،ومن بتاريخ 15-11-2000، وتشير أحكام البروتوكول في المادة 02 لأغراض هذا البروتوكول بينها بروتوكول مكافحة تهريب

[1]- عزيز نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص109.
[2]- فايزة بركان، **مرجع سبق ذكره**، ص95.

المهاجرين عن طريق البر الجو البحر حيث اعتمد هذا البروتوكول على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والعشرون بتاريخ 15-11-2000، وتشير أحكام البروتوكول في المادة 02 لعدة أغراض وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين، وكذا تعزيز التعاون بين دول الأطراف مع حماية حقوق المهاجرين المهربين ، ويطبق هذا البروتوكول باستثناء ما نص عليه خلافا لذلك على منح الأفعال المحرمة وفقا للمادة 04 والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها وغالبا ما تكون تلك الجرائم ذات الطابع غير وطني وتكون مكونة فيها جماعة إجرامية منظمة وكذلك على حماية حقوق الأشخاص الذين يكونون هدفا لتلك الجرائم.

كما أشارت المادة 07 من البروتوكول إلى أنه «**يجب أن تعتمد كل دولة طرف مت قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدًا، ومن أجل الحصول بصرة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى**»، أما المادة 17 أكد البروتوكول ضرورة إعادة المهاجرين المهددين والتي تنص على: «**توافق كل دولة طرف على أن تسير وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول إعادة الشخص الذي يكون هدفا للسلوك المبين في المادة (07) من هذا البروتوكول والتي هي من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته**».

وكتحليل لبنود البروتوكول نجد أن أول ما حرص عليه على إقراره في ديباجته هو دراسة جريمة تهريب المهاجرين بطبيعتها، إذ لا تتم داخل الوطن الواحد، وإنما تتم من دولة إلى أخرى، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها أن تكافحها مما يتطلب جهدا لمواجهة هذه الجريمة وهذا يشترط التعاون بين ثلاثة دول لها مراكز قانونية مختلفة نص عليها البروتوكول: مركز دولة المنشأ ومركز دولة العبر ومركز دولة القصد.

- فدولة المنشأ هي الدولة التي يتم خروج المهاجرين تمهيدا لنقلهم إلى دولة أخرى.
- ودولة العبور هي الدولة التي يعبر المغرب أراضيها بالضحايا وصولا إلى دولة ثالثة.
- أما دولة المقصد أو المهجر، فهي الحلقة الأخيرة في رحلة التهريب التي يتم فيها تسلل هؤلاء المهاجرين داخل دولة المهجر[1].

ما يتطلب التعاون بين هذه الدول لمكافحة تهريب المهاجرين والقبض على مرتكبيها ومعاقبتهم وفقا للقوانين الوطنية، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى ذلك تكون أغراض البروتوكول تنص صراحة على أهداف يسعى لتحقيقها وهذه الأهداف تتمثل في:

- منع ومكافحة تهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهربين ومساعدتهم باحترام كامل حقوقهم الإنسانية.
- تعزيز التعاون بين دول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف[2].

[1]-عبد النور خليفي ،**مرجع سبق ذكره** ، ص152 .
[2]- شهيدة برباش ،ليندة بوعافية ،**مرجع سبق ذكره** ،ص10 .

المبحث الثالث:

الآليات الاقتصادية.

ركزت برامج العمل الأوروبي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر الأبيض المتوسط خاصة دول شمال إفريقيا أهمها: اتفاقيات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في الحالات الاجتماعية والثقافية والشؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أنّ البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاستقرار المجتمعات مثل: تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية، وخلق فرص العمل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة ونفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوروبي من خلال عملها على إيجاد حوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية، والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة.

ومن ثم جاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في 2007 الذي أعلن عنه الرئيس الفرنسي "**ساركوزي**" في مدينة طنجة المغربية، لبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورومتوسطي وسياسة الجوار، والذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار وإقامة شراكة قائمة على المساواة لتكون محركا لتعاون المتوسطي دون اندماج كلي.

المطلب الأول:

إعلان برشلونة سنة 1995.

يعتبر هذا الإعلان الإطار المسجد لفكرة "الشراكة الأورومتوسطية" التي ترجع لسنة 1994 عندما طلب المجلس الأوروبي من المفوضية الأوروبية إعداد بيان استراتيجي فيما يخص تعزيز السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وإقامة شراكة أورومتوسطية لتحقيق سلام واستقرار للاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر دول الجنوب عامل مهم يولد الاستقرار والأمن في المنطقة[1].

صدر إعلان برشلونة للمشاركة الأوروبية المتوسطية في 27 و28 نوفمبر 1995، بمشاركة 25 دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي النمسا، بلجيكا، بلغاريا، جمهورية التشيك، قبرص، الدنمارك، أستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغازيا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا،إسبانيا، السويد، بريطانيا، البلدان الواقعة في شرق وجنوب المتوسط: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب ، سوريا، تونس، تركيا. والسلطة الوطنية الفلسطينية، إسرائيل وليبيا عضو بصفة مراقب. حيث يستهدف خلف منطقة متوسطية منتعشة اقتصاديا من خلال تنمية اقتصادية، اجتماعية متواصلة ومتوازنة، وإقامة شراكة اقتصادية ومالية عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر في 2010، وتكثيف التعاون الاقتصادي، بزيارة المساعدات المالية[2].

تبني مشروع الشراكة الأورومتوسطية مفهوم الشراكة لضمان الاستقرار الإقليمي، الرفاه المشترك وتحسين الأمن المتبادل، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد في 27-28 نوفمبر 1995

[1]- رتيبة برد ، **مرجع سلق ذكره**، ص106.

[2]- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية والإقليمية والدولية :دراسة حالة الجزائر واتفاقيات الشراكة المتوسطية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، 2013) ،ص ص 159.

الخطوة الأولى له، ضم 27 دولة مشاركة 15 دولة أوروبية و12 دولة متوسطية غير أوروبية، وقد كان إطار متعدد الأطراف مبني على روح الشراكة والقيم وخصوصيات كل دولة من الدول المشاركة فو يهدف إلى إدراج الإقليم المتوسطي في إطار علاقات سياسية، اقتصادية وثقافية تساهم في تحسين ظروف بناء السلم والتنمية في الضفة الجنوبية.

ويركز على المسائل التالية:

- التأكيد على الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط ورغبة دولة في إعطاء علاقاتهم المستقبلية أبعادا جديدة ترتكز على التعاون الشامل اعتمادا على علاقات الجوار التاريخية.
- إدراك الأطراف المشاركة أن هناك تحديات مشتركة تتطلب حلا شاملا على جانبي البحر الأبيض المتوسط.
- يعتبر الإطار التعاوني المتعدد الأطراف مكملا لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها.
- التأكيد على خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بين تلك الدول مرتكزة على روح الشراكة مع احترام قيم كل المشاركين.
- لا تهدف هذه المبادرة الأورومتوسطية إلى أن تحل محل المبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والاستقرار في المنطقة ولكن سوف تساهم في تدعيمها[1].

ولقد طرح الاتحاد الأوروبي ابتداء من 1995 نوعا جديدا من العلاقات مع البلدان المتوسط تتمثل فيما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، تندرج هذه الشراكة ضمن نظرة جديدة

[1]- منيرة بلعيد، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المنظم من طرف قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية حول: الجزائر والأمن ي المتوسط، واقع وآفاق، قسنطينة، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008 ،ص09.

للاتحاد الأوروبي في إطار الاستجابة للتحديات الجديدة المعقدة في تلك المرحلة، ومن أهم هذه التحديات:

- التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط بما فيها دول شمال إفريقيا وتحديدا دول المغرب العربي.
- من أجل التصدي لهذه التهديدات والمخاطر وكذا تعميق العلاقات والروابط الثنائية والجماعية لدول المنطقة في مختلف المجالات مع التأكيد على الجانب الاجتماعي والثقافي والذي عرف اهتماما كبيرا في هذا المؤتمر لم يشهده من قبل، رغم أن هذا المؤتمر يعتبر امتدادا لمؤتمرات سابقة.

ويؤكد المشاركون من خلال مسار برشلونة على مجموعة من المبادئ المتمثلة في:

- الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان ويعتبر هذان المقتضيان ضروريان لتقريب بين الشعوب.
- ضرورة تحقيق تنمية بشرية مستدامة ذلك من خلال التعميق في ميادين التعليم وتأهيل الشباب وكذا تسهيل التبادلات الإنسانية بين ضفتي المتوسط.
- الاعتراف بدور المجتمع المدني الذي من شأنه التقريب بين الشعوب وتسهيل المبادلات بين فواعل التنمية[1].

وقد توج هذا المؤتمر في نهاية أشغاله بالمصادقة على بيان ختامي وبرنامج عمل يتضمن ثلاثة محاور، المحور السياسي الأمني، المحور الاقتصادي المالي، والمحور الاجتماعي والثقافي[2].

[1]- فيصل سمارة ، **البعد الإنساني في الشراكة الورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)**،(مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص ص 44-45.

[2]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص208.

حيث اعتمد المسار على ثلاث سلات:

I-السلة السياسية والأمنية: جاء مضمون هذه السلة فيما يلي:

- احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، حيث حرص كل مشارك على الالتزام بتنمية دولة القانون والديمقراطية في نظامه السياسي، والالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعددية والتسامح بين الجماعات المختلفة واحترام مبدأ السيادة والحقوق المرتبة عليه.
- ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الانتشار النووي، الكيماري والبيولوجي عن طريق الانظمام واحترام المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الانتشار وتجديد الترسينات العسكرية ونزع السلاح.
- أما المحطة الثانية كان باجتماع وزاري في مالطا في 15-16 أفريل 1997 وقد توصل الاجتماع إلى تدعيم إجراءات بناء الثقة بين كل الشركاء ومواصلة الحوار السياسي الذي قد يتوج بإجماع حول صياغة نص يتعلق بميثاق من أجل السلم والاستقرار في الجهة المتوسطية وتقوية التعاون بين الضفتين خاصة في إطار الهجرة حيث اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والدول الضفة الجنوبية على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي والتعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية[1].

وأكد أيضا إعلان برشلونة على ضرورة عدم التمييز في التعامل بين الأفراد والجماعات سواء من حيث الانتماء، اللغة، الجنس، الدين كما أكد على أهمية دور ومساهمة المرأة في التنمية وعلى ضرورة دعم جهودها الفعالة في التطور الاقتصادي والاجتماعي،

[1] - منيرة بلعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 10-11.

ونجد أن إعلان برشلونة عبر عن اهتمام كبير بخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان، وشجع الجهود المبذولة والهادفة لدعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية حكم القانون وتشجيع جهود المجتمع المدني.

II-السلة الاقتصادية المالية:

يهدف إلى تحسين ظروف الحياة في الضفة الجنوبية وتشجيع وترقية التعاون والتكامل الجهوي بإنشاء منطقة ازدهار مشتركة من خلال تشجيع تحرير اقتصاد السوق الحرة، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي.

إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تكتمل بحلول 2010. ولتحقيق هذه الأهداف نجد أن المساعدات المالية الأوروبية أصبحت تتجاوز ما كان عليه الأمر في السابق كتمويل المشروعات وتقديم قروض الإصلاح الزراعي والهيكلي، وتعزيز إصلاح الاقتصاد الكلي وتحقيق إصلاح واسع.

- انتهاج سياسات تجارة أوسع وأكثر انفتاحا.
- تشجيع النمو المتوازن والمتواصل يهدف تقليل من فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الضفة الجنوبية.
- إلغاء الحواجز على السلع والتعريفة الجمركية على واردات السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي.
- تقديم دعم مالي على أساس علاقات مالية خماسية حددت بـ 6.4 مليار ايكو أوروبية[1].

[1]- رتيبة برد، **مرجع سبق ذكره** ، ص114-116.

III-السلة الاجتماعية الإنسانية والثقافية:

اعتبرت الشراكة في الميدان الاجتماعي، الثقافي والإنساني أساسية، فالتقاليد الثقافية والحضارة في كلتا جهتي المتوسط، الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية هي بمثابة عامل أساسي في تقارب الشعوب وذلك اعتمادا على:

- دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.
- تنمية الموارد البشرية في ميادين للتربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.
- تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني مع التأكد على دور هذا الأخير في دعم التعاون غير المركزي بين الضفتين.
- إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية واتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب وكافة الآفات الأخرى، كالمخدرات، الجريمة الدولية ومظاهر العنصرية[1].
- كما يركز الاقتراح الأصلي للاتحاد الأوروبي على قيام تعاون من أجل مكافحة الظواهر العابرة للحدود ومن بينها ظاهرة الهجرة السرية[2].
- إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط أمرًا ضروريًا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي كاحترام الأديان. والعادات وتقاليد شعوب المنطقة، كما لم يغفل مؤتمر برشلونة في التطرق إلى القطاع الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد، التعصب والتمييز العنصري والطائفي[3].

---

[1]- منيرة بلعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص12.
[2]- رتيبة برد ، **المرجع نفسه**، ص116.
[3]- محمد لحسن علاوي ، اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة اقتصادية حقيقية... أم شراكة واردات. **"مجلة الوحدات للبحوث والدراسات"**، العدد 16، (2012)، ص143.

- ولقد تطرق إعلان برشلونة لقضية الهجرة من خلال المحور المتعلق بالشراكة الاجتماعية والثقافية لتنص على التزام الشركاء الأورو متوسطين بالعمل من أجل تطوير الموارد البشرية والتفاهم بين الثقافات والمبادلات بين المجتمعات المدنية وعلى الدور الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم، بحيث اعترف الإعلان بدور الهجرة في علاقات التعاون بين الدول الأطراف، مع الدعوى إلى ضرورة العمل على زيادة التعاون من أجل التقليل من ضغوطات الهجرة خاصة الغير الشرعية منها، فأحد الأهداف الأساسية لمشروع الشراكة الأورو متوسطية هو احتواء ها والتقليل منها وهو ما يتناقض وهدف حرية تنقل الأشخاص الذي ينص عليه الإعلان نفسه[1].

ففيما يخص مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية اعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة إجراءات مع الدول المغاربية للحد منها فمن بينها:

- العمل على تعزيز التعاون مع الدول المصدرة للهجرة الغير الشرعية وذلك بتنسيق بين الأجهزة الأمنية للدول المتوسطية.
- العمل على مراقبة المهاجرين غير الشرعيين وذلك عبر مجموعة من الإجراءات منها: سياسات الترحيل والاعتقال.
- العمل على مساعدة دول جنوب المتوسط تنمويا لإعادة بناء اقتصادياتها ومحاصرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها الحد من ظاهرة التفكير في الهجرة غير الشرعية[2].

كما أن بالنسبة الهجرة يتمحور الهدف الرئيسي للمجهودات المبذولة حول هذا الموضوع لضمان الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي ،وليس لإدارة تدفقات المهاجرين والتفاعل

[1]- رتيبة برد ، **المرجع نفسه**، ص 196.
[2]- عزيز نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 108-109.

مع دول الجوار ،وأيضا لتسوية حول إجراءات اللجوء ،وإنشاء وكالة أوروبية لمراقبة الحدود ومكافحة الهجرة السرية ،وبهذه المقاربة اقترحت دول الإتحاد الأوروبي على بعض دول جنوب المتوسط لإقامة مخيمات عبور على أراضيها خاصة ليبيا، والمملكة المغربية في الوقت الذي تسعى فيه دول الجنوب إلى فتح حدود الإتحاد الأوروبي لها ،ويعمل هذا الأخير على مراقبة وإقناع شركاء الجنوب باسترجاع مهاجري السريين وخاصة بالنسبة للجزائر ،تونس ،المملكة العربية ،بالإضافة إلى المطالبة بعصرنة إدارة حرس الحدود والجمارك الداخلية و العدالة مقابل مرونة في سياسة التأشيرات [1] .

ولقد جاء في مسار برشلونة في المجال التعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية في الجنوب في مجال مكافحة الهجرة وما يلي:

❖ **التعاون في المجال الاقتصادي:**

هو ثاني عنصر في إعلان برشلونة المحدد بالمجالات التالية :

–التسليم بان التنمية الاقتصادية لا بد أن تبني عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه للاستثمار الأجنبي المباشر.

–خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقية مع بعضها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

–الاعتراف بدور المرأة في التنمية والعمل على زيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

–الاهتمام بالثروة السمكية.

[1]- اليامين بن سعدون ،**مرجع سبق ذكره**،ص110 .

– الاهتمام بالموارد المائية وتنميتها وحسن إدارتها.

–التعاون في تحديث الزراعية وإعادة هيكلتها.

–التعاون في تحسين البنية الأساسية والنهوض بشبكات الطرق والتكنولوجية المعلومات.

–احترام القانون الدولي البحري خاصة في النقل بين الدول مع الاهتمام بنتائج المقاربة في اتفاقية GATT.

❖ **المساعدات المالية:**

يشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي لنجاح المشاركة وإقامة منطقة تجارية وضرورة زيادة المعونات المالية ،القروض من البنك الاستثمار الأوروبي، المعونات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية بدعم التنمية وكذا[1].

توجيه القدرات الاقتصادية الداخلية مع الاستثمار المحلي.

يعتبر إعلان برشلونة خطوة هامة للنهوض باقتصاديات الدول سواء دول الاتحاد أو دول المتوسط فقد وضع إستراتيجية لقيام شراكة ناجحة مع الالتزام بما تنصه اتفاقية GATT.

وفيها يخص المساعدات المالية التي خصصتها الدول الأوروبية لمساعدة الدول المغاربية والمتوسطية بصفة عامة فقد أعلنت المفوضية الأوروبية باعتماد أداة مالية أطلق عليها اسم ميدا (Meda I) من اجل استفادة جميع الدول التي صادقت على اتفاقية الشركة باستثناء قبرص، تركيا ،مالطا باعتبارها قد استفادت من برامج مالية أخرى في إطار اتفاقيات مع الإتحاد الأوروبي.

[1] -فيروز سلطاني ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 164 .

أما فيما يخص ميداII (Meda II) للفترة الممتدة مابين 2000-2006 حسب الجدول التالي الذي يبين ان الأموال المقدمة تبدو في برامج ميدا 1و ميدا 2 كبيرة ظاهريا لكنها ضعيفة جدا بالنظر لعدد السكان في دول الضفة الجنوبية ،وإذا حسبنا متوسط نصيب الفرد من هذه المعونات المالية نجد أن المتحصل عليها يقل عن 1دولار لكل فرد.

الوحدة مليون يورو	1995-2000 MEDA2		2005-2000 MEDA1		1995-2005	
	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق	المبلغ	الإنفاق
الجزائر	164	30	237	114	437	144
فلسطين	111	59	430	421	541	480
مصر	686	157	463	493	1150	650
الاردن	254	108	262	285	516	393
لبنان	182	01	101	131	283	132
المغرب	669	128	812	665	1472	783
سوريا	101	00	158	64	259	64
تونس	424	168	447	400	875	568
مجموع المشاركة الثنائية	2526	651	2946	2564	5533	3214
مجموع المشاركة الاقليمية	471	223	884	606	1355	829
المجموع الكلي	3057	874	3831	3169	6888	4043

[1]- المصدر :فيروز سلطاني ،المرجع نفسه ،ص165 .

[1]-فيروز سلطاني ،**المرجع نفسه** ،ص165 ,

كما أن الإتحاد الأوروبي لمساعدة دول الجنوب قام بتأسيس بنك أوروبي للاستثمار بتقديم قروض مالية وهبات في إطار الشراكة وخلا الفترة مابين 1992–الى 1999 شملت جزءا من الإعتمادات الأفقية (1,8 مليار أورو في المجموع) التي تم تخصيصها لدعم السياسة الأمتوسطية الجديدة ،ومنذ إنطلاق مسار برشلونة أخذت أنشطة البنك في المغرب تندرج في إطار الشراكة الأورومتوسطية التي توجت في جويلية 1997، وتم الرفع من الأعتمادات لتبلغ مجموعة 628 مليون أورو منها45 مليون في شكل مساهمات في رساميل مخاطرة ،ممولة من ميزانية الإتحاد الأوروبي .

وفي عام 2001 بلغت قيمة المشاريع التي مولها بنك الإستثمار الأوروبي 280 مليون أورو وشملت :

–تشديد محطة تحويل وضخ لإنتاج كهرباء في الجنوب الشرقي من الدار البيضاء 90 مليون أورو.

–بناء طريقين سيارين ،الأول بين سيد اليماني وطنجة والثاني بين دار البيضاء و الجديدة (100 مليون أورو).

–تحسين التزويد بالماء الصالح للشرب في 70 مدينة مغربية(50 مليون أورو) وتأهيل تجهيزات الهيدرو–فلاحية (40 مليون بالنسبة للأراضي المسقية الواقعة جنوب البلاد[1].

[1]-البنك الاستثمار الأوروبي ،نظرة عامة :على الموقع
Massar .camalblog .com /archives /(2009) /12 /20 /16008602 .html
28/09/2016 الساعة 12:00 على

***تقييم إعلان برشلونة:**

إنّ الانتقاد الرئيسي الذي قدم لهذه المبادرة هو أنها لم تحقق هدفها الأساسي المتمثل في إيجاد منطقة للرخاء والاستقرار والأمن في البحر الأبيض المتوسط ومن خلال الحد من الهجرة غير الشرعية وانتشار الإرهاب، وضمان تدفق الموارد النفطية، وهذه هي الأهداف الأساسية لإعلان برشلونة). وذلك رغم وجود تأثيرات إيجابية لها سواء اقتصادية أو سياسية. وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الهجرة والعدالة والأمن فتعتبر نتائجها مخيبة للآمال إلى حد كبير، ففيما يخص تسيير التنقل وإدارة الهجرة لم يكن هناك تقدم فيما يخص تسهيل الحصول على التأشيرات، وكذلك فيما يتعلق بالحد من الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر[1].

ومن بين الانتقادات أيضا الموجهة لعملية برشلونة أنها مازالت نتائجها غير ظاهرة، بمعنى أنها لم تكن ناجحة بالقدر الكافي بحيث أنه تم تصميم الشراكة الأوروبية في البداية كعملية لإيجاد إطار للحوار والتعاون الثنائي والمتعدد، وقد ولدت هذه الشراكة أثارا إيجابية في هذا الاتجاه، فهي نجحت في الحفاظ على حوار دائم مع شركاءها حتى في حالات التوتر الشديدة في العلاقات مع الشركاء، ومع ذلك هناك العديد من الإخفاقات حيث توقفت الشراكة السياسية والأمنية على مستوى إعلان المبادئ أما الشراكة الاقتصادية والمالية فقد ولدت أكبر قوة لعملية برشلونة ولكن في المجال الاقتصادي فإن هدف إنشاء منطقة تبادل حرة أورو–متوسطية بحلول 2010 يتم النظر إليه على أنه هدف طموح جدًّا، هذا وتبقى نتائج الشراكة الإجتماعية والثقافية محددة جدًّا[2].

إن إعلان برشلونة الذي كان قائما على مفهوم التعاون الأمني، حيث كانت تهدف هذه العملية لتحقيق الأمن بجوانبه العسكرية والاستقرار بجوانبه السياسية، الاجتماعية

[1]- الكتاب السنوي، للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2010.
-www.med.org/publications/histonic-de-publications/anuari-de-la mediterrana/arab/Med 2010-arabic-pdf.
[2]- رقية العاقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

والاقتصادية، ولتحقيق هذا الاستقرار سطرت الدول المشاركة سلة من النقاط أين كان لموضوع محاربة الهجرة السرية ثقلا إلى جانب نقاط أخرى كاحترام حقوق الإنسان، عدم اللجوء لاستخدام القوة أو التدخل في القضايا الداخلية لدولة أخرى، إلاّ أنها السياسات الأساسية لتحقيق أهداف الإعلان كانت جد مهمشة وهي ما أدى للإخفاق في تحقيق المسار ويعكس اهتمامات ومصالح الطرف الأوروبي أي أنه ذو توجه أحادي.

والملاحظ أن الإعلان فيما عدا الهجرة السرية لا ينظم مسألة الهجرة باعتبارها حركات تنقل أشخاص وسياسات تحدد حقوقهم والتزاماتهم كل ما تضمنه الإعلان هو التأكيد على الحقوق المعترف بها للمهاجرين المقيمين والتي سبق تنظيمها في اتفاقات التعاون لسنوات السبعينات.

أما الجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد بفائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية، يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية، من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة، وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة إطار ملائما يمكن أوروبا من إشراك هذه الدول في مواجهة الهجرة[1].

ومن كل ما سبق نستنتج أن مشروع برشلونة لم يحقق الأهداف المسطرة له وذلك نتيجة مجموعة التحديات التي واجهته في الضفة الجنوبية بسبب الفشل الدولاتي والحراك العربي ما أدى إلى عدم تبني الدول المشاركة في الندوة إلى احترام وإتباع البنود والقوانين التي وقعت عليها إضافة إلى الأزمات التي تعرفها الضفة الجنوبية منها أزمة الصحراء الغربية التي تبقى نقطة خلاف بين الدول المغاربية وحادثة لوكربي التي أدت إلى انشقاق

[1]- سمير محمد عياد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 404-405.

الدول المغاربية مما أدى إلى عدم التوافق الآراء بين الدول وبالتالي عدم تحقيق ودفع نحو المسار نحو أهدافه الأمنية الاقتصادية والسياسية أمنية .

المطلب الثاني:

سياسة الجوار الأوروبي.

انبثقت سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية، وهي ناتجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003، الوثيقة الرسمية بـ"**أوروبا الموسعة والجوار**: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب[1].

جاءت هذه السياسة كتكملة لعملية برشلونة بأهداف عامة تتشابه مع أهداف الشراكة الأورو متوسطية، وبل تعتمد عليها تتمثل في تخفيض الفقر، إيجاد فضاء من الرخاء والقيم المشتركة يقم على التجارة الحرة، تكامل اقتصادي متزايد، رابط سياسة ثقافية أكبر وتعاون عبر حدودي أكبر، ومسؤولية مشتركة في منع وحل الصراعات[2].

يسعى الاتحاد الأوروبي في عام 2003-2004 إلى تجسيد شراكة أورو متوسطية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية تشمل الجوانب السياسية والثقافية فضلا عن التعاون الاقتصادي الذي يعد العمود الفقري لهذه الشراكة في إطار سياسة الجوار الأوروبي[3]،فهو أوسع نطاق من مشروع برشلونة وتحدد قواعد متناسقة تهدف لحماية المصالح المشتركة للأطراف، حيث يتضمن هذا المشروع المسائل التي تهم أوروبا وجيرانها خاصة مسألة الهجرة

[1]- سهام حروري، **مرجع سبق ذكره**، ص 346.
[2]- فايزة ختو، **مرجع سبق ذكره**، ص252.
[3]- سامي بن حملة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص01.

غير الشرعية والإرهاب[1]. وفي إطار هذه السياسة على أوروبا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوروبا وتطبيق سياسة الإندماج الإيجابي[2]، كما أنها تنطلق لدفع الاستقرار والنمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المعنية بتوفير اتصال متبادل وتبني مبدأ الالتزام والمسؤولية المشتركة المبنية على قيم أساسية في المجالات المختلفة من خلال المشاركة في الأسواق الداخلية، وتعاون ومساعدة تقنية ومالية مدعمة، وتنشيط عميق للإصلاحات بما فيها تقريب تشريع البلدان الجارة مع التشريع الأوروبي المشترك[3].

تهدف سياسة الجوار الأوروبي إلى مشاركة فوائد توسيع الاتحاد الأوروبي في 2004 مع دول الجوار من أجل تقوية الأمن والاستقرار في كلّ الدول وتتعامل سياسة الجوار الأوروبي مع أحد الأهداف في الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، وهو هدف بناء الأمن مع جيرانها، كما تعرض سياسة الجوار لإقامة علاقات متميزة مع دول الجوار تقوم على الإلتزام المتبادل بالقيم المشتركة خاصة في مجالات حكم القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات، وتقوية علاقات الجيرة الحسنة، فقد رأت الدول الأوروبية أن المشاركة–متوسطية في حاجة ملحة لإعادة الحيوية، وهو ما قد توفره سياسة الحوار الأوروبي حيث تهدف لإقامة منطقة الرخاء، واقترحت المفوضية الأوروبية مجموعة من الحوافز لتحقيق هذا الهدف منها: توسيع السوق الداخلية وضع نظام تفضيلات تجارية، فتح الأسواق، وضع إطار للهجرات القانونية وحركة الأشخاص وغيرها[4].

تلعب سياسة الجوار الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية دور مهم حيث ساهمت بشكل كبير في تطوير الشراكة بين ضفتي المتوسط، وعملت على خلق درجة غير

---

[1]- عبد المالك صايش ، **مرجع سبق ذكره**، ص 349.

[2]- سهام حروري، **نفس المرجع**، ص349.

[3]- الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورو متوسطية إعادة توازن اشبلية مع تامبيري ، القمة التاسعة الأورو متوسطية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللمؤسسات المماثلة بفلنسية، اسبانيا، 18-19 نوفمبر، 2004.

[4]- محمد-مطاوع، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

مسبوقة من الشراكة بين دول الاتحاد وجيرانه، كمأنها وضعت خطط عمل بالخصوص حول قضية الهجرة التي تشكل لب سياسة الجوار الأوروبي وعملت على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء السياسي، فالهجرة أصبحت تحديا مشتركا بين الضفتين خاصة وإن دول شمال إفريقيا قد أصبحت دول ترانزيت للمهاجرين إلى أوروبا[1].

وقد طرحت الدول الأوروبية العديد من الوسائل لمواجهة هذه الظاهرة تتلخص في الآتي:

- إقامة مراكز استقبال خارج حدود دول الاتحاد، وهذا الاقتراح خطي بتأييد بريطانيا وألمانيا وإيطاليا التي تواجه تدفقا كبيرا للمهاجرين في حين تحفظت فرنسا عليه.
- الطرد والترحيل الجماعي والقسري للمهاجرين غير الشرعيين، وهو الاقتراح الذي تتبناه الجماعات اليمنية في دول الاتحاد الأوروبي.
- اقترح إقامة شرطة أوروبية موحدة ومشتركة لتعزيز إجراءات الرقابة على الحدود ومكافحة الجريمة، إلاّ أنّ مصادر المفوضية الأوروبية ترى هذا المقترح يتطلب وقتا طويلا لتنفيذه.
- اعتماد نظام للرقابة البحرية بالأقمار الصناعية اعتبارًا من بداية عام 2004 في إطار السعي لتشديد الرقابة على الحدود، والدعوة إلى استخدام وسائل عقابية رادعة في مواجهة الهجرة غير الشرعية.
- تضمين اتفاقيات الشراكة والتعاون مع بعض الدول والتكتلات بنودًا حول الهجرة غير المشروعة.

[1]- رشيد ساعد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.

- محاولات التنسيق مع دول المنشأ الخاصة بالهجرة وكذا بلدان الترانزيت لمساعدتها على تطويق المشكلة من خلال تحسين مستوى تأمين الوثائق، ونشر ضباط اتصال وتقديم الخبراء للتدريب وتحسين نظام الرقابة على الحدود.
- السعي للحد من مزايد الهجرة غير الشرعية من خلال مكافحة ظاهرة التشغيل، وتوقيع جزاءات على أصحاب الأعمال تحدّ من المزايا التنافسية التي يتمتعون بها نتيجة تشغيل عمالة رخيصة[1].

إن الدول الأوروبية من خلال تبنيهم لهذه الإستراتيجية الجديدة يريدون إقناع دول الضفة الجنوبية بمدى اهتمامهم بهذه الأوضاع السيئة التي يعيشونها، وهم في نفس الوقت مضمون على مساعدتهم على تجاوز هذه الصعاب لأنهم ينتمون إلى نفس المنطقة، واستمرار هذه الأوضاع سيضر بالضفتين على حد سواء، حيث حاولت الدول الأوروبية بأن تقنع دول الضفة الجنوبية بأنها جادة في تبني سياسة شراكة حقيقية لتحقيق أمن واستقرار المنطقة[2].

ويمكن تقسيم المحاور التي تناولتها الوثيقة إلى ثلاث أقسام:

I-الشق السياسي والأمني: ويتضمن:

- تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين وأهمها التعاون ومناقشة العديد من الموضوعات مثل التهديدات للأمن المتبادل سواء من ناحية التأثيرات البيئية انتشار الأسلحة النووية، أو الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة والإرهاب.

[1]- ناصر حامد، **إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي**، مجلة السياسة الدولة، القاهرة، العدد 159،(يناير، 20) ، ص 190.
[2]- مصطفى ينون، **"المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة،جامعة منتوري ، 2008، ص09.

- التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية، واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية التي تعد الشرط المسبق للإستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- أهمية عدم إغفال الأثر السلبي للصراعات على النمو الاقتصادي والسياسي في المنطقة المتوسطية، خاصة إذا استمرت لوقت طويل.
- ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع وإدارة الأزمات، وتؤكد الوثيقة على أهمية قيام الاتحاد بلعب دور فعال في حل مشكلتي فلسطين والصحراء الغربية، وزيادة الانخراط في إدارة الأزمات استجابة للتحديات الإقليمية، يمكن للاتحاد بعد انتهاء نزاعات أن يلعب دورًا في ترتيبات الأمن الداخلي ويتطلب ذك مواد لإعادة الإعمار[1].

II-الشق الثقافي والاجتماعي:

- أهمية قيام الاتحاد بدور المساهم في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير وضرورة العمل على مكافحة الأفكار المسبقة عن دول الجوار والسائدة داخل المجتمع الأوروبي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الأنشطة في مجالات البحوث، والتعليم، أن يكون التعاون في هذا المجال في منطقة لمتوسط من خلال المؤسسة الأورو متوسطية.
- إعادة التأكيد على أن التقدم المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي الاقتصادي والسياسي سيكون له مردود إيجابي على دول الجوار من حيث حصولها على حصة في السوق الداخلي الأوروبي.

[1]- فايزة ختو، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

III-الشق الاقتصادي:

- إن التكامل الإقليمي والتجاري يمثلان هدفا رئيسيا للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط وذلك نظرا لمردودها الإيجابي على الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي والذي يؤدي بدوره إلى خلق سوق متوسطي أوسع.
- أهمية أن يمتد تنفيذ اتفاقات الشراكة مع دول الجنوب المتوسط أي السلع بالكامل أو قطاع الخدمة، مع ضرورة زيادة الاستثمارات في المنطقة والاهتمام بمجالات التعليم والصحة والتدريب[1].
- إزالة الحواجز والعراقيل التي مازالت تقف في وجه السوق الاقتصادية في المنطقة وهذا حتى يتمكنوا من تجسيد مشروع المنطقة الحرة في سنة 2010، كما تم الاتفاق عليه في مفاوضات الشراكة.
- تدعيم المشاركة الإستراتيجية في تأمين إمدادات الطاقة والغاز من الدول الجنوبية إلى الدول الشمالية، وهذا لأن هو المجال حيوي جدًّا بالنسبة للدول الأوروبية وهي تستورد معظم احتياجاتهم من الطاقة من الخارج ونسبة كبيرة منها تأتي من دول الضفة الجنوبية، وهي بهذا الإجراء تسعى إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة وهذا نظرا للمنافسة الدولية الكبيرة[2].
- إنشاء وسائل تمويل مثل البنك أورو متوسطي من اجل تنمية القطاع الخاص في المنطقة والجوار الأوروبي وأداة المشاركة وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج "مبدأ" في الدول المشاركة في سياسة الجوار بداية عام 2007[3].

[1]- فايزة ختو،**نفس المرجع**، ص174.
[2]- مصطفى ينون، **مرجع سبق ذكره**، ص09.
[3]- محمد مطاوع، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

ويؤكد الاتحاد الأوربي أن هذه السياسة تشكل وسيلة لتعزيز العلاقات بينه و بين شركائه في إطار ثنائي الإتحاد الأوروبي حيث يدرس احتياجات الشريك و أولوياته المراد التعاون من شأنها مع الاتحاد الأوروبي ومن ثمة هذه السياسة شبيهة بالفضاء الاقتصادي الأوروبي يسمح بالمساهمة في السوق الأوروبية والإستفادة من الحريات الأربعة :

حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص وعليه يمكن لهذه السياسة ان تصل بالشراكة الأوروبية مع الشريك المتوسطي، وفي شرق أوروبا إلى إشراكه في كل شيء ما عد المؤسسات [1].

الإنتقادات الموجهة للسياسة الجوار الأوروبي:

- من بين الانتقادات الموجهة أن سياسة الجوار الأوروبي تبقى مبادرة وحيدة الجانب: فالجيران لم يكون في وضع الطالبين وهذه السياسة مرتبطة بمصلحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره وأمنه من خلال تحويل الجيران خلفاء، بعد البرهنة لهم أن مصالح الاتحاد الأوروبي هي مصالحهم ذاتها غير أن الواقع ليس كذلك.
- إن سياسة الجوار الأوروبي بدلا من أن تكون سياسة تمارس مع الجيران فإنها سياسة تمارس على الجيران، فهي سياسية من الداخل من أجل الخارج، أي من أجل تجنب المخاطر الخارجية التي تؤثر على الداخل[2].
- ومن بين أهم العقبات التي واجهت هذه السياسة كغيرها من السياسات السابقة أنها عانت من عدة مشكلات يحاول الاتحاد الأوروبي التعامل معها لمدة عقدين وهي:

[1]- اليامين سعدون ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 93.
[2]- بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**، ترجمة: سليمان الرياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 207-211.

- كيفية التعامل مع تدفق المهاجرين مع احترام الحقوق الأساسية للبشر خاصة في قضية حقهم في طلب اللجوء السياسي في حالة الوفاء بشروط الحصول على الحماية الدولية.
- كيفية جعل عودة المهاجرين مستدامة من أجل عدم تشجيعهم على الإقدام على محاولة أخرى للهجرة غير الشرعية.
- كيفية تحسين إدارة الحدود وكيفية التعامل مع هؤلاء المهاجرين الذين يقطنون بشكل شرعي في إقليم تلك البلاد.
- كيفية التعامل مع الدول الأخرى لتكون هناك إدارة أفضل للهجرة الدولية[1].

المطلب الثالث:

الاتحاد من أجل المتوسط.

بعد الشلل الذي أصاب مسار برشلونة جعل الاتحاد الأوروبي يبحث عن صيغة جديدة لإحياء وتنشيط الحركة في الحوض المتوسطي، وهذا بطرح مشروع جديد مكمل لمسار برشلونة الذي عرف فشلا في الوصول إلى تحقيق أهدافه المعلنة، ذلك يطرح مبادرة سميت بالاتحاد من أجل المتوسط[2].

تبلورت فكرة هذا المشروع من المبادرة الفرنسية "**الاتحاد المتوسطي**" أولا كمبادرة وفكرة فرنسية فردية لاقت معالمها وأهدافها ولقد بدأ أول مرة كفكرة ألقيت في شكل في عبارة في خطاب للرئيس الفرنسي "**ساركوزي**" وهو وزير الداخلية في (2006/02/07) ثم كررها كعبارة دائما دون تحديد أدنى محتوى لها في مناسبات أخرى في 2007/02/06 عشية الانتخابات الرئاسية الفرنسية، ثم خلال زيارته للجزائر وتونس في 12/11 جويلية 2007

[1]- رشيد ساعد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 137.
[2]- رتيبة برد ، **مرجع سبق ذكره**، ص227.

على التوالي، ثم في نهاية أوت 2007 أمام سفراء فرنسا باعتبارها أساسيا في الديبلوماسية الفرنسية القادمة (أي بعد انتخابه رئيسا للجمهورية) ثم أخيرا في خطابه بمدينة طنجة المغربية في 17 أكتوبر 2007 وأعلن عنه كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورو متوسطي وسياسة الجوار[1]. ويضم 19 دولة وهي الدول الست عشر المطلة على البحر المتوسط وهي (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، قبرص، مالطا، تركيا، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب) وتضاف إليها ثلاث دول هي الأردن، البرتغال، موريطانيا، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية خصوصا أنها عضو في مبادرة الشراكة الأورو–متوسطية، التي أعلن عنها برشلونة 1995 برعاية الاتحاد الأوروبي[2].

تعود مبادرة الاتحاد من المتوسط الى المستشار الشخصي للرئيس "ساركوزي "الذي أعده في خطاب حملته الانتخابية 2007 [3]وجاء المشروع كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورو متوسطي سياسة الجوار حيث انه يهدف إلى:

- جعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار وإقامة شراكة قائمة على المساواة لتكون محركا للتعاون المتوسطي، كما يعمل المشروع أيضا على إقامة برنامج مكثف لمراقبة الحدود، ومراقبة دخول المهاجرين السريين وذلك من خلال إنشاء قوات الشرطة والجيش للدول الشريكة المكلفة باستقبال المهاجرين وتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات السفر الالكترونية[4].

فقد عبرت المبادرة على اهتمام بتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد عمل على تشجيع التبادل العلمي والثقافي بين دول الشمال والجنوب، هذا ما يفسح المجال لإقامة

[1]- جعفر عدالة، سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، **"مجلة العلوم الاجتماعية"**، العدد 08، (19 ديسمبر)2004، ص08.
[2]- عزيز نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 15-16.
[3]-Nathalie Issa, l'union pour la Méditerrané,Miröen :Université Paris Dauphine p05 .
[4]- سهام حروري، **مرجع سبق ذكره** ، ص 349.

حوار بين الحضارات. كما قدمت توصيات حول تنظيم الهجرة ومكافحة الإرهاب لدعم الأمن الوطني والسلام والاستقرار، وتكريس مبادئ الحرية وحقوق الإنسان وإرساء معالم الديمقراطية[1].

ففكرة الاتحاد المتوسطي الذي صار يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط لاحقا فرض نفسه في اجتماع الاتحاد الأوروبي ببروكسيل في مارس 2008 رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القمة، قدمت فرنسا من خلال هذه القمة عرضا لبقية الدول الأوروبية برسم ملامح الاتحاد الجديدة والذي يهدف أساسا إلى:

- تطوير التزويد بالطاقة.
- تأميم الحزام الجنوبي للمتوسط والذي يعتبر منطقة حساسة.
- الدعوة للتعاون والاتحاد المتوسطي خاصة في زمن العولمة وبعد أن أصبح "ساركوزي" رئيسا أطلق الدعوة لحلمه الكبير في بناء حضارة متوسطية وهذا ما جاء في خطابه بطنجة يوم 2007/10/23، وقال بأن الوقت قد حان لننتقل من الحوار إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء وركز "**ساركوزي**" على البعد الإنساني ودوره في بناء هذا المشروع[2].

رحبت بالفكرة معظم دول المتوسط باستثناء تركيا التي أبدت تحفظا واضحا على خلفية أن المشروع محاولة التفاف لمنع انضمامها للاتحاد الأوروبي، كذلك اسبانيا التي أبدت تخوفها من أن يكون هذا الاتحاد بديلا لمسار برشلونة أو عاملا لتهميشه وافقا مصداقيته لكن أشد الانتقادات جاءت من دول شمال أوروبا وبالخصوص ألمانيا التي رأت أن أبعاد دول الاتحاد الأوروبي غير مطلقة على المتوسط سيؤدي إلى تفضيل دول جنوب

[1]- رتيبة برد ، **المرجع نفسه**، ص228

[2]- عبد القادر رزيق المخادرمي، **الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد والآفاق**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص ص 32-33.

المتوسط على حساب دول أوروبا الشرقية، مما سيهدد انقسام الاتحاد الأوروبي، وقد أكدت ألمانيا من خلال مستشارتها "**أنجيلا ميركل**" أن هذا المشروع يجب «**أن يكون مفتوحا وإلاّ فإنّ ألمانيا ستتوجه أكثر نحو أوروبا الوسطى والشرقية**». فدول شمال أوروبا تخوفت من أن يكون دورها فقط ضخ المساعدات المالية لجنوب المتوسط في حين ستحتكر دول أوروبا الجنوبية العلاقات التعاونية معه وستستفيد من فرص الاستثمار الاقتصادي بالمنطقة وذلك على حسابها.

تقييم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

اقتصاديا: اتساع الهوة بين الضفة الشمالية والجنوبية على مستوى الاقتصادي وحتى الاجتماعي والسياسي والثقافي يخلق لدى الأوروبيين الإحساس بالتهديد والحصار.

- مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يجعل المنطقة المتوسطية منطقة استراتيجية مركزية، فهو يأتي في سياق جيوسياسي يتميز بفقدان أوروبا وخصوصا فرنسا لنفوذها الاستراتيجي على عدّة وجهات فرغم قوته الاقتصادية الهائلة إلاّ أنّ افتقاره لسياسة خارجية متينة واستراتيجية عسكرية وأمنية موحّدة أدّى إلى ضعف الدبلوماسية الأوروبية وتراجع نفوذها في السياسة العالمية.
- هذه المبادرة تعتبر محاولة من طرف "**ساركوزي**" لكسب هيبة خارجية وكذلك هي محاولة للتطبيع مع إسرائيل[1].
- تفاقم تهميش البحر الأبيض المتوسط في الاقتصاد العالمي فبالنسبة لبلدان جنوب وشرق المتوسط 04 %في التبادلات العالمية 02% من الاستثمارات المباشرة في

[1]- فايزة ختو ،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص176-181.

الخارج ،الاستثمار في البحث و التطوير 01 %من الناتج الداخلي الخام 12 %،التبادلات الاقليمة ،الفقر البطالة ،وخاصة فئة المتعلمين وهجرة الادمغة .

- عدم ملائمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي وذلك بتضارب وتداخل المبادرات بعضها مع البعض أدت الى رهن المبادرات و المشاريع "**مقبرة التوهمات الضائعة** ".
- تآكل الدور الفرنسي في المتوسط خاصة في منطقة المغرب العربي التي يشهد فيها تراجعا فاسحا المجال بفواعل أحرى كالولايات و الصين في حين تعد المنطقة مجالا إستراتيجيا وجيوسياسيا وفرنسا بالجغرافيا والتاريخ والمصالح [1].

[1]- الياامين بن سعدون ،**مرجع سبق ذكره** ،ص 101 .

خلاصة واستنتاجات:

مما سبق نستنتج أن موضوع الهجرة هو أحد أهم الأولويات السياسية الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خاصة باعتبار جنوب المتوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية من جهة وسوق واسعة لاقتصاديات أوروبا من جهة أخرى، وكذا فإن التهديدات التي تواجهها تمس الدول الأوروبية.

إن تنشيط العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط ووضع سياسات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، أمنية تابع عن تخوفها من الآثار السلبية التي تتعرض لها من تردي الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية في الدول الجنوبية.

لذا تم التركيز على تحقيق أمن واستقرار المنطقة وإحلال السلام فيها بالرغم من كون الهجرة غير الشرعية ظاهرة حديثة في الساحة الدولية، إلاّ أنّها في نفس الوقت تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي أن تخص بمجال واسع في البحث عن الحلول لها، فهي تمس العديد من الدول خاصة في بلدان المغرب العربي، فمن أراضيها وشواطئها، تنطلق الكثير من الهجرات غير قانونية إلى جنوب أوروبا خاصة إيطاليا وإسبانيا.

عمل الاتحاد الأوروبي على انتهاج العديد من الآليات بهدف الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن بينها الآليات الأمنية المتمثلة في اتخاذ إجراءات الرقابة المادية مثل: منظمة الفرونتيكس والأوروفورس وفي نفس السياق الأمني فإن الدول الأوروبية عملت على وضع إجراءات ذات طابع عقابية باللجوء إلى أسلوب الترحيل والاعتقال وذلك في حال ما إذا نجح المهاجرون غير الشرعيين بالدخول لإقليمها.

كما عملت على عقد اتفاقيات أمنية ثنائية ومتعددة الأطراف وذلك قصد الحد من الهجرة.

ومن بين الإجراءات الأخرى المتخذة من طرف الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية هي عقد شراكة مع الدول الجنوبية المصدرة للمهاجرين نحو أوروبا أهمها إعلان برشلونة 1995، سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط، كلها مشاريع رغم نجاحاتها إلا أّنها محدودة النتائج وذلك راجع لعدة أسباب من بينها عدم وجود نية صادقة للتعاون والشراكة من طرف دول الشمال بل عي محاولات من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة.

ويبدو أن المشاريع الأورومتوسطية جاءت كمشاريع للتعاون لكن من خلال ما استعرضناه خلال درستنا لهذه المشاريع نستنتج أنها مشاريع تتميز بمحدودية الأهداف رغم أنها سجلت كحطوة لأزالة التحفظات واللاتفاهم بالنسبة للدول الشمال والجنوب، كما أن الدول الأوروبية عملت على الشراكة مع الجنوب لأن مصالحها في المتوسط تتطلب ذلك.

خاتمة

من خلال ما توصلنا إليه في دراستنا نستنتج أن هناك علاقة تشابك وترابط بين الهجرة غير الشرعية والأمن الأوروبي، فهي تصنف ضمن "التهديدات الأمنية الجديدة" والنظرة الأوروبية لهذه الظاهرة لا تعرف خروجا عن هذا المنطق.

إن النظرة الأوروبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية مبنية أساسا على تدهور الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، وكذا السياسية والبيئية.

ويركز التحليل الأوروبي لهذه الإشكالية على مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي، الاقتصادي، بدرجة أكبر والفقر والبطالة بالإضافة إلى عامل العولمة وما صاحبها من حركة في رؤوس الأموال والسلع التي ساهمت في إحداث تحولات على المستوى السياسي والأمني دفعت إلى تفاقم وتزايد ظاهرة من جنوب المتوسط نحو شماله عبر منافذ ومسالك مختلفة خصوصا من الدول الغربية، غير أن السياسات الغلق التي اتبعتها الدول الأوروبية أنتجت ظاهرة أخرى أكثر خطورة تتمثل في الهجرة غير الشرعية.

لقد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعاد أمنية خطيرة على الدول الأوروبية فهي مصدر المخاطر والتهديدات على أمنها واستقرارها وتنعكس سلبا على مختلف المجالات حيث تؤدي إلى تفشي الآفات الاجتماعية كالسرقة واحتيال الأموال وانتشار الأمراض.

كل هذه الآثار السلبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية دفعت بالدول الأوروبية بوضع العديد من الإجراءات والسياسات بهدف مكافحة والحد منها، وذلك باتخاذ إجراءات أمنية ورقابية من خلال تشديد الحراسة على الحدود وعقد اتفاقيات أمنية مع الدول المصدرة واللجوء إلى سياسات الترحيل ومراكز الاعتقال.

كما عملت على إقامة مشاريع شراكة لتحقيق التنمية في الضفة الجنوبية منها مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي وكذا الإتحاد من أجل المتوسط لاحتواء الظاهرة علما أن

هذه الآليات لم تتوصل إلى حل المشكلة وتحقيق الأهداف المرجوة منها بدليل استمرار تدفقات المهاجرين من الجنوب نحو الشمال خصوصا بعد الحراك الذي عرفته المناطق العربية في فترة الربيع العربي إلى يومنا هذا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية.

1.ابن منظور، **لسان العرب**، القاهرة، دار الحديث، 2003.

2.بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، القاهرة، دار الفجر، طبعة1، 2006.

3.بشار خضر ،**أوروبا من أجل المتوسط من برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**،ترجمة لسليمان الرياشي ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2010.

4.بن العجمي عيسى محسن، **الأمن و التنمية**، الرياض،دون بلد النشر ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.

5.بوزنادة معمر، **المنظمات الإقليمية ونظم الأمن الجماعي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

6.حسن الإمام سيد الأهل، **مكافحة الهجرة غير الشرعية: على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2014.

7.خليل حسن، **العلاقات الدولية: النظرية الواقعية- الأشخاص والقضايا**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

8.خليل حسن، **قضايا دولية معاصرة**، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2007.

9.زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، ليبيا، دار الروائد، 2008.

10. زروق العربي، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية: انعكاساتها وآليات المواجهة**، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2014.

11. السراني عبد الله مسعود ، **العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،طبعة 1، 2010.
12. شاقوي عبد القادر، حميدي بوجلطية، **الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة**، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.
13. الشيشتي عزة حمد ، **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، طبعة 1، 2010.
14. صاغور هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،طبعة 1، 2010.
15. طشطوش هايل عبد المولى ، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن، جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، 2010.
16. عبد الحميد الشغاوي،طارق، **الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية**، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2009.
17. عبد الحي، وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
18. عبد العالي عبد القادر، **محاضرات نظرية العلاقات الدولية**، سعيدة، جامعة الطاهر مولاي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009.
19. عثمان الحسن مجد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة**، مركز الدراسات و الأبحاث، السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008.
20. عجيل الويسي وآخرون، **المنجد في اللغة العربية والإعلام**، بيروت، دار المشرق، 1988.
21. عياد محمد سمير، **سياسات الإتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة**، الجزائر، دار الروافد الثقافية، 2014.

22. كوليه وعلي كونسورتيوم، **يوروميد الهجرة2: التشريعات والمؤسسات والسياسات التي تحكم الهجرة بالمنطقة الأورومتوسطية**، جامعة ساكس، 2011.

23. لحاج علي، **سياسات دول الإتحاد في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

24. محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر و إستراتجيات المواجهة**، الجزائر، إبن النديم للنشر والتوزيع، طبعة1 ، 2014.

25. محمد فتحي عبد، **التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

26. المخادمي عبد القادر رزيق ، **الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد و الآفاق**،دون بلد النشر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

27. منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. DARIO Battistella, « Théorie des relations internationales », Paris Press de sciences politiques, 2003.
2. Guennauni Naima, « Les migrants et leurs droits au maghreb (Tunisie-Algérie-Maroc) », Cahier de l'UNESCO, migration et droit humains casablanca : Université Hassan2, 2014.
3. Henry Jean Robert. Maghrébiens en France de la « mère-patrice » aux marges de l'Europe Europien. Revue panoramiques N°55. 4ème trimestre. Paris-2001.
4. M.Tayfur. « Security and cooperation in the Mediterranean perceptions journal of international affairs.vol.5Ni3.

ثالثا: الدوريات والمجلات

1. بن مشري عبد الحليم،" **ماهية الهجرة غير الشرعية**"، مجلة الفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد السابع،دون سنة النشر.
2. بوعزيز آسيا،" **سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، "المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية"،مجلة تصدر عن الجلفة.
3. جعفر عدالة،" **سياسات دول الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة** " ،مجلة العلوم الاجتماعية ،العدد 08، (19 ديسمبر 2004).
4. حروي سهام، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة الفكر، بسكرة: جامعة محمد خيضر،دون سنة النشر ، العدد الخامس.
5. علاوي محمد لحسن،" **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية: شراكة لاقتصاديات حقيقية أم شراكة واردات**"، مجلة الوحدات للبحوث والدراسات، العدد السادس عشر، (2012).
6. عياد محمد سمير، **العالم الإستراتيجي**، الجزائر،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد الثالث، (ماي 2008).
7. غربي محمد، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا**،شلف،جامعة حسيبة بن بوعلي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الأكاديمية للدراسات الأمنية والإنسانية، العدد الثامن،(2012).
8. فريجة أحمد، فريجة لدمية،" **الآليات المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية**"، مجلة الفكر، بسكرة، جامعة محمد خيضر، العدد الثاني عشر، دون سنة نشر.
9. لتيم نادية، لتيم فتيحة،" **البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**،" مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، المجلد 46، العدد 183، (جانفي 2011).

10. محبوب عبد المؤمن، **ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وأثرها على العلاقات المغاربية**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، العدد العاشر، (2014).
11. ناصر حامدي ،إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الاوروبي ،مجلة السياسة الدولية،القاهرة ،العدد 159،(يناير 2005).
12. هشام بشير، "**الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 179،(جانفي 2010).

رابعا: المقالات

1. حمدي شعبان، **الهجرة غير الشرعية (الضرورة والحاجة)**، الإعلام الأمني، مصر، مركز الإعلام الأمني أكاديمية الشرطة.
2. سعد مصطفى حافظ، **الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية.**
3. الصنهاجي أنس، **العنف الإستراتيجي للحدود في اتفاقيات الشراكة والتعاون بين المغرب وأوروبا.**

خامسا: الموسوعات

1. الجاسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، عمان: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004.
2. الكيالي عبد الوهاب ،موسوعة علم السياسة ،الأردن ،دارالفارس للنشر والتوزيع ،2009.

سادسا: ملتقيات وندوات

1. إبراهيم حسن الكردي خالد، **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير الشرعية**، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان "**الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية**"، المنعقدة في مدينة سطات في المغرب،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 4-2015/02/6.
2. الأخضر عمر الدهيمي، **ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية**، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم يوم 08 فيفري 2010، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
3. بلعيد منيرة، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المنظم من طرف قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.
4. بن حملة سامي، **إتفاقية الشراكة الاوورومتوسطية، عامل للتعاون الاقتصادي والجوار بين الدول الاورومتوسطية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة ،جامعة منتوري،2008.
5. جاسم محمد زكرياء ،أمن المتوسط بين المفهوم الاوروبي و القلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الجزائر و الأمنفي المتوسط واقع وآفاق ،قسنطينة ،جامعة منتوري ،كلية الحقوق العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،30/29أفريل 2008.
6. جمعان رشيد بن رقوش، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، العدد 357، ندوة عدد خاص، الخطة السادسة ،دون سنة نشر .
7. دعاس عميور صالح، **التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والإستجابة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في

المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة،جامعة منتوري ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

8. ساسي جمال ،**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول :الجزائرو الأمن في المتوسط واقع وآفاق ،قسنطينة ،جامعة منتوري ،2008.

9. علاق جميلة، وفي خيرة، مفهوم **الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة، ملتقى دولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط وقع وآفاق**،مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 29_30 أفريل 2008.

10. عياد سمير محمد ، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق ، قسنطينة، جامعة منتوري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008.

11. مساعد عبد العاطي شتيوي، **التدابير والإجراءات المصرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية**،ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية بعنوان "**الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والإنسانية**"، مقدمة إلى نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة المغربية، سلطان، 2014.

12. مصطفى بخوش ،**التحولات في اللأمن وإنعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط** ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد ،2008.

13. ناجي عبد النور، **الأبعاد العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب** ،مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول:الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة،جامعة منتوري ،قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية 30/29/أفريل 2008.

14. **الهجرة والتعاون بين دول المنطقة الأورومتوسطية إعادة توازن إشبيلية مع تامبيري** ،القمة التاسعة الاورومتوسطية للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي وللمؤسسات المماثلة بفلنسية، إسبانيا 18-19 نوفمبر 2004 .

15. ينون مصطفى، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول :الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، جامعة منتوري،2008 .

سابعا: المذكرات والأطروحات

1. أحمد سليمان السالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط: الفرص والتحديات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
2. بتقة خديجة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014.
3. برد رتيبة، **الحوار المتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2009.
4. بركان فايزة، **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2012/2011.
5. بن سعدون اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،

باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011-2012.

6. بوعافية ليندة، برباش شهيدة، **الهجرة غير الشرعية ومكافحتها**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، بجاية، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.
7. تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.
8. ححاد ياسين، **أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2016.
9. ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات المغاربية 1995-2010**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010.
10. خليفي عبد النور، **الشراكة الأورومتوسطية من إعلان برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط(الآفاق والحصيلة)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.
11. ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

12. سلطاني فيروز،**دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية و الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر الشراكة الاوروميتوسطية**)،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاد،بسكرة،جامعة محمد خيضر،كلية العلوم والاقتصاد والتجارة وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،2013 .

13. سمارة فيصل، **البعد الإنساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الإتحاد من أجل المتوسط(1995-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2013.

14. صايش عبد المالك، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير قانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، عنابة: جامعة باجي مختار، كلية الحقوق ،قسم القانون العام، 2007.

15. طالح نصيرة، **أثر ضغوطات الحياة على الاتجاهات نحو الهجرة إلى الخارج (دراسة ميدانية لطلبة مقبلين على التخرج جامعة مولود معمري تيزي وزو)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا 2010-2011.

16. العاقل رقية، **إشكاليات الهجرة وأمن غرب المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.

17. عبد الكريم أبومور أنعام، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية مقاربة معرفية**"، مذكرة مقدمة لنيا شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، 2013.

18. فريجة لدمية، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة للهجرة غير الشرعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004.

19. منصوري رؤوف، **الهجرة السرية في منظور الأمن الإنساني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013 -2014.

20. نوري عزيز، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة، جامعة الحج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

21. واري عبد الكريم، **الحلف الأطلسي وإجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

22. يحياوي سهام، **أمننة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية (دراسة الهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تيزي وزو: جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

ثامنا: المواقع الإليكترونية

-منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي: تفسيرات ومفاهيم"، 10 مارس 2006 على الموقع الإلكتروني:

-Alhiewaradimocraty.free.FR/ 16-03-06-3htm : 2h :30, 2016-06-15

-بن عائشة محمد الأمين، "مفهوم الأمن الوطني"، 2013-08-20 على الموقع الإلكتروني:

2016/06/15-www.maqald.com/43641-html على 02:50سا

-خليل حسن، "نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام"، 16-01-2009، على الموقع الإلكتروني:

2016/06/15 -www.drkhali hussein.blogs.com، 14:15سا

-بولمكاحل إبراهيم، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، على الموقع:

www.boulemkahil.olasite.com-يوم 2016/06/20 على 14:30سا

-عمر يحي أحمد، "الهجرة غير الشرعية وآثارها على الأمن الأوروبي المعاصر: "الجزائر دراسة حالة السودان"، جامعة الأزهري، الجمعة 7 أوت 2015.

-www.maspditiques.com

-محمد محمود السيد، "الهجرة العنصرية، حقوق اللاجئين والجالية المهاجرة"، الحوار المتمدن، العدد 3554، 2011/11/22 على الموقع الإلكتروني:

-www.ahewar.org/debat/show.art.asp ?aid=284448.

-ساعو حرية، جامعة الشلف، 29 أفريل 2015 على الموقع الإلكتروني:

-www.maspolitiques.com/mars/index.php ?option=com.

-M.alyoum 24. Com/223783.html.

-فرونتكس على الموقع:

-www.marufa.org.index.php :

-البنك الأوروبي للاستثمار على الموقع الإلكتروني:

-www.euneighbours.eu/main.php ?id=383/id-type =2/long-id=470.

الملاحق

خريطة توضح طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا .

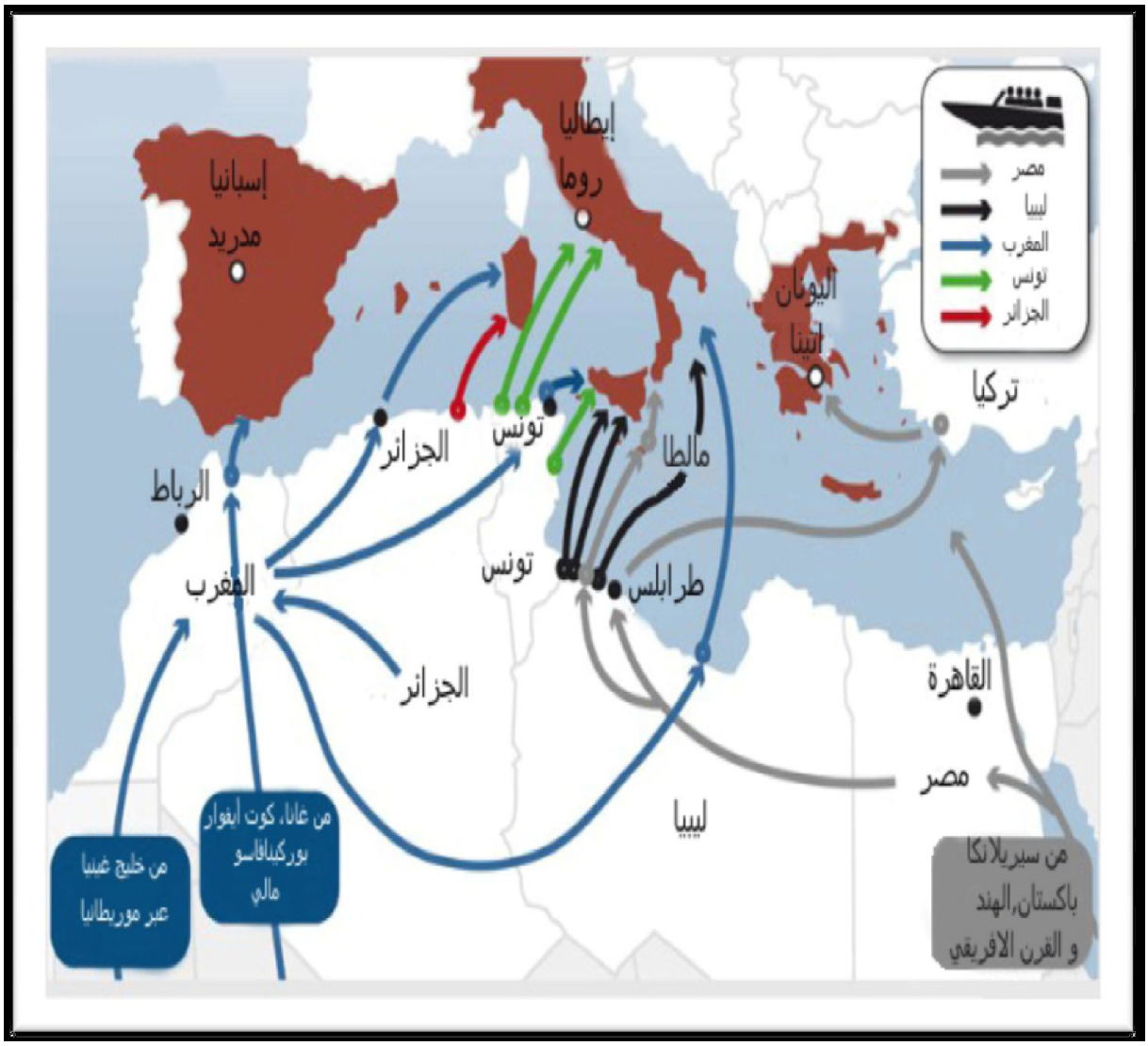

Source : http://www.slateafrique.com/1407/immigration-clandestine-italie-trafic-humain.

تاريخ الإطلاع : 2016/08/04

خريطة توضح الطرق الرئيسية لممهاجرين من إفريقيا نحو أوروبا

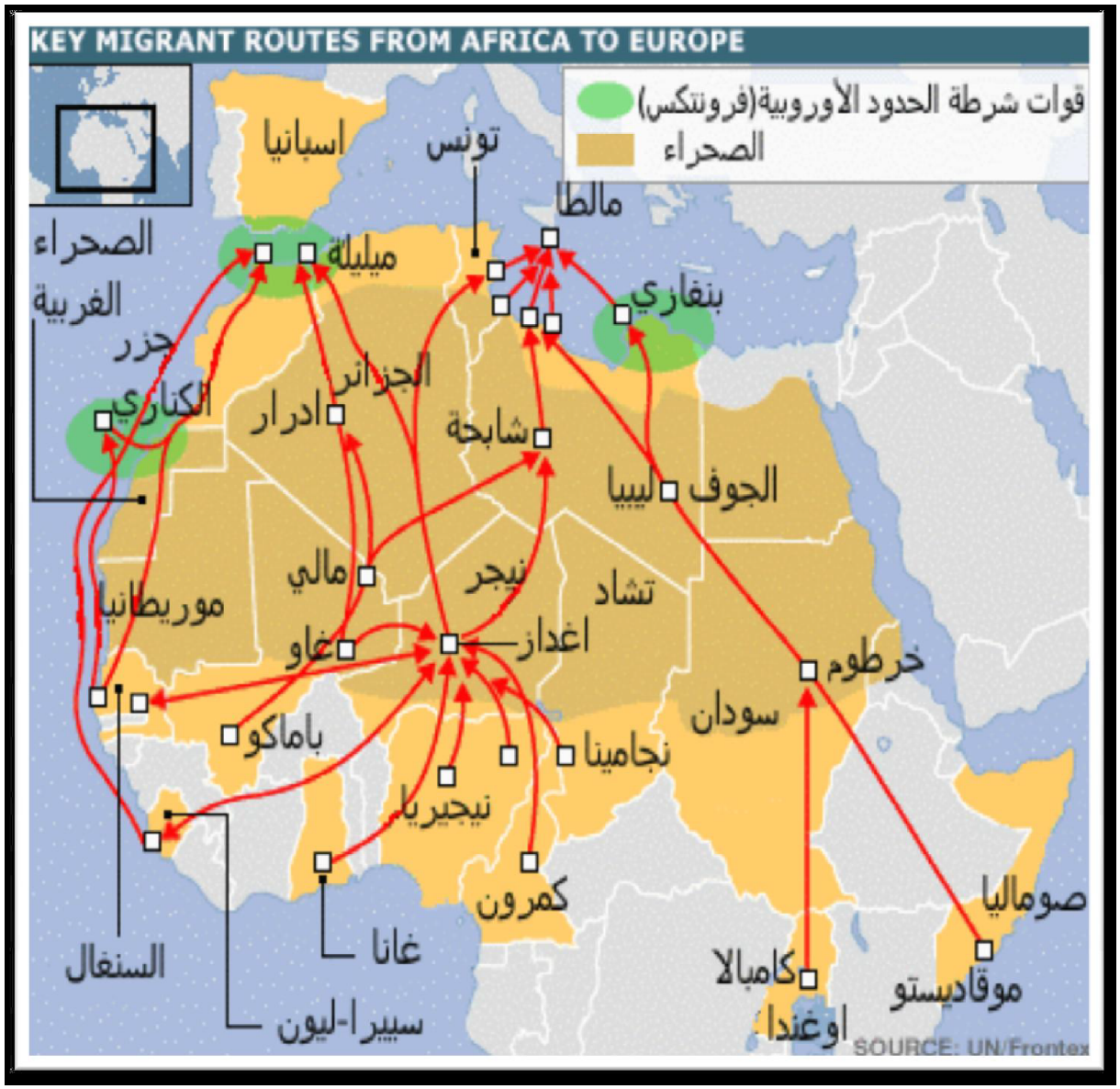

Source :http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp

تاريخ الإطلاع : 2016/08/04

الملخص:

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي من بين المسائل الأمنية التي تحظى باهتمام كبير من طرف الدول، فهي تصنف ضمن ما يسمى بالتهديدات الأمنية الجديدة التابعة من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية، إذ تشكل خطر على الدول الأوروبية الأكثر استقبالا للمهاجرين غير الشرعيين خاصة من المغرب العربي وأفريقيا، إذ تصنف ظاهرة الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا التي تتصدر قمة الأجندة السياسية الأوروبية نظرا لانعكاساتها السلبية التي تمس مختلف مستويات وقطاعات الأمن خاصة لارتباطها بالتهديدات الأخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة.

ترى المقاربة الأوروبية أن أمنها جزء لا يتجزأ عن أمن الجنوب وهذا مع دفعها لتبني عدة آليات أمنية وسياسية مشتركة للحد ومكافحة الهجرة غير الشرعية.

بالإضافة إلى عقد مشاريع للشراكة منها مسار برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبي، وذلك لتحقيق التنمية في الضفة الجنوبية، وخلق حزام أمني للتصدي للهجرة غير الشرعية.

Résumé

L'immigration irrégulière est considérée comme une des questions sécuritaires qui porte une grande importance par plusieurs états, elle se classe parmi ce qu'on l appelle « les nouveaux risque de sécurité », se dirige du Sud vers le Nord, dont elle provoque des dangers sur les pays d'accueil des migrants en situation irrégulière, particulièrement de MAGHREB et de L'AFRIQUE.

En effet cet événement est un sujet sensible qui occupe la première place (ou le sommet) agenda politique européennes relativement aux certains inconvénients qui touchent plusieurs domaines de sécurité. Ces inconvénients peuvent provoquer d'autre menaces comme : le terrorisme, le crime organisée …….etc.

Approximation Européennes vu que sa sécurité fait partie de la sécurité du sud alors ils ont adopté des projets sécuritaires et la politique commune afin de combattre contre l'immigration irrégulière, on trouve aussi des projets pour l'association comme le processus de Barçalone politique, la politique européenne de voisinage et l'union pour la méditerranée dans le but d'avoir un développement et créer un ceinture sécuritaire pour lutter contre l'immigration irrégulière.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة..... 08
أهمية الموضوع 09
الإشكالية 09
فرضيات الدراسة..... 10
الإطار المنهجي 10
الإطار النظري لدراسة..... 11
نظرية صدام الحضارات 12
الدراسات سابقة 12
أسباب اختيار الموضوع..... 13
صعوبات الدراسة..... 14
تقسيم الدراسة 14

الفصل الأول:

الإطار النظري لدراسة الهجرة غير الشرعية والأمن الأوروبي

المبحث الأول: مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية..... 18
المطلب الأول: مفهوم الأمن وأبعاده 19
المطلب الثاني: مستويات الأمن 23
المطلب الثالث: الأمن حسب منظورات العلاقات الدولية (من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع) 29

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية بين المفهوم و النظريات المفسرة لها 39
المطلب الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها..... 39
المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المشابهة لها..... 42
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للهجرة 50
المبحث الثالث: أسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا 53
المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية..... 54
المطلب الثاني: العوامل المساعدة لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا .. 59

الفصل الثاني:

الهجرة غير الشرعية كتحدي للأمن الأوروبي

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية والأمن الأوروبي 66
المطلب الأول: المنظور الأوروبي للمهاجرين 66
المطلب الثاني: المنظور الأوروبي للأمن في المتوسط..... 69
المطلب الثالث: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا 73
المبحث الثاني: مسالك ومنافذ الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا 78
المطلب الأول: محور العبور من دول المغرب العربي من إفريقيا إلى أوروبا 78
المطلب الثاني: معبر تركيا للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط و شرق أوروبا إلى أوروبا الغربية..... 83
المطلب الثالث: معبر مصر للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا 84
المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الأمن الأوروبي..... 87
المطلب الأول: آثار الهجرة غير الشرعية في المجال الاقتصادي 87
المطلب الثاني: آثار الهجرة غير الشرعية في المجال الاجتماعي..... 90
المطلب الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية في المجال السياسي والأمني..... 92

الفصل الثالث: آليات الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الآليات الأمنية..... 103
المطلب الأول: الأنظمة الرقابية المادية.....104

المطلب الثاني: الإجراءات الرقابية والعقابية.....109
المطلب الثالث: الاتفاقيات الأمنية المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف **114**
المبحث الثاني: الآليات السياسية..... 119
المطلب الأول: منتدى 5+5 119
المطلب الثاني : بيان الرباط 2006 125
المطلب الثالث : ميثاق الهجرة واللجوء.....128
المبحث الثالث: الآليات الاقتصادية 132
المطلب الأول: إعلان برشلونة 1995.....133
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبي 146
المطلب الثالث: الإتحاد من أجل المتوسط 153
خلاصة واستنتاجات 158
الخاتمة 161
قائمة المراجع
الملاحق